الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

جامعة البويرة

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع :

دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة: 1970 - 2016

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد كمي

من إعداد الطالبين:

_ بن عروش مراد

_ بالطيب بوعلام

تحت اشراف الأستاذ:

- جوادي علي

لجنة المناقشة :

- د/ طهراوي فريد ..... رئيسا
- د/ العمري علي .... ممتحنا
- د/ جوادي علي ..... مشرفا

السنة الجامعية : 2017 - 2018

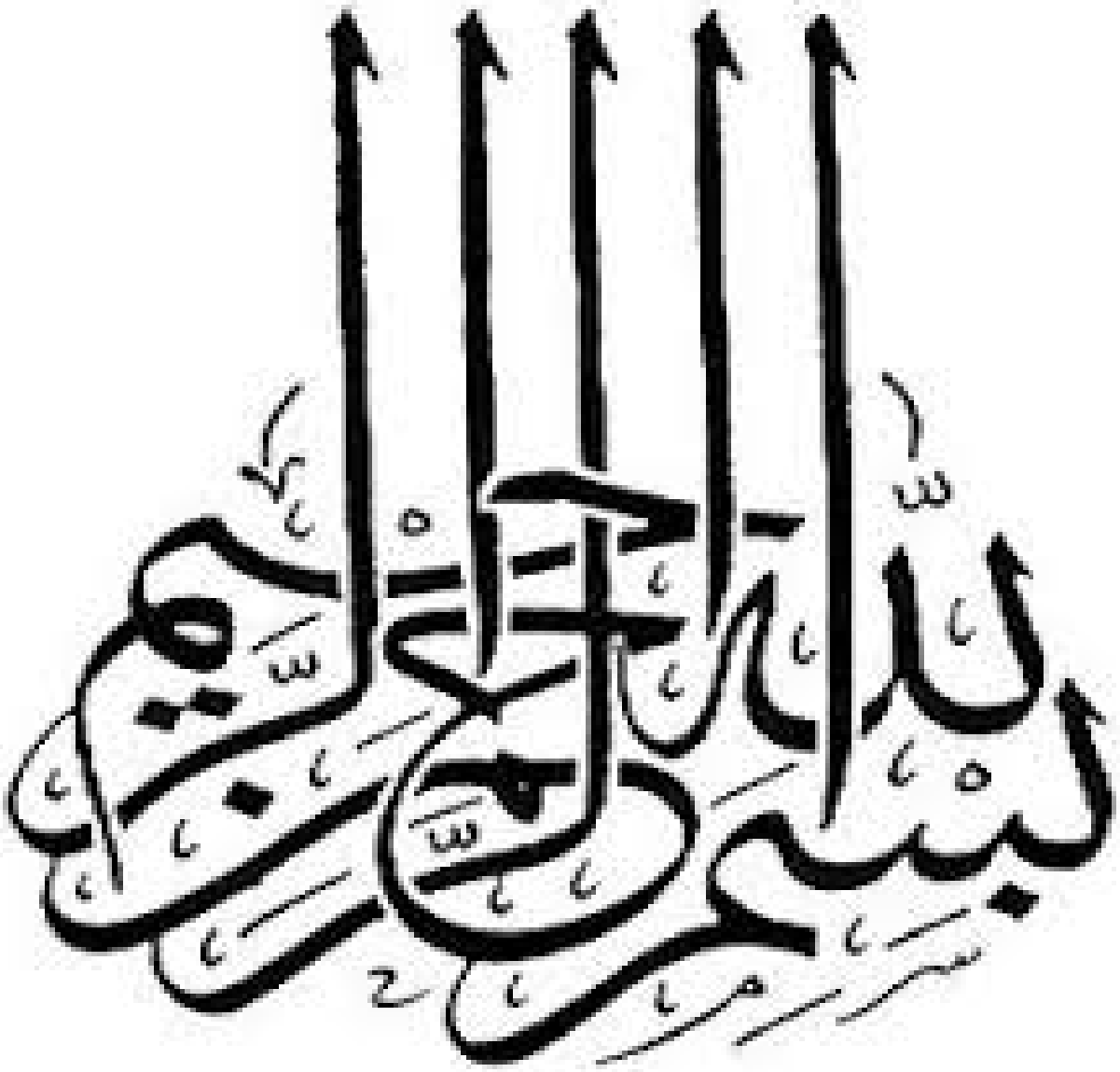
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد و من تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

(وقال رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين) النمل 19.

الحمد لله نستعين به و نشكره ونهتدي به، ومن يهد الله فهو المهتد ،ومن يضلل فلن تجد له مرشد.

نتقدم بخالص الشكر و العرفان و التقدير إلى الأستاذ الفاضل "جوادي علي " الذي أفادنا كثيرا بنصائحه و إرشاداته و توجيهاته طيلة فترة إشرافه علينا.

وكذلك شكري الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة" طهراوي فريد" و "العمري علي" الذين وافقوا على تقييم و تقويم هذا العمل

شكري الجزيل إلى كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد كمي

و كذلك لكل عمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد و إلى كل من مدنا بيد العون و لو بكلمة طيبة.

إلى كل هؤلاء أقول : شكرا جزيلا

الإهداء

يا من لك في القلوب محبة ويا من حررتنا من الجهل والأسر

روحي تحبك وفي هداك تهيم وشوقي إليك ياصاحب الفخر

والقلب يسر إذا ذكر محمدا والنفس ترتاح لك يا خير البشر

إلى من يخفق له قلبي باستمرار، ضياء قلبي ونور بصري (محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم).

إلى من وضعت الجنة تحت قدميها، إلى الشمعة التي احترقت و لا زالت تحترق حتى تنير دربي "أمي، أمي،أمي "

إلى سندي الذي يشد أزري ،إلى من أكرمني و علمني وتعب في سبيل إيصالي إلى المجد ،إلى من سعى جاهدا لتحقيق أحلامي "أبي" العزيز.

إلى جداي رحمهما الله

إلى كل أفراد العائلة اخي وزوجتة و خاصة عصافير بيتي (إكرام،هبة ، خليل،ملاك)

إلى رفيق الدرب في الدراسة : بوعلام.

إلى من ترك في أعماقي ذكريات جميلة، تجعلني أغوص بلياليها من حين إلى آخر وأسعد بها.

إلى أعز انسان (فاطمة بونوه)

إلى كل من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي .

إلى زملائي و زميلاتي في دفعة ماستر – اقتصاد كمي – 2018 .

إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة و كل من شغل اسمي حيزا في تفكيره .

إلى كل من سكن قلبي و لم يذكره قلمي .

إلى من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي .

مراد

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما أملك أمي الحبيبة وأبي الغالي وعمتي الكريمة

إلى إخوتي وأخواتي سندي في هذه الحياة أحمد ومرزاق ومصطفى

حميدة وزهية وحورية وإلى خطيبتي رتيبة

إلى بسمة البيت وزهرتها وأحلى مافيها ابنة أخي رقية في عيد ميلادها الأول

إلى رفيق دربي وزميلي في هذا العمل بن عروش مراد

إلى كل أهلي وأقاربي و أصدقائي وأحبابي

الى كل من عرفت في حياتي الدراسية وكل من وقف إلى جانبي للوصول إلى هذه الدرجة

وفقني الله وإياكم لما يحبه ويرضاه

بوعلام

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

كلمة شكر.....I/

الإهداء.....I/

فهرس المحتويات.....III-I

فهرس الأشكال والجداول..... .. ..IV-V

مقدمة .....أ- د

الفصل الأول: الإطار النظري للبطالة

تمهيد 2

المبحث الأول: ماهية البطالة.....3

المطلب الأول: مفهوم البطالة 3

المطلب الثاني: أنواع البطالة 4

المطلب الثالث: أسباب البطالة 10

المبحث الثاني: أثار البطالة وأساليب معالجتها.....12

المطلب الأول: أثار البطالة..... 12

المطلب الثاني: أساليب معالجة البطالة 16

المطلب الثالث: قياس البطالة 18

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للبطالة.....21

المطلب الأول: النظريات التقليدية في تفسير البطالة..... 21

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة..... 30

خلاصة: ..... .36

الفصل الثاني: واقع البطالة في الجزائر

تمهيد.....38

المبحث الأول: سياسة الإصلاحات الإقتصادية للبطالة والتشغيل 39

المطلب الأول: مفهوم الاصلاح الاقتصادي 39

المطلب الثاني: مراحل الاصلاح الاقتصادي 40

المطلب الثالث: مدى تأثير برامج الاصلاح الإقتصادي على البطالة 45

المبحث الثاني: برامج الإستقرار الاقتصادي وأثارها على مستوي التشغيل 48

المطلب الاول: برامج الاستقرار الاقتصادي..... 48

المطلب الثاني: أثار برامج الإستقرار الإقتصادي والتعديل الهيكلي على مستوى التشغيل..... . 50

المبحث الثالث: مواجهة البطالة وأسباب إنتشارها في الجزائر 62

المطلب الأول: أسباب ظاهرة البطالة في الجزائر..... 62

المطلب الثاني: الإجراءات المرافقة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي للتخفيف من حده البطالة..... 66

المطلب الثالث: أفاق التشغيل في الجزائر 75

خلاصة..... 78

الفصل الثالث: الدراسية القياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر

تمهيد.....80

المبحث الأول:ماهية الإقتصاد القياسي..... 81

المطلب الأول:مفهوم الإقتصاد القياسي وأهدافه 81

المطلب الثاني: علاقة الإقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى..... 83

المطلب الثالث: منهجية البحث في الإقتصاد القياسي 85

المبحث الثاني: نماذج الانحدار البسيط والمتعدد 88

المطلب الاول: نماذج الانحدار الخطي البسيطة..... 88

المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد..... 94

المطلب الثالث: مشاكل الانحدار المتعدد..... 101

المبحث الثالث : الدراسة القياسية 109

المطلب الأول:دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة 109

المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي وتقديره 116

خلاصة الفصل..... 132

خاتمة 137

قائمة المراجع..... 138

فهرس الأشكال والجداول

1- قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مؤشرات النمو وثقل المديونية	41
02	الاتجاه العام لتطور لبعض المجاميع خلال الفترتين(1980-1989)	43
03	بعض الموشرات المتعلقة بالتبادل الخارجي	44
04	تطور ميزانية الدولة خلال الفترة(1993-1997)	51
05	تطور نفقات الدولة وبنيتها	52
06	تطور نفقات التسيير بالسعر المرجعي(1993 بمليارات الدينارات)	52
07	تطور معدلات استغلال القدرات في المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع العمومي حسب النشاط الاقتصادي	53
08	تطور مؤشرات القوة الشرائية للأجراء1996-1993 ( )	54
09	وضعية حزينة المؤسسات العمومية 106 (دج)	56
10	حصيلة العمال المسرحين حسب قطاع النشاط(السداسي الأول 1998 م)	58
11	توزيع المؤسسات حسب قطاع نشاطها إلى غاية 30 جوان 1998 م	58
12	المؤشر العام للأسعار عند الإستهلاك، ومؤشر أسعار المواد الغذائية 1997 - 1993 الأساس 100 في 1989	60
13	أسباب البطالة في الجزائر لسنة 1990 الوحدة (%)	65
14	مناصب الشغل المنتظرة في الجزائر لأفاق سنة2025	77
15	حجم السكان الإجمالي للفترة (1970-2016)	109
16	حجم الناتج المحلي الاجمالي للفترة (1970-2016)	111
17	معدل التضخم في الفترة (1970-2016)	113
18	سعر الصرف في الفترة (1970-2016)	114
19	نتائج تقدير النموذج الخطي لمعدل البطالة خلال الفترة(1970- 2016)	117
20	نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي لمعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة(1970- 2016)	118
21	قيم جدول ستيودنت المحسوبة والمجدولة	120
22	نتائج تقدير النموذج الخطي بعد إزالة ER	123
23	قيم جدول ستيودنت المحسوبة والمجدولة بعد إزالة ER	124
24	نتائج تقدير النموذج الخطي بعد إزالة Tinf	126
25	نتائج تقدير احتبار وايت	130

2- قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة حسب منحنى فليبس	28
03	العلاقة بين الاجر الفعلي ومعدل البطالة	30
04	منهجية البحث في الاقتصاد القياسي	87
05	مناطق القبول والرفض لداربين واتسون	104

المقدمة

إن البطالة كظاهرة إقتصادية وجدت في أغلب المجتمعات الانسانية عبر التاريخ، ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الانسانية يخلو منها بشكل أو بآخر، فهي تعد من أهم و أصعب المشكلات حيث تصيب الفرد والمجتمع على حد سواء و تتسبب في العديد من المشاكل الاجتماعية،كما تعتبر هدرا لأهم موارد الإنتاج وهو العمل، فتعطل جزء من أفراد المجتمع يضعف فرص زيادة الناتج المحلي و فرصة تحسين مستوى الدخل الفردي، وهذا ما دفع مختلف الدول المتقدمة والنامية إلى العمل على تسطير سياسات ووضع برامج لمعالجة هذه المشكلة.

وتعاني الجزائر كغيرها من دول العالم من البطالة التي تشكل الشغل الشاغل بالنسبة للدولة لما لهذه الظاهرة من أثار سلبية عديدة، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، وقد تأثر الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانيات بالأزمات الخارجية آنذاك، إذ تراجعت معدلات النمو وتفاقمت الأوضاع الاقتصادية والمالية خصوصاً بانخفاض عوائد الصادرات نتيجة لانهيار أسعار البترول، وبالتالي تراجعت معدلات الاستثمار، ما أدى بالجزائر إلى إتباع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف القضاء على الاختلالات المالية الداخلية والخارجية.

وقد شملت الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر جميع النواحي والتي من بينها البطالة، حيث غيرت تلك السياسات هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية، سواء كانت جزئية كتوجه المؤسسات إلى اعتماد تكنولوجيات حديثة و التوجه نحو الخوصصة في بعض القطاعات دون الأخرى، أو كانت هذه المتغيرات كلية كالتضخم، والناتج المحلي الإجمالي و سعر الصرف و حجم السكان الاجمالي الى غير ذلك.

ونحاول من خلال بحثنا معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على البطالة في الاقتصاد الجزائري وخاصة في ظل الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد حيث تستلزم استخدام طرق وأساليب كمية تساعد على القياس والتحليل بمسار حجم البطالة ومعدلها مستقبلا.

1 إشكالية الدراسة

ومن هذا المنطلق يمكننا أن نطرح إشكالية الموضوع وتكون كالتالي:

- **إلى أي حد يمكن لبعض المتغيرات الإقتصادية أن تؤثر على معدل البطالة في الجزائر ؟**

وعلى ضوء هذه الإشكالية يمكننا طرح بعض الأسئلة الفرعية وتكون على الشكل التالي:

2 الاسئلة الفرعية

- ما هي أهم النظريات المفسرة لمشكلة البطالة؟
- ما مدى تأثير أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة في الجزائر ؟
- ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على البطالة في الجزائر؟

3 الفرضيات

للإجابة عن الإشكالية والأسئلة المطروحة، نقوم باختبار صحة الفرضيات التالية:

- وجود عدة فرضيات مفسرة للبطالة.
- يمكن للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر أن تؤثر على مستوى التشغيل والبطالة.
- اتخذت الجزائر عدة إجراءات إقتصادية للتخفيف من حده البطالة.

4 الدراسات السابقة:

دراسة سليم عقون، مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير بعنوان قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر للفترة 1985- 2007، جامعة سطيف، 2010، وقد توصل الى أن معدلات البطالة تتأثر بشكل كبير بحجم السكان الاجمالي والناتج المحلي.

5 أهمية اختيار الموضوع

- سبب اختيارنا للموضوع كان بسب وضعية الاقتصاد الوطني والمشاكل التي يعاني منها وعلى رأسها مشكل البطالة والتشغيل التي تعتبر عائق كبير أمام التطور الاقتصادي للبلاد.

-كون البطالة من أهم الظواهر التي تحدد مستوى الاقتصاد للدول.

_ الرغبة في التعرف على هذا الموضوع، والتعرف على المفاهيم المتعلقة به من الناحية النظرية ودراسته قياسيا

6 أهداف البحث

- تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري ومعرفة أثر أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة.
- الوقوف على واقع وأفاق سياسات الجزائر للحد من البطالة ومعرفة العلاقات التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية بمعدل البطالة في الجزائر.

- بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة.

7 المنهج المتبع في الدراسة

بغية القيام بتحليل عملي ومنهجي لإشكالية بحثنا وبهدف اختيار صحة الفرضيات المقترحة، استخدمنا في بحثنا المنهج الوصفي الذي يعتمد علي تجميع الحقائق و المعلومات والمنهج التحليلي عند تحليل مختلف الجداول والأشكال البيانية واستعمال بعض التقنيات كمية، كما سيتم استخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة، وبغرض الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية، وذلك لتحليل وتفسير أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدلات البطالة من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية، و التقدير، و الاختبار باستعمال برامج معلوماتية تتماشى مع طبيعة الموضوع وسيتم الاستعانة ببرنامج EViews 9 لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة.

8 صعوبات البحث

واجهنا خلال فترة قيامنا بإعداد هذه الدراسة بعض الصعوبات أهمها:

- نقص المعطيات والبيانات الرقمية حول المؤشرات الاقتصادية الكلية .
- صعوبة جمع المراجع ذات الصلة بالموضوع خاصة الحديثة منها الأمر الذي حملنا على السفر مرات عديدة لجمعها والبحث عن مواقع وجودها بالإضافة إلي الترجمة الضرورية للكثير منها.

9 حدود الدراسة

نهتم من خلال هذه الدراسة بالاقتصاد الجزائري وتم تحديد فترة الدراسة من سنة 1970 الى غاية 2016 وهذا كونها تشمل أهم التغيرات التي وقع فيها الاقتصاد الوطني وقيام الدولة بمجموعة من الاصلاحات لمواجهة هذه المستجدات التي اثرت بشكل ما على البطالة .

10 خطة البحث

قمنا بتقسيم البحث الى ثلاثة فصول مترابطة مسبوقة بمقدمة عامة و متبوعة بخاتمة عامة كالاتي:

- سنتناول في الفصل الأول من هذه الدراسة الإطار النظري لظاهرة البطالة من خلال دراسة مفهوم البطالة والتطرق إلى مختلف أنواعها وأسبابها، هذا من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسنتطرق

فيه إلى أثار البطالة وأساليب معالجتها وطرق قياسها ، ويتم تخصيص المبحث الثالث الى دراسة النظريات المفسرة للبطالة.

- اما بالنسبة الى الفصل الثاني سنتناول فيه واقع البطالة في الجزائر وذلك بقسيمه الى ثلاثة مباحث يتمثل الأول سياسة الاصلاحات الإقتصادية على مستوى البطالة والتشغيل أما المبحث الثاني فقد خصص الى التعرف الى برامج الاسقرار الاقتصادي وفي الاخير تم التعرف على مختلف التدابير والإجراءات للتخفيف من حدة البطالة.
- سنحاول في الفصل الثالث دراسة الإطار النظري للاقتصاد القياسي من خلال التطرق إلى مفهومه وأهدافه ومنهجية البحث فيه، بالإضافة إلى دراسة نماذج الانحدار الخطي سواء البسيط أو المتعدد وأخيرا سيتم صياغة النماذج القياسية وتقديرها واختبار مدى صلاحيتها من الناحية الاقتصادية والإحصائية واختيار أفضل نموذج، ثم اختباره من الناحية القياسية و تحليل النتائج المتحصل عليها.

الفصل الأول

الإطار النظري للبطالة

تمهيد

تمثل البطالة إحدى أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب، بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة، ولعل أسوء وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية التي تواجهها جميع الدول على حد سواء تتمثل في تفاقم مشكلة البطالة، إذ أن هناك نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل موزعين على مختلف أنحاء العالم.

تعتبر البطالة من المواضيع التي استحوذت على جزء كبير من الدراسة والاهتمامات من طرف الاقتصاديين والباحثين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة سعيا من طرف هذه الدول إلى زيادة حجم العمالة، ومن ثم التخفيض من معدلات البطالة، وبالتالي تعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية.

و من أجل فهم مشكلة البطالة، يتعين علينا من منطلق التحليل أن نعرض بشكل عام إطار نظري خاص بالبطالة، من خلال مباحث رئيسية يتمثل الأول في ماهية البطالة، ومن ثم معرفة أسبابها و أنواعها، وفي المبحث الثاني أثار البطالة وأساليب معالجتها وطرق قياسها، في حين يتناول المبحث الأخير النظريات المفسرة للبطالة.

المبحث الأول: ماهية البطالة

البطالة ظاهرة اجتماعية و اقتصاديه واسعة الانتشار في جميع بلدان العالم على نسب متفاوته، و هي في أوطاننا النامية أكبر حجمًا، وأشد تأثيرًا وأصعب استئصالا من أوضاعها في البلاد الصناعية، ترتفع عندنا إلى نسبة عالية من القوى العاملة ويعم انتشارها الأوساط الحضرية والريفية،ويعيق مفعولها بكل الشرائح العمرية، وبمختلف مراتب التحصيل المدرسي، ولا ينجو قطاع من بين ميادين النشاط الاقتصادي من سلبياتها ولا برامج التنمية في مجملها بناجية من عراقيلها.[1]

المطلب الأول: مفهوم البطالة

لا شك أنه من المنطقي قبل التوصل لإعطاء تعريف شامل للبطالة لابد أولا تحديد مفهوم من هو العاطل عن العمل، حيث من أهم صفات العاطل أنه لا يعمل لكن هذا المفهوم يعتبر غير كاف حيث هناك أفراد لا يعملون لأنهم غير قادرين على العمل، وبالتالي لا يمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل، مثل الأطفال و المرضى و كبار السن و اللذين أحيلوا على التقاعد و هم الآن يقبضون المعاشات.

كما أن هناك بعض الأفراد القادرين على العمل و لكنهم لا يعملون فعلا و مع ذلك لا يجوز اعتبارهم عاطلين لأنهم لا يبحثون عن العمل مثل الطلبة الذين يدرسون في الثانويات و الجامعات و المعاهد العليا ممن بلغوا سن العمل و لكنهم لا يبحثون عن عمل بل يفضلون تنمية قدراتهم و مهاراتهم بالدراسة، و لهذا لا يصح ادراجهم ضمن العاطلين.

كذلك بعض الأفراد القادرين عن العمل لكن لا يبحثون عنه لأنهم أحبطوا تماما لأن جهودهم في البحث عن العمل في الفترة الماضية لم تجدي، كما أن الاحصاءات الرسمية لا تدرجهم ضمن العاطلين و بالمقابل هناك أفراد آخرين قادرين على العمل و لكنهم لا يبحثون عن عمل لأنهم في درجة من الثراء تجعلهم في غنى عن العمل، فهؤلاء أيضا لا يعتبرون عاطلين.[2]

ومن ناحية أخرى هناك بعض الأفراد الذين يعملون فعلا، غير أنهم مع ذلك يبحثون عن عمل و بالتالي لا يمكن ادراجهم ضمن العاطلين وهكذا نستنتج أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا، و في الوقت نفسه ليس كل

[1] مصطفى الفيلالي، مجتمع العمل، مركز دراسات الوحدة العربية، للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2006، ص 301.

[2] عبد الرحمان يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية،2004، ص 205.

من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين، فحسب الاحصاءات الرسمية فإن العاطل عن العمل يجب أن يكون عمره يتراوح ما بين 15 و 64 عاما و أن يتوفر فيه شرطان أساسيان، و هما:

_أن يكون قادرا على العمل.

_ أن يبحث عن فرصة للعمل.

كما يجمع الاقتصاديون و الخبراء، وحسب توصيات منظمة العمل الدولية على تعريف العاطل بأنه كل من هو قادر على العمل، و راغب فيه، و يبحث عنه، و يقبله عند مستوى الأجر السائد.[1]

طبقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل شخص قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه و لايجد فرص العمل المطلوبة و ليس له مورد رزق كما تعرف عند الاقتصاديين بأنها مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض و حجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل خلال فترة زمنية محددة.

و المقصود بالبطالة هو تعطل جزء من القوة العاملة رغم توفر القدرة و الرغبة في العمل .

المطلب الثاني: أنواع البطالة

إن التميز بين أنواع البطالة له أهمية بالغة بحيث تساعد على الكشف عن أسباب وجودها وكذلك تحديد الآليات الكفيلة لمعالجتها، وهناك العديد من أنواع البطالة تبعا لطبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره والحالة التي تتواجد فيها.

أولا: التقسيم التقليدي

يقسم الاقتصاديون البطالة إلى ثلاث أنواع رئيسية حسب العوامل التي ترتبط بها هي:

- البطالة الدورية.
- البطالة الاحتكاكية.
- البطالة الهيكلية أو البنيوية.

[1] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، عدد 6،الكويت، 1997 ،ص 110.

1- البطالة الدورية

هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود أو الكساد ويتم تفسير أسبابها استنادا إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام وتنخفض البطالة في حالة الانتعاش والازدهار، حيث تزداد وتتسع النشاطات الاقتصادية، ويزداد إنتاجها ويزداد الاستخدام، لهذا تسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة، وهي تظهر عادة في الدول المتقدمة. [1]

قد تتطلب القضاء على هذا النوع من البطالة إتباع سياسات اقتصادية توسعية، متمثلة في السياسات المالية والنقدية لزيادة الطلب الكلي ولتشجيع الاستثمار والصادرات، زيادة الاستهلاك والإنفاق الحكومي وخفض الواردات والضرائب.

2- البطالة الاحتكاكية

تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم وأعمالهم ومهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف أو بأماكن وجودها. [2]

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوة العاملة أو سوق العمل وذلك لعدة أسباب:

- ✓ انتقال العاملين من عمل إلى آخر، ومن منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أو إقليم جغرافي آخر، بغية تحسين أمورهم المعيشة، أو إيجاد عمل أكثر تناسبًا مع مؤهلاتهم المهنية أو العلمية.[3]
- ✓ تأثر بعض القطاعات الاقتصادية بالعوامل الطبيعية كالأمطار والثلوج، خاصة في قطاعات الإنشاءات والزراعة والنقل والتي يتوقف العمل فيها لفترات طويلة بسب الأحوال الجوية، ينتج عن ذلك ارتفاع البطالة في هذه القطاعات خلال تلك الفتره.

---

[1] حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، الطبعة الثالثة، ص 257.

[2] على عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر البرنامج الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية ، الدار الجامعة، مصر، 2005، ص 17.

[3] نزار سعد الدين عيسى وابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع ،مصر، الطبعة الاولى، ص 247.

- ✓ انتقال العمال من وإلى سوق العمل كدخول الطلبة بعد تخرجهم من المدارس والجامعات أو خروجهم من سوق العمل لأجل التفرغ للدراسة.
- ✓ نقص المعلومات الكاملة لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل.

تعتبر البطالة الاحتكاكية بطالة مؤقتة لأنها ترتبط بعوامل وقتية عابرة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوى العاملة أو سوق العمل، إلا أن استمرار التغيرات الحاصلة في القوى العاملة تجعلها سمة دائمة لأسواق العمل ولكنها لا تدعوا للقلق من الناحية الاقتصادية خاصة وأنها لا ترتبط بعوامل ارتفاع أو انخفاض الطلب الكلي المصاحبة للتقلبات الاقتصادية، إن هذا النوع من البطالة لا يتطلب إجراءات تصحيحية في السياسات الاقتصادية.

3- البطالة الهيكلية

يقصد بالبطالة الهيكلية على أنها حالة تعطل جزء من القوى العاملة بسبب التطورات التي تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل وبنية الاقتصاد الوطني عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة،[1] لهذا تسمى أيضا بالبطالة البنيوية.

يمكن إرجاع بصفة عامة وجود البطالة الهيكلية إلى العوامل التالية:

- ✓ عدم التوافق بين مؤهلات ومهارات العمال مع تزايد فرص العمل المتاحة وهي حالة مرافقة للتغيرات التي تحصل في هيكل الاقتصاد الكلي عادة بشكل تدريجي وعلى مدى فترات طويلة، نتيجة لانتقال الصناعات من منطقة إلى أخرى، تبعا لتوفر الشروط المناسبة لها، كانخفاض أجور العمال أو توفر الموارد الأولية أو سهولة نقل المنتوجات.[2]
- ✓ التطور التكنولوجي في أساليب الإنتاج ومنه استخدام تقنيات إنتاجية ونوعيات جديدة من السلع تحل محل التقنيات القديمة، واستبدال الأيدي العاملة بالآلة، أو نتيجة لاندثار بعض الصناعات واستبدالها

[1] خالد وصفي الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2002، ص 286.

[2] محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 222 .

بالصناعات الأخرى مثلما حدث في مناجم الفحم في العالم واستبداله بمصادر أخرى للطاقة كالنفط والطاقة الكهربائية، ونتيجة لهذا التغيير ترتفع البطالة بين العاملين في الصناعات المندثرة.

- ✓ أيضا تحدث البطالة نتيجة لعدم التوافق الجغرافي بين المناطق التي يوجد بها فرص عمل وبين المناطق التي لا يوجد بها الأفراد الباحثين عن فرص العمل.
- ✓ ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني والتي تنشأ أساسا بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنوياً.
- ✓ هناك أيضا حالات لهذا النوع من البطالة تنشأ نتيجة انتقال الصناعات بعد الحروب الكبرى من صناعات عسكرية إلى صناعات مدنية، وما يرافق ذلك أيضا من تغيرات هيكلية كبيرة في سوق العمل نتيجة لتسريح أعداد كبيرة من الخدمة العسكرية والتحاقهم بالقوة العاملة المدنية وما يشابهها من تغيرات هيكلية في سوق العمل في الدول النامية، نتيجة لهجرة العمال من الريف إلى المدن وارتفاع معدلات البطالة في المناطق الحضرية. [1]
- ✓ التغير في الهيكل العمري للسكان وزيادة نسبة صغر السن والإناث في القوة العاملة.

يتضح من ذلك بأن هناك تشابه بين البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية ويجمعهما عامل مشترك لكونهما ترتبطان بانتقال العمال من عمل إلى آخر، إلا أنهما نظريا وعمليا يختلفان في الأسباب.

فالبطالة الهيكلية كما أشرنا ترتبط بالتغيرات الهيكلية الحاصلة في سوق العمل بينما ترتبط البطالة الاحتكاكية، في الغالب بعوامل وتغيرات وقتية في سوق العمل.

تختلف البطالة الهيكلية كذلك عن البطالة الاحتكاكية بأنها عادة ما تكون مدتها أطول لأنها تتطلب إعادة تدريب أو تأهيل العمال أو تحتاج إلى انتقالهم بأعداد كبيرة من منطقة إلى أخرى وتوزيعها من القطاعات التي يكون فيها فائض في العمالة إلى القطاعات التي يكون فيها عجز، وبشكل عام فإن معالجتها تكون أصعب وتحتاج لمدة طويلة ونتائجها تكون شديدة وحادة على العمال المتأثرين بهذه التغيرات لذا يصبح التدخل الحكومي في معالجتها أمراً طبيعيا. [2]

[1] نزار سعد الدين عيسى وابراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص 248.

[2] نزار سعد الدين عيسى وابراهيم سلمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص 247.

إن البطالة الاحتكاكية عادة ما تكون قصيرة الأجل، إضافة إلى ذلك فهي مؤقتة نظراً لانشغال الأفراد في البحث عن العمل والانتقال من وظيفة إلى أخرى بما في ذلك إمكانية التأهيل للوظائف الأخرى.

تختلف أيضاً البطالة الاحتكاكية عن البطالة الهيكلية في أن العمال في البطالة الاحتكاكية يمتلكون الخبرات المطلوبة لإشغال الوظائف الشاغرة، بينما في حالة البطالة الهيكلية لا تتوفر عادة هذه الخبرات ونفس المواصفات من قبل العاطلين فيواجهون أحد البديلين، إما تغيير مهنهم الاعتيادية أو يستمرون في بطالتهم دون الحصول على وظائف مناسبة لهم، وفي حالتي البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية تقدم برامج تعويضات البطالة حماية جزئية قد تدفع إلى جهد أقل للبحث عن عمل جديد.

ثانيا: تقسيمات اخرى للبطالة

إضافة إلى الانواع السابقة الذكر للبطالة، يستعمل الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي تصنيفات أخرى ونذكر أهمها:

1- البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية

البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة فهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل، ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم مثل الأغنياء العاطلون، بعض الفقراء المتسولون والأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون على أجور عالية فيما لا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل، لتعودهم على الأجور المرتفعة.

يندرج تحت هذا النوع من البطالة بطالة احتكاكية وبطالة هيكلية، حيث تعتبر البطالة الاحتكاكية بطالة اختيارية ذلك لأنها تتم بناءً على رغبة بعض الأفراد من أجل البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل في السوق، وكما تم ذكره سابقاً، أن التطورات التكنولوجية تساعد على نمو هذه الأخيرة (بطالة احتكاكية)، ففي الدول المتقدمة يمكن القضاء على مثل هذا النوع من البطالة بسهولة نتيجة لتوفر الإمكانات المادية والفنية لإعادة تدريب العمالة المستغنى عنها للالتحاق مرة أخرى بالعمل، أما في الدول النامية فتوجد صعوبة كبيرة في معالجة هذا النوع من البطالة لانخفاض الإمكانيات المادية والفنية مما يجعل الظاهرة شبه دائمة يعاني منها الاقتصاد الوطني، وبالتالي ينادي البعض بأن هذا النوع من البطالة في الدول النامية يمكن إدراجه تحت مفهوم البطالة الإجبارية وليس البطالة الاختيارية.

بالنسبة إلى البطالة الإجبارية فتشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل، وراغبين فيه عند الأجور السائدة ولكن لايجدونه.[1]

2- البطالة المقنعة

تعرف البطالة المقنعة على أنها" حالة إلتحاق بعض الأفراد بوظائف معينة، يتقاضون عليها أجورًا في حين أن إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر، فالاستغناء عنهم لا يؤثر بأي حال على حجم الإنتاج"[2]، فهي عمالة يمكن سحبها من مواقع الإنتاج دون تأثير عن الكمية المنتجة.

تسمى كذلك البطالة المقنعة بالبطالة المستترة لأنها غير ملحوظة حيث تختلف في طبيعتها عن الأنواع الأخرى السابقة الذكر، والتي هي ظاهرية في جميعها، في حين البطالة المقنعة هي غير ظاهرة كون أن العامل لا يكون عاطلا عن العمل، ويعتبر ضمن القوى العاملة ويمارس العمل ظاهرياً، وليست واضحة وصريحة مثل الأنواع الأخرى من البطالة.

ينتشر وجود البطالة المقنعة بشكل واسع في الدول النامية وفي الدول ذات الحجم السكاني الكبير والجهاز الحكومي الضخم، بحيث يستخدم التشغيل هنا لحل مشكلة البطالة في المجتمع، بينما تظهر في الدول المتقدمة خلال أوقات الكساد فقط.

3- البطالة الموسمية وبطالة الفقر

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعدادًا كبيرة من العمال مثل الزراعة السياحة و البناء وغيرها، وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها، مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات وهنا تظهر ما تسمى بالبطالة الموسمية، ويمكن تفادي مثل هذا النوع من البطالة بانخراط العاملين أو تدربهم على أعمال أخرى يمكن مزاولتها بعد الانتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يشتغلون فيها أساسًا.

1 محمدي فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص 222 .

2 خالد وصفي الوزني وأحمد حسين الرفاعي، ،مرجع سبق ذكره، ص 268.

المطلب الثالث: أسباب البطالة

تتعدد اسباب البطالة حسب انواعها وتصنيفاتها ونحاول حصر هذه الاسباب فيما يلي:

- ✓ نمو السكان بمعدلات أكبر من البلدان المتقدمة ومن ثم نمو قوة العمل بمعدلات أكبر مما يستلزم خلق فرص عمل متزايدة باستمرار، وهذا لا يتحقق في غالبية البلدان النامية، ذلك لأن فرص العمل لن تزيد إلا بتنمية النشاط الإنتاجي الحقيقي وهذه التنمية لظروف كثيرة تتحقق بمعدلات منخفظة في معظم البلدان النامية، وهذا السبب يفسر نمو البطالة الإجبارية في البلدان النامية على مدى الأجل الطويل.
- ✓ بعض السياسات الاقتصادية المرتبطة بعملية التنمية تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، فقد اهتمت بلدان نامية كثيرة خلال الستينات والسبعينات بتنمية الصناعات الكبرى التي تعتمد على تقنيات حديثة مكثفة لرأس المال، وبالتالى كانت مشكلة البطالة تزداد حدة مع عملية تنمية النشاط الإنتاجي بدلا من انخفاضها.
- ✓ تنتاب البلدان حالات من الركود الاقتصادي في بعض السنوات بسبب ظروف أو سياسات اقتصادية، فمثلا يؤدي الركود الاقتصادي في البلدان المتقدمة دائما إلى ركود اقتصادي في البلدان النامية فالبلدان المتقدمة تستورد جانبا كبيرا من السلع الأولية من البلدان النامية وحينما يحدث ركود اقتصادي في البلدان المتقدمة سيقل دخل البلدان النامية من تصدير السلع الأولية إليها وهو دخل هام جدا لها ولهذا نرى أنه حينما يحدث الركود في البلدان المتقدمة وترتفع معدلات البطالة فيها يحدث ركود أيضا في البلدان النامية وترتفع معدلات البطالة فيها من المعدلات السائدة في غير هذه الظروف.
- ✓ كذلك فإن بعض السياسات الاقتصادية تتسبب في الركود الاقتصادي وبالتالي ترتفع معدلات البطالة، فمثلا تضمنت السياسة النقدية الإنكماشية الهادفة إلى خفض معدلات التضخم في البلدان النامية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، الحد من القروض المصرفية للمشروعات ورفع أسعار الفائدة بشكل معتاد. [1]
- ✓ البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية لهما أسباب مستمرة في البلدان النامية، وهي ليست ظواهر عارضة أو معتادة كما هو الحال في البلدان المتقدمة، ومن الأسباب الرئيسية لاستمرار ارتفاع معدلات البطالة

[1] عبد الرحمان يسري، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الاسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2009، ص- ص 290- 292.

الاحتكاكية تزايد أعداد الخرجين من المدارس الفنية والمعاهد العليا والجامعات في كل عام، ومع غياب تخطيط علمي أو سياسة واضحة لتشغيل القوى العاملة الجديدة ومع قلة المعلومات أو انعدامها عن فرص التوظيف المتاحة في الاقتصاد القومي يظل عدد كبير من الخرجين في كل سنة يبحث عن الوظيفة لفترة طويلة قد تمتد لسنوات وبالتالي تتراكم أعداد الخرجين المتعطلين في السنوات المتتالية.

- ✓ أما البطالة الهيكلية فإن ارتفاع معدلاتها يرجع إلى عدم وجود برامج كافية للتدريب وإعادة التأهيل المهني ومع نمو أعمال حديثة تتطلب خبرات خاصة تزداد الفجوة بين خصائص العمل المعروض وخصائص العمل المطلوب، وتزداد المشكلة حدة مع التقدم التقني المستمر الذي يأتي مع الاستثمارات الجديدة في البلدان النامية ويستلزم معرفة فنية متطورة وتدريب على مستوى أفضل.
- ✓ ظاهرة البطالة المقنعة ارتبطت بالنشاط الزراعي في كثير من البلدان النامية لأن العلاقات الاجتماعية السائدة في الريف تسمح بتزايد الأفراد العاملين على الرقعة الزراعية المحدودة بغض النظر عن الحاجة الحقيقية إليهم، فالزيادة في أعداد العمال الزراعيين على قطعة أرض صغيرة تحدث لأن هؤلاء العمال، إما أبناء الرجل أو أقاربه وهو ملزم بهم ومسؤول عنهم، أما البطالة المقنعة التي انتشرت في الأجهزة الحكومية وفي الشركات العامة المملوكة للدولة فكانت بسبب سياسة التوظيف الرسمية التي اتبعتها بعض الحكومات في البلدان النامية مثل مصر بالنسبة للخريجين من المعاهد العليا والجامعات.
- ✓ أما البطالة الهيكلية فإن ارتفاع معدلات يرجع إلى عدم وجود برامج كافية للتدريب وإعادة التأهيل المهني ومع نمو أعمال حديثة تتطلب خبرات خاصة تزداد الفجوة بين خصائص العمل المعروض وخصائص العمل المطلوب، وتزداد المشكلة حدة مع التقدم التقني المستمر الذي يأتي مع الاستثمارات الجديدة في البلدان النامية ويستلزم معرفة فنية متطورة وتدريب على مستوى أفضل.
- ✓ ارتفاع معدلات النمو السكان بدون إيجاد الدولة فرص عمل جديدة.
- ✓ تدنى مستويات التعليم وعدم مواكبته للتطور التكنولوجي.
- ✓ انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ استغلال أصحاب العمل للعمال من خلال فرض ساعات عمل إضافية باجر قليل او بدون اجر، وتشغيل الأطفال.

المبحث الثاني: أثار البطالة وأساليب معالجتها وطرق قياسها

تعتبر البطالة احد المشاكل التي تواجه مختلف البلدان وخاصة الدول النامية فهي تمثل وباء يشكل تهديدا واضحا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي و لذلك وجب على كل دولة الاهتمام بعلاجها قبل ان يستفحل الداء وهذا ما سنتطرق بهذا المبحث.

المطلب الاول: أثار البطالة

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع وذلك نظرا لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من اثار سلبية على الافراد والمجتمع، سواء كانت هذه الاثار اقتصادية او سياسة او اجتماعية.

أولا: الاثار الاقتصادية

يمكن حصر هذه الاثار الاقتصادية على العموم في النقاط التالية:

- ✓ أن البطالة يتحقق معها ارتفاع عبئ الإعالة بسب انخفاض المنتجين وارتفاع المستهلكين، من ضمنهم العاطلين عن العمل، وهو الأمر الذي ينخفض بمستويات المعيشة ويؤدي الى انخفاض الادخار.
- ✓ تودي البطالة الى خفض مستويات الاجور الحقيقية.
- ✓ هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهرة حينما تطول فترة بطالتهم فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبرتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ باستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذالك، خصوصا كلما يتعرض العامل لمواجهة وسائل تكنولوجية متاحة احدث خلال عمله.[1]
- ✓ تؤدي البطالة الى شل بعض القطاعات الانتاجية بسب لجوء العمال الى الاضرابات والمظاهرات. [2]

[1] البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية خلال عقد التسعينات مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول سداسي الثاني، جامعة الشلف، ص147.

[2] صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الأردن، ص 164 .

- ✓ تؤدي البطالة الى انخفاض رؤوس الاموال والناتج المحلي وهذا ما يؤدي مع مرور الوقت الى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. [1]
- ✓ البطالة تؤدي الى انتقاء الامن الاقتصادي حيث يفقد العامل دخله وربما الوحيد مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته.
- ✓ وقوع المجتمع في التبعية فعند وجود الكساد الاقتصادي والركود والبطالة في بلد ما يضطر الى الرجوع الى عدوه ليسد كفايته وحجاته والعدو يتحكم فيه فلا يعطيه إلا شروط فيفقد هذا البلد شخصيته وقراره ومرجعيته، فيصبح قراره نابعا عن غيره. [2]

ثانيا: الاثار الاجتماعية

للبطالة ايضا اثار اجتماعية لا تقل سواء عن الاثار الاقتصادية من بين هذه الاثار نذكر منها:

- ✓ فقدان رب الأسرة الشعور بالقدرة على تحمل المسؤولية والتوتر والقلق مما يؤدي إلى الطلاق الذي يفرق شمل الأسرة، ويعاني منه الأبناء حيث يساهم مع غيره من الأسباب في دفعهم إل طريق الانحراف والإجرام.
- ✓ يفقد الفرد استقرار الدخل الخاص به، كما تؤدي به إلى العزلة الاجتماعية ومن ثم تضعف عنده القوى الاجتماعية، وتتضاءل قدرته على تحقيق التضامن مع المجتمع الذي يعيش فيه، كما تؤدي إلى تغذية وتقوية الإحباط والفشل لدى العاطل.
- ✓ ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل.
- ✓ ضعف الوحدة الوطنية وضعف الانتماء الى الوطن. [3]
- ✓ انتشار واتساع دائرة الفساد المالى والإداري. [4]
- ✓ تدني مستوى الخدمات والوعي الصحي نتيجة انعدام الامن الاستقرار.

---

[1] خبابة عبد الله، الاستراتيجيات التوفيقية بين التنمية المستدامة والبطالة، ملتقي دولي تحت عنوان استرتجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2016، ص-ص 5-6 .

[2] محمد عبد الله البكر، اثر البطالة في البناء الاجتماعي ، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 32، العدد2، 2004.

[3] حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 261.

[4] صلاح محمود الحجار، السحابة الدخانية، المشكلة لأثر الحل، دار الفكر العربية، مصر، 2003، ص- ص 13-14.

ثالثا: الاثار النفسية: يمكن إجمالها في ما يلي

- ✓ تأخير سن الزواج الا بعد سن الثلاثين حيث لا يملك الشباب عوامل توفير السكن وغير ذلك.
- ✓ ارتفاع في الامراض النفسية بين العمال العاطلين على العمل التي تؤدي الى تفشي العنف الاسري وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كتفكيك العائلي في المجتمع وتشرد الاطفال و انحرافهم الاخلاقي.
- ✓ الشعور بالإحباط وعدم الثقة بالنفس نتيجة وجود العاطل عالة على المجتمع وعلى انتاح غيرهم.
- ✓ لوحظ خاصة في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبئاً على الموارد الاقتصادية من جهة، وسببًا من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة منجهة أخرى .

رابعا: الآثار الأمنية

إن من أخطر الأبعاد لمشكلة البطالة هو البعد الأمني الذي يهدد المجتمع بصفة عامة وامن الدولة بصفة خاصة، ويتزايد هذا الخطر زيادة مضطرة مع زيادة مشكلة البطالة، حيث تزداد معدلات ارتكاب نوعيات محددة من الجرائم ترتبط ارتباطا وثيقًا بمعدلات البطالة من حيث نوعية الجرائم المرتكبة والمتهم الذي ارتكبها سواءًا كان عاطلاً أو متعلمًا أو غير ذلك.

تؤثر الأبعاد المختلفة للبطالة على البعد الأمني لها فكلما كثرت المشاكل الاقتصادية زاد حجم البطالة بسببها وقل الدخل الفردي وازداد ارتكاب بعض الجرائم الاقتصادية كما نلاحظ زيادة معدلات الجريمة خاصة الاجتماعية منها في المناطق التي يزيد فيها عدد العاطلين ويبتعد سكانها عن العادات والتقاليد والقيم نتيجة لزيادة السخط على المجتمع بسبب البطالة.

كما تؤدي البطالة إلى زعزعة الأمن الداخلي للبلاد نتيجة لانخراط أعداد كبيرة من المتعطلين في التنظيمات السياسية والدينية غير المشروعة .

إن صلة البطالة بالإجرام صلة مباشرة و غير مباشرة في الوقت نفسه، فالبطالة تعني حرمان العامل الذي توقف عن العمل من مورد رزقه، و بالتالي عجزه عن إشباع حاجاته الضرورية بالطرق المشروعة، مما قد يضطره إلى سلوك سبيل الجريمة لتحقيق الإشباع.

إن للبطالة آثار غير مباشرة على ظاهرة الإجرام، لأن الفرد حين يعجز عن الإنفاق على نفسه أو على من تلزمهم نفقته تسوء حالته النفسية، وقد يقدم تحت تأثير تلك الحالة على بعض أفعال الإعتداء على نفسه أو على غيره من الأفراد.

ومن هنا يتضح أن هناك علاقة طردية بين معدلات البطالة و الجريمة وأن البطالة ظاهرة مركبة ذات آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية و أمنية تؤثر وتتأثر ببقية الظواهر الاجتماعية.

خامسا: الآثار السياسية

تؤثر البطالة على المجتمع من الناحية السياسية حيث يبدأ ظهور التيارات السياسية المختلفة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحيط بالمجتمع ككل، مما يهدد الأمن السياسي للدولة، ويستغل زعماء تلك التيارات وجود ظاهرة أو مشكلة البطالة بالمجتمع وتفرغ كثير من مواطنيه بلا عمل ويبدأ في تشكيل التنظيمات المناهضة لنظام الحكم القائم مما يهدد الأمن السياسي للوطن.

تتميز مرحلة الشباب بأنها مرحلة العطاء والإنجازات والعمل والجد والحيوية، وهو مطالب بالعلم والعمل والمثابرة حتى يتقدم المجتمع الذي يعيش فيه ، فإذا لم يتيسر للشباب فرصة عمل في أي قطاع من قطاعات الدولة فإنه يشعر بخيبة أمل وعدم الانتماء إلى المجتمع الذي يعيش فيه، ويصبح فريسة في أيدي الخارجين على الدين والقانون.

إن الأفواه الجائعة والنفوس المملوءة بالحقد والمرارة من إمكانية تحقيق حياة كريمة لأشد تهديدا لكيان الدولة من الأسلحة الفتاكه، وذلك لاعتقادهم أنهم يسعون لتحقيق نظام أحسن يكفل مستوى معيشة أكثر ارتفاعا ولا يقف خطر انخفاض مستوى المعيشة على مجرد تهديد أمن الدولة داخليا فحسب، بل يشكل خطرًا داخليًا وخارجيًا في الوقت نفسه ويظهر ذلك في وقت الحروب.

إن البطالة تؤدي إلى السخط الشعبي العام، علاوة على التوترات والمخاطر السياسية والاجتماعية التي تنجم عن حالة اليأس والضياع التي يعيشها الشباب خاصة المتعلم ففئة الشباب تمثل أكثر العناصر تمردا بحكم تكوينها.

ومن هنا فإن مشكلة البطالة قد تصبح تهديدا للاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي ولهذا انعكاساته أيضًا على التنمية التي يشهدها أي مجتمع.

المطلب الثاني: أساليب معالجة البطالة

تختلف معالجة البطالة من دولة إلى أخرى، حيث أن كل دولة تتبع سياسة خاصة في مسألة الحد من البطالة، وذلك للوصول للاستخدام الكامل، وهذا لا يعني مجرد الحصول المتعطل عن العمل على فرصة عمل فحسب بل وجود وظائف شاغرة تفوق عدد المتعطلين عن العمل والباحثين والراغبين فيه.

ولمعالجة البطالة يختلف حسب نوع البطالة تتم محاربتها وفق ما يلي:

البطالة المقنعة يتم الحد منها بتوفير خطة سليمة لتوزيع عادل للعمال على مستوى القطاعات الإنتاجية والمناطق وسحب فائض العمالة من القطاعات والمناطق التي تعاني من البطالة المقنعة واستخدامهم في القطاعات التي تعاني من نقص في العمالة وهذا بدوره يتطلب قبل كل شيء ضرورة الحد من البيروقراطية التي تمثل وجها خفيا للبطالة المقنعة.

- ✓ البطالة الموسمية والهيكلية يمكن الحد منها بإدخال التقدم العلمي والتكنولوجي واستخدام منجزات العلم في الأنشطة الاقتصادية ورفع درجة مهارة العاملين. والبطالة الدورية مرهونة بشكل الأزمة وفترة الزمنية ولكنها انعكاس للحالة لاقتصادية فالوسائل المتبعة في حالة الركود الاقتصادي هي نفسها المؤثرة في الحد من البطالة فمثلا أن زيادة الاستثمارات تفتح آفاقا جديدة أمام العاطلين عن العمل للدخول في صناعات جديدة أو صناعات تم توسيعها أو تجديد رأسمالها الثابت.
- ✓ دعم وتشجيع القطاع الخاص المحلي ليأخذ دوره في المشاركة في تقليل نسب البطالة عن طريق مساهمته في خلق فرص عمل تتناسب وقدراته.
- ✓ تقليل مدى التقلبات على الطلب العام باتخاذ جملة من الاجراءات منها زيادة الانفاق الحكومي والاستقرار.[1]
- ✓ اصدار القوانين الخاصة بجذب الاستثمار الاجنبي مع مراعاة تحديد سبل ووسائل الاستثمار الاجنبي، بحيث لا تؤدي الى نتائج ضارة وسلبية على الاقتصاد حيث ان راس المال الاجنبي لا يهتم إلا بتحسين مستويات عوائده الربحية سوءا عن طريق الاستفادة من الامتيازات الممنوحة له او من خلال مساهماته في تهريب رؤوس الاموال الى الخارج دون اعادة استثمارها من جديد في اقتصاد الدولة المضيفة، فضلا عن

[1] حسين عجلان حسين، اقتصاديات العمل، الاردن، 2008، ص 154.

دور راس المال الاجنبي الذي يعمل وفق اجندته التي تكفل له حماية عوائده المتحققة فضلا عن سياساته التشغيلية من خلال استخدام العمالة الخارجية التي تتسم بالكفاءة المتطورة والابتعاد عن استخدام العمالة المحلية الا في حدود العمل غير الماهر، الامر الذي يضعف من امكانية استفادة العمالة المحلية من تطوير امكانياتها.

- ✓ دعم وتشجيع القطاع الخاص المحلي ليأخذ دوره في التقليل نسب البطالة عن طريق مساهمته في خلق فرص عمل تتناسب وقدراته.
- ✓ منع دفع اجور اقل من الحد الادنى للأجر.
- ✓ تنظيم سن التقاعد في القطاعين الخاص والعام.
- ✓ تدخل الدولة لمعالجة البطالة بطريقتين هما:

- **السياسة النقدية:** أي الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بغرض تغيير عرض النقود، وفي حالة الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة تلجأ السلطات النقدية إلى زيادة عرض النقود، حيث أن زيادة عرض أي سلعة مع إبقاء المتغيرات الأخرى على حالها يترتب عليه انخفاض في سعر السلعة،[1] كذلك بالنسبة للنقود فإن زيادة عرض النقود يترتب عليه خفض سعر الفائدة حيث أن سعر الفائدة يشكل جزءا كبيرا من تكاليف الاستثمار، يعني خفض تكلفة الاستثمار ومن ثم فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يعني زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة معدل التشغيل وانخفاض من معدل البطالة.
- **السياسة المالية:** إن حالة الركود الاقتصادي يصحبها ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض حركة البيع والشراء والاستثمار والإنتاج، ولذا فإن السياسة الحالية التي تنتهجها الدولة في هذه الحالة تعتمد على زيادة الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي منها أو الاستثماري، وزيادة الإنفاق الحكومي تعني مزيدا من الطلب الكلي ويترتب على هذا مزيد من الإنتاج الذي يتطلب زيادة التوظيف ومن ثم ينخفض معدل البطالة، كذلك استخدام الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية ففي حالة الركود الاقتصادي تخفض الدولة ضريبة الدخل والإنتاج، ويعني تخفيض ضريبة الدخل وزيادة الدخل المتاح للأفراد ومن ثم زيادة الإنفاق على السلع والخدمات وإن تخفيض ضرائب الإنتاج تعني تخفيض تكلفة الإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة معدل التوظيف وانخفاض معدل البطالة .

[1] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1 ، الأردن، 2004، ص 334 .

المطلب الثالث: قياس البطالة

يعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين في دولة ما مؤشر ضعيفا للخطورة النسبية لمشكلة البطالة ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب ما يسمى بمعدل البطالة ، فإنه يتعين التفرقة بين مقاييس للبطالة هما المقياس الرسمي والمقياس العلمي لها.

أولا: المقياس الرسمي للبطالة

يعرف معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشكلين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة أي أن:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة أي أن : قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة.

ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى الملاحظات الآتية:

✓ تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى، وتتمثل أهم أوجه الاختلافات فيما يلي:

- الفئة العمرية المحددة لقوة العمل، وذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديين.
- الفترة الزمنية المحددة للبحث عن العمل، وذلك أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان وأسبوعين في كندا حتى يحسب الفرد متعطلا .
- كيفية التعامل إحصائيا مع الخرجين الجدد وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.

- تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد بعضها الآخر على مسرح العمل كعينات، ودول أخرى تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين.[1]

✓ أن قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- عدم توفر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية التي يستدل منها على حجم البطالة، وذلك بسبب عدم وجود إعانات بطالة تحفز الأفراد المتعطلين على تسجيل أنفسهم هذا من ناحية، وعدم توافر المعلومات والبيانات الكافية التي يمكن الاعتماد عليها بدرجة ثقة معقولة، من ناحية أخرى .
- الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الأسود أو الموازي غير القانوني أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصائيات الرسمية، ومن ثم فإن البيانات المتعلقة ذا القطاع في الدول النامية تقوم أقل من حقيقتها.
- عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم في الدول النامية، وهو عادة قطاع حضري يخدم المشروعات الصغيرة والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص ومحلات الإصلاح والمقاهي، وما شابه ذلك رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية.

✓ يؤخذ على هذا المقياس الرسمي للبطالة أنه يركز على البطالة الصريحة فقط ويهمل كافة الأنواع الأخرى غير الصريحة للبطالة، كما لا يأخذ في حسبانه الأفراد الذين توقفوا عن البحث عن العمل بعد أن يئسوا من الحصول عليه.

ورغم تلك المآخذ على هذا المقياس إلا أنه يتميز السهولة في حسابه، كما أنه أكثر مقاييس سوق العمل إنتشارا، الذي تأخذ به الدول كافة وكذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة، وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة.[2]

[1] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، ط1، 2008، ص-ص 319-321.

[2] السيد محمد السريتي،علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكرة، ص- ص 321 – 322.

ثانيا :المقياس العلمي للبطالة

وفقا لهذا المقياس فإن العمالة الكاملة تتحقق عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، بينما إذا كان الناتج الفعلي في اقتصاد أقل من الناتج المحتمل، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي، ويحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها.

ثالثا: إنتقاد طريقة القياس

إن مثل هذه الإحصاءات عن البطالة باستخدام الصيغة السابقة الذكر قد لا تتوفر فيها الدقة والمعلومات الكافية عن البطالة، خاصة في الدول النامية لهذا نجد انتقادات مختلفة حول طريقة حساب معدلات البطالة لعدة أسباب نذكر أهمها:

- ✓ قد تكون معدلات البطالة المحتسبة بهذه الطريقة أعلى من معدلات الحقيقية، نظراً لصعوبة التعرف على توفر القدرة والرغبة والاستمرار في البحث للأفراد العاطلين عن العمل.
- ✓ يزداد عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد الساعات اليومية المعتادة في فترات الركود أي أن استخدامهم غير الكامل إما لعدم وجود عمل يشغلهم خلال الساعات اليومية، وهو ما يطلق عليه بالبطالة المقنعة أو لكونهم يعملون بدوام جزئي أو متقطع والسبب في ذلك غالباً كون أصحاب العمل لا يفرطون بعمالهم المدربين أو الماهرين بمجرد انخفاض الطلب على إنتاجهم وإنما يحافظون عليهم لحين انتعاش الحالة الاقتصادية وهم يمثلون إمكانيات فائضة وغير مستغلة لا تظهرها معدلات البطالة الإجمالية.
- ✓ لا تعطي معدلات البطالة الإجمالية صورة واضحة للبطالة في القطاعات المختلفة أو بالنسبة للأعمار المختلفة أو بالنسبة للرجال أو النساء لذا يستحسن العمل على احتساب معدلات البطالة لفئات اجتماعية مختلفة ولقطاعات اقتصادية منفصلة كقطاع الإنشاءات والقطاع الصناعي أو الزراعي أو التجاري ولفئات الأعمار المنفصلة للقوة العاملة للوقوف على الوضع الحقيقي للبطالة وتأثيراتها الاجتماعية، لا تعتمد تأثيرات البطالة في المجتمع على المعدل الإجمالي فحسب وإنما أيض اً على الفترة

التي يبقى العامل خلالها بدون عمل بحيث يصعب التعرف على تلك الفترة، وكلما تطول هذه الفترة تكون تأثيرات البطالة أكثر حدة وأكثر مأساوية .

- ✓ أن معدلات البطالة لا تؤشر البطالة الحقيقية لأن إجمالي القوى العاملة يتغير مع تغير حالة النشاط الاقتصادي، حيث ينخفض من يرغب في العمل في حالة الركود الاقتصادي، بحيث لا يشجع الوضع على دخول عمال جدد إلى القوى العاملة ولا يشجع العمال العاطلين على الاستمرار بالبحث عن فرص العمل، ويحصل العكس في حالة الانتعاش الاقتصادي، وهو الأمر الذي يؤثر على نسبة البطالة.[1]

على الرغم من بساطة الصيغة لحساب معدلات البطالة والانتقادات الموجهة لها باتصافها بعدم الدقة، إلا أنها الصيغة التي تعتمد وتأخذ بها جميع الدول، وكذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للبطالة

تعتبر البطالة من اكبر التحديات التي تواجه الاقتصاديات لكونها مشكلة ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية وقد شغلت الكثير من المفكرين الاقتصاديين الذين نظروا على اختلاف مذاهبهم من فترة زمنية إلى اخرى محاولين توضيح اسبابها ووسائل علاجها فكانت مجالا لصراع فكري كبيير أغنى كثيراً النظرية الاقتصادية .

المطلب الأول النظريات التقليدية في تفسير البطالة

هناك الكثير من النظريات التي تفسر البطالة ونذكر منها ما يلي:

أولا - البطالة عند الكلاسيك

يركز الاقتصاديون الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل،يربطون البطالة بالمشكلة السكانية، وبتراكم رأس المال والطاقات الإنتاجية للاقتصاد كما يرتكز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي والسياسى للظاهرة الاقتصادية، ويؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام"كل عرض سلعي يخلق الطلب المساري له،" أو ما يسمى بقانون المنافذ.

[1] فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2007، ص، 336.

فالتبادل في التحليل الكلاسيكي يكون على أساس المقايضة ولا مكان للنقود فيه، بمعنى اخر تساوي الادخار والاستثمار واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع، وأن التوازن الاقتصادي هو توازن التوظيف الكامل، فالبطالة التقليدية تنشأ عن عدم كفاية عرض السلع لكون إنتاج المؤسسات اقل من الطلب نتيجة لانخفاض معدلات الأرباح، ويرجع هذا لارتفاع الأجور، مما يعني أن القائمين على الاستثمار سوف لن يرفعوا من مستوى استثماراهم القادرة على زيادة التشغيل تجنبا لتضخيم التكاليف.

كما تعزى البطالة في نظر الكلاسيك إلى العمل الخاطئ لسوق العمل،وفي حالة وجودها فان آلية الأجور كفيلة باستيعاب اليد العاملة العاطلة، تخفيض هذه الأخيرة سيرفع مستوى الأرباح، وهو ما يشكل حافزا الزيادة الاستثمار، وبالتالي رفع مستوى التشغيل، خصوصا في ظل التنافس على مناصب العمل والقبول بمستوى الأجور السائدة، نستنتج من ذلك أنه عامل أساسي في آليات سوق العمل، إذ أنها تؤثر على عرض وطلب العمل.[1]

لم يستبعد الكلاسيك في تحليلهم إمكانية حدوث بطالة، لكنهم يصنفونا ضمن البطالة الاختيارية، لأن العمال يفضلون التعطل على أن يتقاضوا أجورا منخفضة .إلا أن هذا الوضع لا يتلاءم في حالة الكساد أو غيرها من الحالات التي تفرض على المؤسسات إيجاد طريقة لتسويق منتجاتهم، ولا يتحقق ذلك إلا برفع اجور العمال، مما يساعدهم على اقتناء هذه المنتجات، والذي يؤدي إلى إنعاش الدورة الاقتصادية، على أن يكون رفع الأجور عند مستوى معين دون أن يؤثر على مرودية المؤسسات على الأقل في المدى الطويل.[2]

ثانيا - البطالة عند النيوكلاسيك

لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية التوازن العام الذي يتحقق في السوق السلع والخدمات حيث يرتبط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل، ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة ومن اهمها تجانس وحدات العمل، حرية تنقل اليد العاملة ودور المنافسة في شراء وبيع قوة العمل مثل بيع وشراء السلع، وأن حجم العاملة مرتبط وطلب العمل في السوق.

[1] عدون ناصر دادي عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 20.

[2] عدون ناصر دادي وعبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 21.

حيث تعرّف دالة الطلب على العمل، بأنها دالة متناقصة بدلالة الأجر الحقيقي، الذي يقيس معدلات الأجر الإسمى مقارنة بالمستوى العام للأسعار، وتعني هذه الدالة أن المنتجين سوف يتوجهون نحو تعظيم أرباحهم و بالتالي فإنهم مستعدون لتوظيف العمال إلى غاية تعادل الإنتاج الحدي مقيم بالعمل والتكلفة الحدية للأجور أي أن العمال على استعداد لعرض خدماتهم في سوق العمل محاولين دائما تعظيم مستوى مداخيلها ، والتي يفترض أن تتعادل والخدمات المقدمة، ومهما يكن من أمر فإن النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام، ولم تولي للبطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون" ساي "للأسواق،كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى أنما اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي، لكن الواقع يثبت عكس ذلك إذ أن استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج، لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف خاصة عامل الزمن و الدقة، وبالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة إذ تحل الآلة محل العامل في أحيان كثيرة. [1]

ثالثا- تفسير البطالة لدى الفكر الماركسي

ينتقد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية ونادرة الوقوع، بسبب وجود آلية السوق التي تعيد التوازن بشكل تلقائى بتفاعل قوى العرض والطلب، وكل بطالة هي ناتجة عن الزيادة الهامة في حجم السكان نتيجة حتمية للتطورات التقنية.

فبالنسبة للفكر الماركسي الأزمات ماهي إلا مظهر نقص من مظاهر الاستهلاك لدى الطبقة العاملة لأن قيمة الاجور لا تتساوى وقيمة الإنتاج، أي أن الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفع من أجور، ومما يزيد الأزمة تفاقما هو أن تعمد الرأسمالية، بفضل قانون الارتفاع المستمر في تركيب رأس المال، إلى إحلال الآلات محل اليد العاملة، فتلقى بالعمال إلى البطالة، مما يعني فقدان لقوة شرائه. [2]

وعلية فإن البطالة هي نتيجة لزيادة انتاجية العمل في الانظمة الرأسمالية للتراكم ويرتبط حجم التشغيل اساسا، بمعدل الربح الذي يحققة ارباب العمل، وبالتالي فإن العمال سوف يستمرون في انتاج رأس المال وتحقيق تراكمه، بمعنى انهم ينتجون بانفسهم.

[1] محمد الشريف المان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر، 1994، ص- ص 97- 104.
[2] عارف دليلة و اسماعيل سفر، تاريخ الافكار الاقتصادية، مطبعة جامعة حلب، الطبعة الاولى، سوريا، 1977، ص 170.

رابعا - تفسير البطالة عند المدرسة الكينزية

يتحقق التوازن عند الكينزيين نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات، وسوق النقد في آن واحد، اذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل، وأن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي، أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن يتيح ارتفاعا في الطلب على العمل وبالتالي حجم العمالة .

أما عرض العمل فهو مرتبط بمعدل الأجر الإسمي لأن العمال يقعون في فخ الوهم النقدي، حيث يعتبرون أن كل زيادة في الأجر الإسمي هي زيادة فعلية في مداخيلهم بسبب جهلهم لمستوى الأسعار وقد وجد كينز أن تطور الرأسمالية يصطدم بتناقضات حادة لا يمكن أن تزول عفويا مثل البطالة الجماهيرية المتزايدة، وعدم كفاية الطلب على البضائع، مما يؤدي إلى عدم تطابقه مع العرض آليا. [1]

ومن ناحية اخرى يرفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة لأن انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض العمال، وبالتالي انخفاض على الطلب السلع، مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق.

فالكلاسيك والنيوكلاسيك ينظران إلى الادخار والاستثمار هما وجهان العملة واحدة والتعادل بينهما أمر بديهي، أما كينز فقد أدخل العوامل المؤثرة عليهما، وبالتالي فإن كل اختلال بينهما يؤدي إلى حدوث الاضطرابات في دورة الدخل القومي مع احتمال وقوع الكساد، وفي حالة افتراض أن حجم الادخار أكبر من حجم الاستثمار، فإن الطلب الكلي الفعال سيقل عن العرض الكلي، وبالتالي يتزايد مخزون السلع ويتراكم مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار وينتج عنها انخفاض الأرباح ويقل الناتج، وبالتالي تتزايد الطاقة العاطلة وتحدث البطالة، الشيء الذي يؤدي إلى و انخفاض الدخل الوطني.

ولرفع مستوى الاستثمارات يرى كينز ضرورة تدخل الدولة من خلال سيادة استثمارية لتعويض نقص الاستثمارات في القطاع الخاص، ويرى أيضا أن نقص الاستخدام ليس عارضا، بل ممكنا وغالب الوقوع، وبالتالي يجب استبدال آلية الدخل بالأسعار لأن المستثمرين هم الذين يتوقعون الطلب، ويقررون بناء توقعاتهم فيما يخص حجم الإنتاج واليد العاملة الضرورية للوصول إلى مستوى التوظيف الكامل كما يجب، من خلال النقاط التالية:[2]

[1] عارف دليلة واسماعيل سفر، مرجع سبق ذكره، ص 576.

[2] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 332.

- ✓ توظيف كل المدخرات شكل تتيح في مشاريع فرص عمل جديدة.
- ✓ إتاحة الفرصة للمدخرين الاستثمار أموالهم في المشاريع.
- ✓ التضحية بالاستقرار النقدي وموازنة الدولة في بادئ الأمر لإعطاء عمل للعاطلين دون التمييز بين طبيعة العمل إذا كان منتجا أم لا.

وفي هذا الصدد يقترح كينز أن يشغل العمال أوقاتهم في أعمال النظر عن مردوديتها، إذ أن المهم حسب رأيه هو أن يتلقوا مداخيل مقابل ذلك، لتمكينهم من الاستهلاك الذي يضمن تصريف ما تنتجه المؤسسات، إذ يقول كينز "إن من الأفضل ان يدفع للعمال لقاء حفرهم الخنادق في الأرض ، وردمها من أن يبقوا بدون عمل"[1]، لأن الدخل الذي سوف يتم توزيعه على العاطلين يرفع من مستوى استهلاكهم ويحفز المستثمرين على توسيع مشاريعهم وطلب يد عاملة إضافية، لان الدخل كفيل بتعويض الخلل الواقع في البداية أي التضخم حسب كينز.

وعليه فان البطالة الكينزية هي نتيجة لعدم كفاية الطلب الكلي، وبالتالي فإن أرباب العمل في مواجهة قيد التوظيف .

أما البطالة الكلاسيكية مصدرها ارتفاع التكاليف لدى المؤسسات بما في ذلك الأجور المرتفعة، وبالتالي فإنهم يراهنون على قيد المردودية التي تكون منخفضة جدا، مما لا يسمح برفع الإنتاج، وفي حالة عدم قدرة المؤسسات على تسويق منتجاتها في سوق السلع والخدمات مع استمرارها في استقبالها لطلبات العمل، إلى غاية الوصول إلى كفاية اليد العاملة المتاحة في سوق العمل. عدم وهذه الوضعية محتملة الوقوع في الاقتصاد الرأسمالي، وإذا كان أرباب العمل عقلانيين يقومون بكبح حجم منتجاتهم عند عدم إمكانية بيعها.

وإذا كان كينز قد أوضح أثر نمو الاستثمار على الدخل، فإن الكينزيين الجدد حاولوا تحديد معدل النمو الضروري الذي يجب أن يتحقق حتى . يمكن تجنب البطالة والوصول إلى مستوى التوظيف الكامل للطاقات الإنتاجية والموارد البشرية، انطلاقا من نماذج النمو الكينزية مثل نموذج هارود، جسون روبنسون، وغيرها والتي استخدمت أدوات التحليل الرياضي في بناء وخليل هذه النماذج، مع إعطائهم البعد الزمني أهمية خاصة في تحليل الظواهر الاقتصادية.

[1] عارف دليلة واسماعيل سفر،مرجع سبق ذكره، ص170.

وبالتالي فالإشكالية المطروحة هي " البحث عن المعدل الذي يتعين أن ينمو به الدخل على المدى الطويل للمحافظة على التوظيف الكامل وتجنب البطالة الكساد " وقد تم الاعتماد على الفرضيات التالية[1]:

- ✓ يمثل الادخار نسبة ثابتة من الدخل القومي الاستثمار المحقق مع تطابق الإستثمار المحقق والادخار كشرط للتوازن.
- ✓ الاستثمار دالة للمتغير في مستوى الدخل اعتمادا على المعجل، حيث يمثل هذا الأخير النمو في الدخل يساوي الادخار مقارنة بمعامل المعجل.

وتتلخص الفكرة الأساسية لهذه النماذج في الحالات التالية[2]:

- ✓ عند تساوي الاستثمار المقدر والمحقق فلن يكون هناك حافز للمستثمرين لتغير خططهم وقراراهم الإنتاجية والاستثمارية.
- ✓ عند نمو الدخل بمعدل يختلف عن معدل النمو المرغوب فيه، فإن كل من الاستثمار المقدر والاستثمار المحقق لا يتعادلان عندما يكون الأول أكبر من الثاني تنشأ مشكلة تراكم المخزون السلعي، وبالتالي سينتجون أقل من السابق، الشيء الذي ينتج عنه طاقات معطلة تؤدي إلى نشوء البطالة، أما إذا تجاوز الاستثمار المقدر مستوى الاستثمار المحقق(الادخار)ينخفض المخزون السلعي، مما يحفز المستثمرين على الإنتاج اكثر لمواجهة الطلب على السلع، وبالتالي سينتج عن ذلك ارتفاع مستوى الأسعار، الامر الذي يعقد من مشكلة التضخم، وينعكس ذلك مستقبلا على مستوى التشغيل، ذلك أن ارتفاع الأسعار سوف يصل إلى حد معين يعجز فيه المستهلكون على اقتناء السلع مما يحدث مشكلة تراكم في المخزون وما ينتج عنها من تعطيل الطاقات الإنتاجية.

خامسا- تفسير البطالة وفقا لمنحنى فيلبس 1958

يرتكز اهتمام فيلبس على دراسة وتحليل سوق العمل في الاقتصاد الإنجليزي من خلال دراسته الإحصائية للمجتمع البريطاني من 1861 حتى 1957، حيث كشف وجود إحصائية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان، ومعدل التغيير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية معينة، بمعنى أن الفترة التي تقل فيها معدلات

[1] رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة، مطابع الرسالة، الكويت، 1997، ص183.

[2] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص183.

البطالة ترتفع عندها الأجور النقدية والعكس صحيح ولوحظ بأن معدلات الأجور ترتفع بدرجة كبيرة في ظل انخفاض نسبة البطالة ولعكس صحيح إذ تميل معدلات الأجور إلى الانخفاض عندما تتجه نسبة البطالة إلى التزايد. [1]

وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى وجود دالة متناقصة ليست خطية بين المؤشرين، وبالتالي فإن منحنى فيلبس يعبر عن "وجود علاقة تجريبية عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي ومعدل البطالة"[2]

وقد ساهمت أبحاث كل من ر.ليبسي 1960 وبول ساموبلسون وسولو بتطوير هذه الفكرة، إذ أمكن التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وهو ما يفسره منحنى فيلبس، وفقا للشكل التالي:

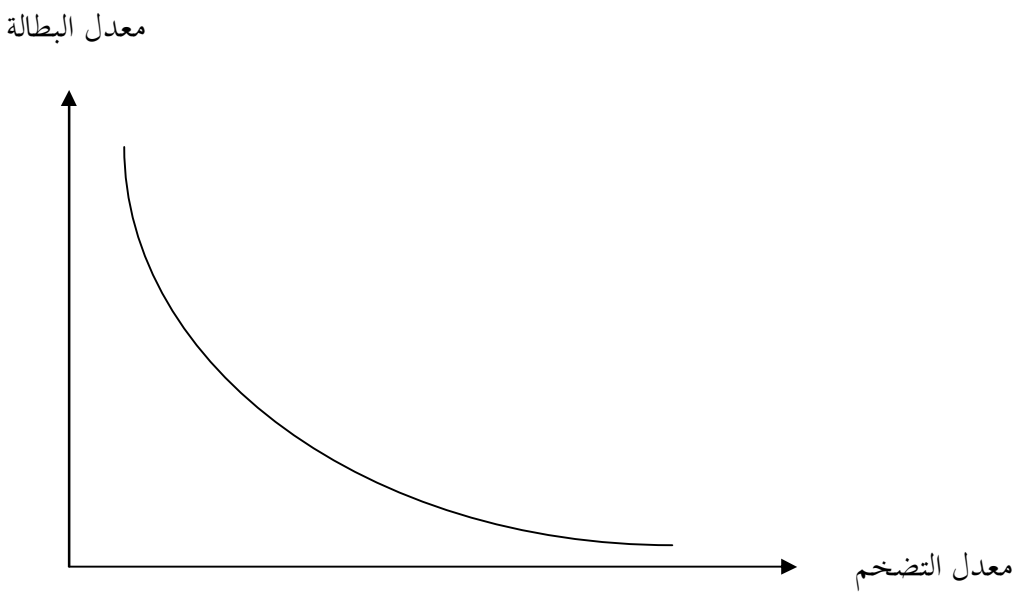

المصدر: عمر صخري، تحليل الإقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر 2005، ص 42

[1] ناضم محمد نوري الشمري ومحمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2006، ص 378.

[2] دانيال أرلوند، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، تحليل الأزمات الإقتصاديةللأمس واليوم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت،1992، ص 225 .

يشير شكل المنحنى إلى أن المنحنى متناقص وليس خطيا، إن استقرار الأسعار(معدل تضخم معدوم) يفترض وجود معدل من البطالة وهذا ما يفسره إمكانية تقاطع المنحنى مع المحور الأفقي، من خلال تحاليل فيلبس يمكن استخلاص بأنه من الممكن خفض معدل البطالة، على أن يكون ثمن ذلك قبول معدل أعلى للتضخم، وعلى هذا الأساس أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فيلبس وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم، وتقوم بعد ذلك باختيار السياسة النقدية والمالية التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما.

لكن ومع بداية السبعينيات لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظل نحو الارتفاع المستمر، في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات البطالة، الشيء الذي شكل انتقادات لاذعة لهذا المنحنى وقصوره على تفسير تزامن البطالة والتضخم معا أو ما يسمى بالركود التضخمي (Stagflation)[1].

ويرجع الكثيرون السبب الرئيس في حدوث هذا التنوع من التضخم إلى عدم تدخل الدولة الكافي تارة، وتارة أخرى إلى نوعية السياسات التقديرية للحكومات، أما بالنسبة للنيوكزيون فيتم هذا النوع من التضخم على مستوى الإنتاج للمشروعات أكثر منه على مستوى الطلب المفرط على السلع و الخدمات من جانب الأفراد، و هو تفسير يستند إلى التصرفات الحقيقية للأفراد.

سادسا -النظريات النقدية في تفسير البطالة

يفسر هذا التيار البطالة الدورية من خلال العوامل النقدية البحتة، وأن علاجها يكمن في استخدام أدوات السياسة النقدية، ويضم هذا التيار مجموعة من المفكرين أمثال Howtreyو Wiskell ، من مدرسة شيكاغو، بإعطائهم للنقود أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي، وأن كل التقلبات التي يعرفها الاقتصاد ناتجة عن تغير عرض النقود،كما أن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي شل من كفاءة آلية الأسعار في سوق العمل، يعتبر من بين العوامل المفسرة للبطالة في نظرهم، إضافة إلى ذلك فإنهم يرون أن زيادة إعانات البطالة تعطل من فاعلية سوق العمل، لأن العمال المستفيدين منها لا يبحثون عن العمل بجدية، و بالتالي فالبطالة عندهم اختيارية ولا مكانة للبطالة الإجبارية في تحاليلهم.[2]

[1] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص405.

[2] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص412

يرى فريدمان أنه لا يوجد منحنى فيلبس في شكله التقليدي إلا في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن المنحنى يأخذ شكلا مستقيما عموديا هذا يحدد معدل بطالة طبيعية، ويميز عدم كفاية السياسة الاقتصادية لمحاربة البطالة إلا في الأجل القصير، فتشغيل الأجراء من قبل المنظمين يفسر هبوط الأجور الفعلية مع تخفيض معدل البطالة بما يتوافق مع منحن فيلبس من (A إلىB) ، وهذا خلال الفترة القصيرة، ثم يدخل الأجراء تدريجيا التضخم الجديد في مطالبهم المتعلقة بالأجور، ويجد الأجر الفعلي مجددا مستواه الأساسي وكذلك معدل البطالة، فقد تبين أن معدل التضخم هو الذي يزداد دائما، مما يفسر رفع منحنى فيلبس الانتقال من B إلىC ،أما في الأجل الطويل المنحنى يأخذ شكل مستقيم (AC)كما هو مبين في الشكل:

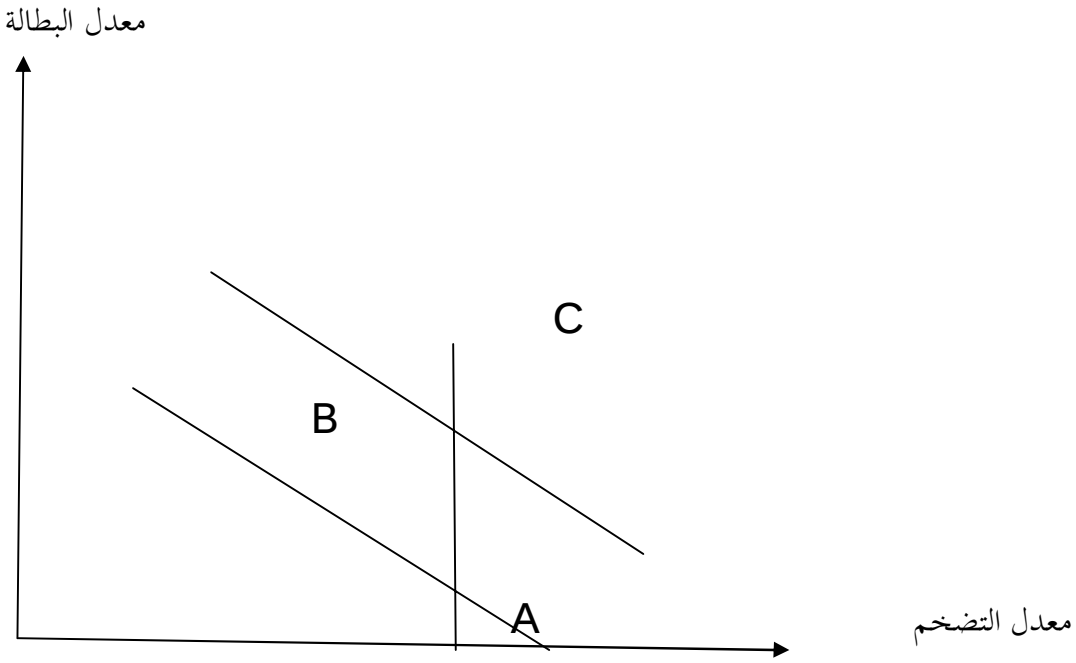

المصدر : دانيال ارنولد، مرجع سبق ذكره، ص 227.

سابعا - التفسير التكنولوجي للبطالة

يتمثل هذا التفسير في أفكار كوندراتيف (N. Kondratief) و شومبتر (J.A.Shumpetef) عند تفسيرها للدورات الاقتصادية حيث أن العامل التكنولوجي أصبح يلغي الكثير من الوظائف والمهن مما يؤدي إلى تسريح الكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف، موفرة العمال العنصر العمل، ترفع من مستوى إنتاجية العمل، إضافة الى ما تتميز به من دقة وجودة في الانتاج.

ويريان أن " التكنولوجيا هي ثمن مؤقت يجب أن يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق تقدمه الاقتصادي " [1] ولا يمكن لإعانات البطالة وبرامج الضمان الاجتماعي أن تلعب دورا في زيادة الطلب الفعال، خصوصا في ظل عجز موازنة الدولة، وكذا عدم قدرة الخدمات لاستيعاب فائض العمالة الناتج عن استخدام التكنولوجيا وإحلال الآلة مكان العامل، إلا أن الاتجاه الحالي يرمي إلى توسيع قطاع الخدمات لكل المجتمعات، وفي كافة الأنشطة الاقتصادية بما فيها قطاع التجارة الخارجية.....الخ

ثامنا - التفسير الحديث للبطالة والتشغيل

تختلف تحاليل النظريات الحديثة حول تفسير البطالة تبعا لسوق العمل، حيث يمكن أن يتم علي هذا السوق بمفرده أو بعلاقته مع باقي الأسواق، وقد تناولت المدارس السابقة(الكلاسكية، النيو كلاسكية والكينزية) مشكلة البطالة من خلال وجود سوق تنافسية للعمل، تتقاطع فيها منحنيات الطلب والعرض بطريقة تتيح تحديد مستوى الأجر التوازن ومستوى التشغيل التقريبي، إلا أن هذا الإطار لم يستطع تفسير زيادة البطالة إلى معدلات غير مسبوقة منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي.

المطلب الثاني : النظريات الحديثة المفسرة للبطالة

لقد ظهرت عدة نظريات حديثة تقوم بالتطوير والتعديل وتكون أكثر قدرة على تفسير الظواهر الحديثة.

اولا - نظرية رأس المال البشري

من مؤسسيها Beher Shult في الستينات وبالتحديد سنة 1964 إذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من وراءها قصد تحسين إنتاجيته والاستفادة من أكبر دخل ممكن، وبالتالي

[1] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص228.

سيضحي الأفراد بالوقت الضروري للتكوين من أجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم، باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة، وبالتالي فإن الاهتمام يرتكز على الوظيفة وليس على من يشرفون عليها. [1]

ثانيا- نظرية تجزئة سوق العمل

ترتكز هذه النظرية التي ظهرت على يد B. D DoerbergK- M.Piore في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينيات، التي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق والنوع والسن والمستوى التعليمي، وتهدف النظرية الى تفسير ارتفاع البطالة، والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة و وجود ندرة عنصر العمل في قطاعات أخرى، وعلى هذا الأساس تميز النظرية بين خمسة أنواع أسواق العمل وهي:

- ✓ السوق الداخلية: تتكون من الموارد داخل المؤسسة في ظل علاقة وثيقة بالأجور.
- ✓ السوق الخارجية : يتم فيها البحث عن اليد العاملة من خارج محيط المؤسسة لعدم توفر الشروط الضرورية في المنصب المطلوب، مع إمكانية عدم الترقية.
- ✓ السوق الأولية :تضم الوظائف الأكثر أجرا والأكثر ثباتا واستقرارا والتي توفر أحسن الشروط بما في ذلك الجزائر قطاع المحروقات، لليد العاملة الدائمة يوفر هذه السوق، إذ كان يؤمن وظائف دائمة وبأجور مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، لكن اصبح يميل في السنوات الأخيرة الى ضمج التوظيف غير الدائم.
- ✓ السوق الثانوية :تضم الوظائف الأقل اجرا واستقرارا، و في الغالب تشمل المرأة وعنصر الشباب وكبار السن والعمالة منخفضة المهارة، أي أن هذه السوق تميز بين العمال من حيث فئات الأعمار، ومن حيث الجنس وتتضمن المؤسسات الانتاجية الصغيرة، التي تستخدم أساليب انتاجية كثيفة العمل، وتتأثر بالتقلبات الاقتصادية، مما يعني أن المشتغلين بما يكونوا أكثر عرضة للبطالة.
- ✓ السوق الرئيسية تتضمن المؤسسات كبيرة الحجم، التى تستخدم الفنون الانتاجية، و رأس المال والعمالة الماهرة، ونظرا لسيطرة هذه المؤسسات على أسواق السلع والخدمات، فانما تتمتع بدرجة عالية استقرار الطلب على منتجاتها، وبالتالي ينعكس ذلك على العمالة بشكل ايجابي.

[1] ليلى الخواجة، دراسة تحليل لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بسوق العمل في مصر، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989، ص192.

ثالثا- نظرية البحث عن العمل

ترجع هذه النظرية معدلات البطالة الى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم الحالية من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل الملائمة القدراهم وهيكل الأجور المقترن بما، وتنطلق هذه النظريات من الفرضيتين التاليتين:[1]

- ✓ أن الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.
- ✓ وجود حد أدنى للأجور، بمعنى أن العامل سوف يقبل أي اجر أعلي منه ويرفض أي اجرا أقل منه.

حاولت النظرية الكشف عن أسباب زيادة البطالة بين فئات معينة منقوى العمل، خصوصا الشباب الوافدين الجدد لسوق العمل، نتيجة لعدم درايتهم بأحوال السوق، كما أن الانتقال من وظيفة لأخرى من شأنه أن يرفع من معدل البطالة أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة، و بالتالي تخلص النظرية إلي أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة اختيارية.

رابعا - نظرية البطالة الهيكلية

ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في سبعينيات القرن الماضي وزيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة، فقد تعرضت بعض الفئات من العمال لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرقها على التوافق مع النظريات الحديثة في الفنون الإنتاجية حين ظهر فائض في فرص العمل في أعمال ومهن أخرى.

وفسرت النظرية عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والمتعطلين بمجموعة من الأسباب اهمها : [2]

- ✓ عدم القدرة على الانتقال بمرونة الى مكان اخر.
- ✓ الاعتبارات الشخصية في تفضيل العمال على بعضهم.
- ✓ عدم توفير فرص تدريب مناسبة للعمال حتى يتمكنوا من القيام بأعمال جديدة.

[1] رهام حسن عبد الكريم، اثر سياسة الاصلاح الاقتصادي، على مشكلة البطالة، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص- ص 18- 20.

[1] رهام حسن عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 14- 15.

خامسا- نظرية أجر الكفاءة

تقوم هذه النظرية على أن رجال الاعمال يدفعون أجورا أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال وزيادة الإنتاجية، ويترتب على هذا الارتفاع وجود فائض العمل، ومن ثم ظهور البطالة وفقا لهذه النظرية فان رفع الأجور يترتب عليه وبمعنى ارتفاع في الإنتاجية، آخر فان تكلفة خفض الأجور هي انخفاض في إنتاجية العمال، وينتج عن ذلك سعي المؤسسات الى ابقاء الأجور عند مستوى ثابت حتى لا تتأثر الانتاجية.[1]

سادسا- نظرية اخلال التوازن

ظهرت على يد الاقتصادي الفرنسي EMalinvand معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي، ويرتكز تحليله للبطالة على سوقين اثنين هما سوق السلع وسوق العمل، وتبني هذه النظرية فرض جمود الاسعار والاجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك الى عجزها عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود، نتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة اختلال متمثلة في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة الاجبارية، ولا تقتصر النظرية على أسباب البطالة في اطار دراسة سوق العمل، وانما تسعى أي التحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع، اذ يمكن أن ينتج عنه نوعان من البطالة هما: [2]

- ✓ النوع الأول يتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة اضافية لوجود فائض في الانتاج لا يمكنه وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي.
- ✓ النوع الثاني في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في المعرضون من السلع عن الطلب عليها، وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع المستخدمين الى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، وهو ما يتطابق والتحليل الكلاسيكي.

[1] رهام حسن عبد الكريم مرجع سبق ذكره ص 15.

[2] دانيال ارلوند، ترجمة عبد الامير شمس، مرجع سبق ذكره، ص- ص 207- 210 .

ان أهمية نظرية الاختلال تتمثل في استخدامها لذات الاطار التحليلي لتحليل كل من البطالة الكلاسكية والكينزية، أما نوع البطالة وأسبابها فهي من ثوابت أي نظام اقتصادي، وانما تتوقف على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق فمثلا ترجع البطالة غير الاحتكاكية في الدول المتقدمة الى سبب واحد في الحالتين وهو انخفاض مستوى الانتاج، ويعود ذلك الى الانخفاض في معدل ربحية الاستثمارات وفقا للنظرية الكلاسكية، أما وفقا للنظرية الكينزية فهو عدم كفاية الطلب الكلي.

واذا كانت هذه النظرية قد نجحت في التعريف بأسباب البطالة من الناحية النظرية، فانها لم توفق في تقديم السياسة الاقتصادية التي يجب اتباعها لمواجهة هذه المشكلة،كونها تتحاشى العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية عبر فترات متتالية لأن تحليلها يركز على المدى القصير، كما أنه يصعب تحقق فرضية كل من تحانس العمل ووجود سوق واحدة للسلع من ناحية أخرى،إضافة الى أن البطالة لا تقتصر على النظرة الكلاسيكية أو الكينزية، لأن هناك أنواعا عديدة من عناصر العمل ومن أسواق السلع، وبالتالي فان علاجها عن طريق رفع الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو زيادة الأجور سيؤدي الى تفاقم البطالة الكلاسيكية، نتيجة تخفيضها لمعدل الأرباح بدلا من رفعها.

سابعا- المفهوم الحديث للتشغيل

لايعني التشغيل بمفهومه الحديث انه عكس البطالة، كما انه لا يعني العمل فقط، بل يشمل الإستمرارية في العمل وضمان التعين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته، والتي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بها، كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية، وعلى هذا الأساس فإن لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكونه أساس تطوير وترقية العمل ولقد ، حدد Marc Oliver مفهوما دقيقا للتشغيل والذي يعني حسب تحليله عدة مفاهيم اهمها :[1]

- ✓ استعمال جزء من عمل اجتماعي يقوم به الفرد، وهذا مناسب لمنصب عمل.
- ✓ استخدام قوة العمل التي تتعارض مع البطالة والاستخدام غير الكامل والجزئي لقوة العمل.

فالتشغيل إذن هو استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث يشترط أن يشارك الشخص المشتغل في العمل، وان يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب، وكذا حقه في الامتيازات

[1] زويتر الطاهر، إشكالية التشغيل في الزراعة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 96 -97، ص 25.

التي تترتب عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية وحق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والتأمين والتقاعد حسب الشروط التى يحددها القانون.

ثامنا- المفهوم الضيق أو التقليدي للتشغيل

ينظر الى التشغيل بمفهومه التقليدي على انه "تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب، التأهيل والتكوين"[1]، إلا أن هذا التعريف غير دقيق بالشكل الكافي باعتباره لا يميز بين الاختصاصات والشروط التي يجب أن تتوفر في العامل، كما انه لا يحدد المؤسسات المستخدمة والمكونة لليد العاملة المؤهلة، ولا عدد مناصب العمل المناسب له.

[1] زويتر الطاهر، إشكالية التشغيل في الزراعة، مرجع سبق ذكره،ص- ص 25- 26.

خلاصة الفصل الاول:

لقد تم التطرق في هذا الفصل الى الاطار النظري للبطالة بما في ذلك من مفاهيم البطالة، بالإضافة إلى الأنواع المختلفة للبطالة لكل نوع وأسبابه الخاصة، أما في المبحث الثاني تحدثنا عن أثار البطالة وأساليب معالجتها وطرق قياسها، أما في المبحث الثالث تحدثنا عن الإختلاف بين المدارس والنظريات المفسرة للبطالة .

وفي الأخير توصلنا أن ظاهرة البطالة هي ظاهرة خطيرة تؤدي إلى تفشي الافات الاجتماعية من مخدرات وجرائم .....إلخ، إذا يستوجب على كل دولة اتخاذ إجراءات وقائية لمواجهة هذه المشكلة .

الفصل الثاني

واقع البطالة في الجزائر

تمهيد

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة، ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الإستراتيجيات، فالأزمة البترولية لعام 1986، كشفت عن هشاشة النظام المستعمل آنذاك والذي أثبت فشله ليس فقط في الجزائر بل في الكثير من الدول، مما استدعى الشروع في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية فرضتها غالبًا مؤسسات التمويل الدولية، والتي لم تأخذ بعين الاعتبار علاقات الشغل، مما أدى إلى تقهقر وضعية التشغيل في الجزائر وارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات مخيفة وصلت إلى29,30% عام ، 1999 لكن عودة ارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة أعطى دفعًا جديدًا للسياسة المالية حيث ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، كارتفاع نسب النمو، ومعدل الاستثمارات بسبب ارتفاع النفقات العمومية، مما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة إلى أكثر من النصف خلال السنوات الأخيرة.

في هذا الفصل سنحاول دراسة طبيعة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وبرامج الاستقرار الاقتصادي على مستوى التشغيل، بالإضافة عرض مختلف آليات مواجهة البطالة وأسباب انتشارها وأفاق التشغيل في الجزائر.

المبحث الأول: سياسة الإصلاحات الاقتصادية للبطالة والتشغيل

يشمل الإصلاح الاقتصادي كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تسهم في تحرير الاقتصاد الوطني، والتسيير الكفء له وفقا لآليات السوق، بما يمكنه من الانتعاش والازدهار، وبما يسهل تكامله مع الاقتصاديات الإقليمية، واندماجه في الاقتصاد العالمي، وسنعرض في هذا المبحث مفهوم الإصلاح الاقتصادي ومراحله ومدى تأثيره على البطالة و التشغيل.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي

عادة ما يأتي الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية كردة فعل، أمام استفحال أزمة اقتصادية، حين تنعكس أثارها على البنية الاجتماعية للسكان وباتت تهدد الاستقرار والأمن للبلد المعني.

وهذا عكس ما يجري في البلدان المتقدمة، حيث يعتبر الإصلاح الاقتصادي عندهم، وسيلة لتسريع وتيرة النمو، وفتح آفاق أخرى للإبداع والتقدم العلمي والتكنولوجي.

بعبارة أخرى، يمثل الإصلاح الاقتصادي عند الدول المتقدمة، إستراتجية لا تتوقف، بينما يكون عندنا وسيلة غالبا ما تتوقف، وشتان بين الإستراتجية والوسيلة.

يرى معظم الاقتصاديين بأن الغاية من كل إصلاح اقتصادي، هي تنشيط حركة النمو بمعدل أعلى من معدل النمو السكاني السنوي، والرفع من مستوى الفائض الناجم عن هذه الزيادة من أجل تلبية حاجات المجتمع بالمقاييس المتعارف عليها دوليا.

كما نعتقد أيضا أنه من أهم مظاهر الإصلاح الاقتصادي، تحسين التسيير، وتوضيح الأهداف والمسؤوليات، والاعتناء أكثر بتكوين العنصر البشري في المهارات التقنية الحديثة، وبناء أي برنامج إصلاحي في أي قطاع، على مستوى عال من الشفافية معطيات لا يكذبها الواقع، حينها يمكن أن ينتقل الإصلاح من ثقافة البايلك الى ثقافة الإنتاج ومن ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الاستثمار.

يقول رئيس البنك العالمي للتنمية والتعمير من واجبنا أن نركز على النمو العادل، وعليه، فالتنمية التي تترجم الإصلاح، تعني بناء الطرق، وتشريع القوانين، وترقية التعليم، وتطوير النظام المصرفي، وكل ما يخص التنمية ويلخص هذا كله في اربعة محاور كبرى: [1]

[1] أحمد بن بيتور، ندوه حول المؤسسات الدولية والمالية، ألقى الكلمة أمام نواب حركة مجتمع السلم في إطار الجامعة الصيفية، بوسماعيل، العاصمة الجزائرية، يوم 1999/08/19.

- ✓ التسيير الحسن (الشفافية، إدارة لمحاربة الرشوة، الرشادة ،.....الخ).
- ✓ عناصر قانونية ومؤسساتية لتسيير قواعد السوق.
- ✓ توفير الخدمات العمومية.
- ✓ أهداف تمكن من دوام الوجه الإنساني للتنمية (غذاء، سكن، صحة، تعليم،بيئة سليمة ..الخ) .

المطلب الثاني: مراحل الإصلاح الاقتصادي

تسارعت الأحداث لتضيف ضربة قاصمة للاقتصاد الوطني حينما هوت أسعار البترول، وتراجعت عندها الإيرادات التي تمول الميزانية، وتفاقم الوضع، فما كان من رئيس الجمهورية غير الإعلان عن الإصلاحات عاجلة وعميقة في أكتوبر من سنة 1988 تمس بالدرجة الأولى دستور 1978.

تعتبر هذه الفترة من أصعب الفترات وأحرجها منذ الاستقلال، لما آلت إليه أوضاع البلاد من شح في السيولة، وتراجع في النمو وارتفاع مستوى الضغط الاجتماعي.

من المفيد الإشارة إلى أن هذه الفترة من الناحية النظرية، هي للمخطط الخماسي الثاني، وما جاء به من أهداف مكملة لتلك التي شهدها المخطط الخماسي الأول، وأمام مظاهر الأزمة التي بدأت على أكثر من صعيد، يفاجئ الاقتصاد الجزائري بنكسة عنيفة تمثلت في انهيار أسعار البترول الى 10 دولار للبرميل سنة 1986، أي بانخفاض قدر بنسبة 50% مقارنة مع العام 1980، كما تلازم هذا مع انخفاض لقيمة الدولار بنسبة 40% لنفس المقارنة، فكان بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس كما تقول الحكمة.[1]

وهكذا فقد تميزت بسقوط حر لإيرادات الصادرات الآتية من المحروقات، حيث تم تسجيل تراجع مطرد بين عامي 1986 و 1987 بنسبة 39 ثم 31 % على التوالي بسنة 1985.

وزاد الوضع الاقتصادي تأزما نتيجة الثقل المفرط لخدمات الديون الخارجية مما أثر سلبا على النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف كما يوضحه الجدول التالي:

[1] عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 48.

جدول رقم (1): مؤشرات النمو وثقل المديونية

السنة	1985	1686	1987	1988	1989
النمو الاقتصادي السنوي بالحجم %	5.2	1.3	-0.8	-2	3.4
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دج)	5.17	-15	0.3	-10.9	11.8
سعر الصرف	5.03	4.71	4.84	5.93	7.61
الديون الخارجية (مليار دولار)	17.5	21	24.7	25.1	25.8
خدمات الديون الخارجية (مليار دولار)	7.79	5.13	5.28	6.55	7.01
خدمات الدين / قيمة الصادرات %	35	62.6	55.5	80.3	69.5

المصدر : عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011 ، ص 49.

أمام هذا المنعرج الخطير كان رد الساسة الجزائريين، هو إصلاح شامل لكل القطاعات على الصعيدين السياسي والاقتصادي ويتمثل فيما يلي :

أولا: على المستوى الاقتصادي

فكرة الإصلاحات هذه بشكل جلي في العام 1987 بعد هزة البترول مباشرة، حيث حاولت الدولة تطبيقها خارج صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي والتي نوجزها في النقاط التالية: [1]

- ✓ إعادة النظر في طرق التخطيط نحو لا مركزية أكثر.
- ✓ استقلالية المؤسسات العمومية (لا مركزية قطاعية).
- ✓ إعادة تنظيم التجارة الخارجية.
- ✓ إصلاح المنظومة البنكية والنقدية.
- ✓ إصلاح تشريع العمل.
- ✓ إصلاح المالية المحلية.
- ✓ إدخال آليات جديدة لإنعاش الصادرات.
- ✓ إلغاء احتكار التجارة الخارجية المتعلق بالتموين الموجه لإنتاج.

[1] عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

غير أن هذه الإصلاحات جاءت مخيبة للآمال، بل كرست استمرارية التدهور الاقتصادي والاجتماعي، حيث تراجع النمو الاقتصادي إلى -2.7 % خلال الفترة (87-89).

ثانيا: على المستوى السياسي

إن أهم ما جاء في الدستور من إصلاحات سياسة قد تضمنته المواد 36، 39، 67، 92، 192، وبشكل أساسي على تحقيق الأهداف التالية:[1]

- ✓ حرية التفكير والابتكار المادة 36.
- ✓ حرية التعبير أو الرأي مضمونة حسب المادة 39.
- ✓ حق التعددية الحزبية، في إطار ذات طابع سياسي، المادة 40.

ثالثا: استفحال الأزمة

أصبحت الجزائر أمام منعرج ينذر بانزلاق خطير من خلال مقارنة بعض المؤشرات الأساسية للمخطط الخماسي الأول والثاني:

1- **المقارنة الأولى:** تتعلق ببعض المجاميع الاقتصادية التي تؤكد تدهور المعدل السنوي المتوسط للنمو في جل القطاعات.

[1] عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

جدول رقم (2): الاتجاه العام لتطور لبعض المجاميع خلال الفترة (1980- 1989).

	المجاميع	1980	1989	الفرق
المعدل السنوي المتوسط للنمو %بالنسبة المؤوية	استهلاك القطاع العمومي	10.8	04	6.8-
	استهلاك القطاع الخاص	9.3	3.1	6.2-
	الاستثمار	13.2-	1.1-	14.3-
	السكان	3.2	03	0.2-
	الناتج الداخلي الخام	07	3.5	3.5-
	الصناعة	3.1	5.3	2.2+
	الفلاحة	7.9	3.8	4.1-
	القطاع المعملي	11.4	7.5	3.5-
	القطاع الخدمي	6.3	2.5	3.8-

Source: maamar boudersa, la ruine de l économie algérienne sous chadli, cit, p 165

يظهر من خلال الجدول أن كل النتائج سجلت تطورا في الاتجاه السالب، ما عدا القطاع الصناعي الذي لم يشهد التقهقر، وهو مؤشر نتحفظ على صدقيته، نظرا لكون هذا القطاع أصابه الخلل منذ بداية الخماسي الأول، وعليه فمن غير المعقول أن يشهد مثل هدا النمو.

2- **المقارنة الثانية:** تنحصر في بعض المؤشرات المتعلقة بالتجارة الخارجية وما ترتب عنها من التزامات دولية، شكلت مناخا غير مناسب على الإطلاق لنشاطنا الاقتصادي .

جدول رقم (3): بعض المؤشرات المتعلقة بالتبادل الخارجي

المؤشرات	1980	1989	الفرق
المخزون الكلي للديون بملايين الدولارات	15.073	26.067	+10.944
الديون / صادرات المواد والخدمات %	130	248.8	+118.8
الديون / الناتج الداخلي الخام %	47.1	56.8	+9.7
خدمات الديون/ صادرات المواد والخدمات %	27.1	68.9	+41.7
الفوائد / صادرات المواد والخدمات %	10.4	19.1	+8.7
الفوائد بملايين الدولارات	1305	1851	+546
الاحتياطي الاجمالي من العملة الصعبة (مليون دولار)	7050	3086	-3964
الاحتياطي مقاسا بشهر الاستيراد	5.7	3.1	-2.6
الصادرات بملايين الدولارات	12409	8600	-3809
الواردات بملايين الدولارات	9600	8380	-1220

Source: maamar boudersa, op, cit, p 165

نلاحظ من خلال الجدول أن كل المؤشرات قد تجاوزت الخطوط الحمراء، وباتت تهدد الاستقرار ليس الاقتصادي فحسب، بل الاجتماعي وفوق هذا وذلك هو إعطاء فرصة نادرة وثمينة لمن يبحث عن رهن القرار السياسي للدولة لدى الآخرين.

المطلب الثالث: مدى تأثير برامج الإصلاح الاقتصادي على البطالة

ما يهم في هذا السياق هو مدى تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادي على أسواق العمل والبطالة، وهذا الخصوص يمكن استعراض أهم نموذجين نظريين في هذا المجال.

أولا: النموذج التقليدي

ينطلق النموذج التقليدي من مجموعة من الفرضيات، وتجدر الإشارة إلى أنه يصعب تحقيقها على الدول النامية وأهم هذه الفرضيات:[1]

- ✓ ينقسم الاقتصاد محل الدراسة إلى ثلاثة أسواق رئيسية (سوق العمل، سوق إنتاج السلع المحلية، سوق إنتاج سلع التجارة الدولية).
- ✓ تحدد أسعار سلع التجارة الدولية في الأسواق العالمية وتعتبر معطاة للاقتصاديات الصغيرة المفتوحة.
- ✓ تحدد أسعار السلع المحلية وفقا لمستويات العرض والطلب.
- ✓ يتم إنتاج كافة السلع بواسطة عنصرين هما العمل ورأس المال، مع تجانس عنصر العمل وقدرته على الانتقال بين مختلف القطاعات، في حين أن رأس المال متخصص غير قادر على الانتقال بين القطاعات.
- ✓ يتمتع معدل الأجر بمرونة كاملة على النحو الذي يضمن تحقيق التشغيل الكامل لعنصر العمل.
- ✓ وتتمثل آليات عمل النموذج في أن الاقتصاد يقوم بإنتاج سلع محلية وأخرى دولية، فإذا كان استهلاكه منها مرتفعا، بمعنى وجود عجز في الميزان التجاري، سيتم تصحيحه عن طريق تطبيق الإصلاح الاقتصادي من خلال سياسة مالية انكماشية يترتب عليها خفض الإنفاق وخفض سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية.

وبالتالي فان انخفاض الطلب المحلي على السلع بنوعيها يجعل السعر النسبي السلع التجارة يرتفع، في حين ينخفض سعر السلع المحلية في ظل المرونة الكاملة للأسعار، نتيجة لذلك يتلاشى العجز في الميزان التجاري وتؤثر آليات عمل النموذج في تخصيص عنصر العمل بين إنتاج السلع المحلية وسلع التجارة بشكل أكثر كفاءة، مع المحافظة على مستوى التشغيل الكامل.

[1] ليلي الخواجة، أسواق العمل في الدول النامية في ظل برنامج الإصلاح الإقتصادي، مجلة مصر المعاصرة، العدد 431، مصر، 1993، ص 95.

تجدر الإشارة إلى أن الآثار في الأجل القصير تتباين عن نظيرتها في الأجل الطويل وفقا لهذا النموذج وذلك على النحو التالي:

1- الآثار في الأجل القصير

إن شرط إعادة الاقتصاد إلى وضع التوازن هو تحويل عنصر العمل من أنتاج السلع المحلية إلى سلع التجارة، بحيث يصل مجموع الطلب على القوى العاملة في القطاعين مساويا لإجمالي عرض العمل المتاح في المجتمع (L) والذي يعبر عنه بالمعادلة التالية: $L = Lt\left(\frac{w}{Pt}.Kt\right) + Ln\left(\frac{w}{Pn}.Kn\right)$

حيث أن: [1]

W : معدل الأجر النقدي ومتساو في كلا القطاعين، بسبب فرضية حرية انتقال عنصر العمل.

$\frac{W}{Pi}$: المعدل المعدل الحقيقى لإنتاجية الاجر: i= t,n.

Ki: رصيد رأس المال في كل قطاع وهو ثابت(الأجل القصير).

Lt:عدد المستغلين في القطاع T (التجارة الدولية)، Ln عدد المشتغلين في القطاع (القطاع المحلية).

Pn: أسعار السلع المحلية، Pt: أسعار السلع المتداولة دوليا .

تشير المعادلة إلى أن عرض العمل في الاقتصاد يساوي الطلب عليه في قطاع السلع المحلية، وهو دالة للأجر الحقيقى ورأس المال في هذا القطاع والطلب على العمل في قطاع سلع التجارة الدولية .

2- الآثار في الأجل الطويل

يفترض هدا النموذج التقليدي أن انعكاس برامج الإصلاح الاقتصادي على سوق العمل في الأجل الطويل يتوقف إلى حد كبير على درجة الكثافة النسبية في استخدام العناصر المتاحة (العمل، رأس المال) خاصة في قطاع السلع الداخلة في التجارة، ونتيجة لافتراض النموذج حرية انتقال عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة في الأجل الطويل فإنه من المتوقع أن تقترن عملية إعادة تخصيص الموارد لصالح القطاع الخارجي بإعادة توزيع الدخل للعنصر المستخدم بكثافة في هدا القطاع.

[1] ليلي الخواجة، أسواق العمل في الدول النامية في ضل برنامج الإصلاح الإقتصادي، مرجع سبق ذكرة، ص 96.

إن اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على سوق العمل وفقا هدا النموذج، سيكون إيجابيا على مستوى التشغيل حيث يؤدي إلى المحافظة على التشغيل الكامل لعنصر العمل مع إعادة تخصيص القطاعات على نحو أكثر كفاءة. [1]

3- نموذج الترشيد الكمي

يقوم النموذج بدراسة اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي مكون من سياستين الأولى سياسة مالية انكماشية والثانية سياسة تخفيض سعر الصرف العملة المحلية على سوق العمل.

إن تطبيق سياسة مالية انكماشية سوف يترتب عليها تخفيض الإنفاق مما يؤثر على القطاعين محل الدراسة ولكن بأشكال متباينة :

- ✓ بالنسبة لقطاع سلع التجارة الدولية يتحدد مستوى الناتج ومستوى التشغيل وفقا لسلوك المؤسسات ورغبتها في تعظيم أرباحا، ثم لن تسفر السياسة عن قطاع بتوجيه المزيد من إنتاجه إلى التصدير، يفترض النموذج عدم وجود أي قيود كمية على هذا القطاع.
- ✓ أما بالنسبة للسلع المحلية فسوف يترتب على السياسة المالية الانكماشية تخفيض الإنتاج في هدا القطاع وفقا لآلية المضاعف.[2]

يترتب على انخفاض الإنفاق الحكومي تحسن واضح في الميزان التجاري نظرا لأن انخفاض الإنفاق على قطاع التجارة الدولية يؤدي إلى تخفيض الواردات من سلع التبادل الدولي، أما انخفاضه على القطاع السلع المحلية سوف ينخفض على الواردات الوسطية، بسبب انخفاض مستويات التشغيل والمداخيل في هد القطاع .

مما سبق يمكن استنتاج أن النتائج المترتبة عن تطبيق الإصلاح الاقتصادي في ظل هذا النموذج تختلف عن نظيرتها في النموذج التقليدي، فمن ناحية لن يترتب عن تخفيض سعر الصرف بالضرورة تحسن في الميزان التجاري كما يفترض النموذج، وإنما سيتوقف الأثر النهائي على مدي تغير الطلب في المجتمع نتيجة التغيرات النسبية في كل من المداخيل والأسعار، ومن ناحية أخرى فإن زيادة الإنتاج في قطاع سلع التجارة الدولية لا تتم على حساب الإنتاج في قطاع السلع المحلية، وذلك لوجود قدر من البطالة أساسا في المجتمع.

---

[1] رهام حسن عبد الحكيم، أثر سياسة الاصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعه عين شمس، مصر ، 2000، ص-ص 18-20.

[2] يشير المضاعف الى زيادة الانفاق الاستثماري تؤدي الى زيادة الدخل القومي، بمقدار أكبر من الزيادة في الانفاق، وتتبني الكثير من الدول سياسة انفاق توسعية لتحقيق النمو الاقتصادي.

وخلاصة القول فإن آثار الإصلاح الاقتصادي وفق هذا النموذج المعدل إيجابية على مستوى التشغيل حيث تنخفض معدلات البطالة، أما المتعطلون فسوف يتم استيعابهم في قطاع التجارة الدولية وبالتالي سوف يطرأ تحسن على مستوى معيشتهم.

المبحث الثاني: برامج الاستقرار الاقتصادي وأثارها على مستوي التشغيل

تختلف سياسات الإصلاح الاقتصادي من دولة إلى أخرى من حيث الأساليب والآليات بسبب اختلاف وتيرة معدل النمو الاقتصادي، حجم الاقتصاد ودرجة انفتاحه على العالم، ومدى كفاءته الإنتاجية وتهدف هذه البرامج الى دعم اقتصاديات السوق وتسهيل اندماج هذه الدول في الاقتصاد العالمي، وسوف نتطرق في هذا المبحث على أهم هذه البرامج التي اتخذتها الجزائر و أثرها على مستوى التشغيل والبطالة.

المطلب الأول: برامج الاستقرار الاقتصادي

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعبائها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها ومحاولة استرداد الثقة الائتمانية لها، واشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين وتم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية مرت بعدة برامج مختلفة تتمثل في:

أولا: برنامج التثبيت الاقتصادي الأول 1989/05/31إلى 1990/05/30 م

في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانيات ومع توقف منح القروض والمساعدات الاقتصادية الجديدة للجزائر، وإصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية، أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى الصندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية والرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية مع أن أهداف ومحتوى الاتفاق يرمي إلى تطبيق شرطية الصندوق من صرامة في تطبيق السياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية وعليه تم صدور قانون النقد، الذي يهدف إلى الحد من زيادة القروض إلى المؤسسات العمومية ومراقبة المنظومة البنكية وان إجراءات هذا الاتفاق تمثلت فيما يلي: [1]

- ✓ تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات.
- ✓ السماح بإنشاء بنوك أجنبية تنشط وفق قوانين جزائرية.
- ✓ إجراء تغيرات هيكليه في مجال السياسة النقدية.

[1] القانون رقم 90-10 المؤرخ في14افريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16الصادر 18 افريل 1990.

ثانيا:برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 الى 1992/03/30

إن لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى من اجل حصولها على الأموال الكافية بمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من اجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي وعلية اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على بعض الإجراءات تتمثل فيما يلي:

- ✓ إصلاح المنظومة المالية.
- ✓ تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- ✓ تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم سلع الاستهلاك بقليل الإعانات.
- ✓ تشجيع أنواع الادخار وتخفيض من الاستهلاك.

ثالثا: برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أفريل 1994الى مارس 1995

إن انخفاض سعر البترول أدى إلى انخفاض مداخيل الجزائر ومنها لجأت الجزائر إلى بالاستنجاد بصندوق النقد الدولي وذالك من خلال تحرير رسالة القصد (النية) التي على ضوئها تضمنت الإصلاحات التي تنوي الجزائر على تفعيليها في الواقع من خلال إستراتيجية اقتصادية ترمي إلى الدخول في اقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن، إن هذه الإستراتيجية تتلخص فيما يلي:

- ✓ تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وذلك برفع النمو للناتج الداخلي الخام .
- ✓ ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية.
- ✓ مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة.
- ✓ بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة والفلاحة.

رابعا: برامج التعديل الهيكلي من 31مارس1995 إلى غاية 01افريل 1998

انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة 01 أفريل 1994م إلى 31 مارس 1995 م آخر سنة 1995م تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1998 وتلخص أهم محاور هذا البرنامج كما يلي:

1- السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى تقليص الطلب الفعال، وذلك من خلال امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود بغرض الحد من معادلات التضخم حتى تصل إلى 6% مع نهاية تطبيق البرنامج على أن يتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة، وقيمة السقوف الائتمانية، وتحسين إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك وتطوير أسواق المال وخفض أو إلغاء الائتمانات التفصيلية لقطاعات معنية. [1]

2- تحرير الأسعار

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية، وحدد البرنامج مدة ثلاث سنوات لتحرير كل السلع والخدمات، وقد تم تحرير أسعار منتجات قطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة إلى ما يقارب 200% تماشيا مع الأسعار العالمية سنتي 1994م 1996م.

المطلب الثاني: أثار برامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي على مستوى التشغيل

تعد السياسة المالية التي تهدف إلى الحد من عجز الميزانية العامة للدولة وسياسة خفض قيمة العملة المحلية من أهم السياسات الرئيسية لبرامج الاستقرار الاقتصادي وسنتناول باختصار هذه السياسات وأثارها على ظاهرة البطالة.

أولا: أثار برامج الاستقرار الاقتصادي

تترتب على برامج الاستقرار الاقتصادي الإصلاحية آثار كثيرة يمكن ذكر منها ما يلي:

1- أثر السياسة المالية على مستوى التشغيل

تهدف السياسة المالية إلى الحد من عجز الميزانية بواسطة خفض النفقات العامة وزيادة الواردات العامة ويتم ذلك بتنفيذ مجموعة من السياسات الفرعية أهمها:

[1] مدني بن شهرة مرجع سبق ذكره، 145.

- ✓ خفض الأجور.
- ✓ وقف التوظيف في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية.
- ✓ خفض الاستثمار العام.
- ✓ خفض نفقات الدعم والإعانات الحكومية مع تحسين هيكل الضرائب ورفع أسعار الخدمات العمومية.

إن تراجع ميزانية الدولة خلال فترة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية تعود إلى زيادة نسبة الإيرادات ونمو أقل لنسبة النفقات وإذا كانت النفقات ارتفعت بنسبة 22 بالمئة فإننا نجد أن الواردات ارتفعت إلى الضعف والجداول التالية تبين ذلك:

جدول رقم (4): تطور ميزانية الدولة خلال الفترة 1993-1997

		1993	1994	1995	1996	1997
مجموع الموارد	بالقيمةالجارية للدينار	335.6	474.1	586.5	749.2	881.5
	بالقيمة الثابتة للدينار	335.6	367.4	350.2	376.9	419.5
	بالقيمةالجارية للدينار	503.9	613.7	734.8	848.6	946.7
	بالقيمة الثابتة للدينار	503.9	475.5	438.7	426.9	450.6
العجز	بالقيمة الجارية للدينار	(168.3)	(139.6)	(148.3)	(99.4)	(64.7)
	بالقيمة الثابتة للدينار	(168.3)	(108.1)	(88.5)	(50.0)	(30.7)
	بالمؤشرات 1	100	82.9	88.1	59.1	38.4
	بالمؤشرات 2	100	64.2	52.6	29.7	18.2

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،الجزائر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتعديل الهيكلي ص 108.

جدول رقم (5): تطور نفقات الدولة وبنيتها

	1993		1994		1995		1996		1997	
	بمليار دج 10^4	%	بمليار دج 10^4	%	مليار دج 10^4	%	مليار دج 10^4	%	مليار دج 10^4	%
نفقات التسيير	303.9	60.3	355.9	58.2	437.9	59.6	547.0	64.5	664.0	70.2
نفقات الاستثمار	109.0	21.6	125.1	20.5	142.5	19.4	175.5	20.7	199.5	21.1
حسابات في رأس المال	91.0	18.1	130.5	21.3	154.4	21.0	125.9	14.8	82.0	8.7
المجموع	503.9	100	611.5	100	734.8	100	848.4	100	945.5	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،مرجع سبق ذكره، ص 109

ويبين الجدول التالي القطاعات الأكثر تأثرا بسياسة الإنفاق العام:

جدول رقم:(6) تطور نفقات التسيير بالسعر المرجعي1993(بمليارات الدينارات)

	1993	1994	1995	1996	1997
التربية الوطنية	70.1	57.4	51.9	53.6	56.2
التعليم العالي والبحث العلمي	-	11.5	10.1	9.8	10.1
الصحة والسكان	16.7	15.3	12.6	14.6	14.8
العمل والشؤون الإجتماعية والتكوين	4.7	4.5	3.7	4.1	3.9
مجموع النفقات	303.9	275.8	261.5	275.2	316.4
مجموع الدخل	100	129.04	167.4	198.7	209.5

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،مرجع سبق ذكره، ص214.

إن آثار تقليص نفقات الميزانية على الإنفاق العام تميز بما يلي:

- ✓ خفض الإنفاق العام اقترن بانخفاض نفقات الاستثمار حيث أن الجزائر تراجعت عن دورها في خلق وظائف جديدة.
- ✓ أدى خفض معدلات الأجور إلى انخفاض في عدد الوظائف الحكومية عن طريق التسريح أو التقاعد المسبق
- ✓ إن تخفيض النفقات هدفه أن تكون كل حدمة بمقابل مالي .
- ✓ إن خفض الإنفاق العام أدى إلى خفض الطلب المحلي، مما أدى انخفاض مستوى الطاقات الإنتاجية القائمة مما أدى إلى تراجع معدلات الاستغلال وتأثر قطاع الصناعات، والجدول التالي يبين تطور معدلات استغلال هذه القدرات للمؤسسات الصناعية التابعة للقطاع العمومي، كل ذلك ترتب عنه تقليص فرص العمل القائمة، وعدم الإسهام في خلق فرص عمل جديدة.

جدول رقم (7): تطور معدلات استغلال القدرات في المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع العمومي حسب النشاط الاقتصادي

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
المناجم والمصانع	70.6	64.4	67.6	53.6	54.7	54.7	52.7
الصناعات	55.0	54.1	48.0	44.8	38.7	40.0	33.6
مواد البناء	63.0	63.3	65.9	63.3	66.3	58.8	61.9
الكيمياء	46.6	43.2	37.9	40.8	42.8	39.7	34.4
الصناعة الغذائية	67.6	67.3	62.3	66.5	62.7	41.0	65.0
المنسوجات	54.2	49.7	54.1	59.6	53.8	49.6	36.3
جلود	64.1	47.7	35.7	29.8	54.4	33.5	23.8
الخشب والورق	43.9	33.2	28.1	36.5	31.2	27.5	21.5
الصناعة المصنعة	57.2	51.2	51.2	51.8	48.5	46.7	42.1
الفرق %	-	-2.6	-3.4	+0.6	-3.3	-1.8	-4.6

المصدر: تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي،مصدر سبق ذكره ص80.

لقد تزامن الإنفاق العام مع تخفيض الدعم عن العديد من الخدمات أدى إلى زيادة النفقات وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للأجراء بين سنتي 1995و1996 حيث أن الجدول التالي يبين ذالك:

جدول رقم (8): تطور مؤشرات القوة الشرائية للأجراء (1993-1996)

	1993	1994	1995	1996
الإطارات	87.4	85.3	71.5	68.1
الأعوان الماهرة	90.1	82.7	73.7	69.6
أعوان التنفيذ	117.4	94.0	85.1	82.5

المصدر: تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي،مصدر سبق ذكره ص121.

2-أثر سياسة سعر الصرف على مستوى التشغيل:

إن انخفاض سعر الصرف للدينار الجزائري في مواجهة العملات الأجنبية أدى إلى زيادة كل من تكلفة الاستثمار وتكلفة الإنتاج، وذلك كله يحد من نمو الاستثمارات والتوسيع فيها، ومن ثم عدم قدرة الاقتصاد على خلق المزيد من فرص العمل الجديدة، وارتبطت مسألة سعر الصرف[1]، بحجم الديون الخارجية وتسديدها على المدى الطويل وعلى غرار كل الأسعار يلعب سعر الصرف دورا تخصيصيا، ومن المفروض أن يلعب تحديده الحر من صرف السوق دور مؤشر التخصص وبالتالي مؤشر التنافسية، ومن خلال سعر الصرف الحقيقي على نحو ما تسفر عنه السوق، يقتضي إلى الكشف عن المزايا التنافسية الحقيقية التي يمكن أن تحددها بمجمل المنتجات التنافسية لأي بلد، وبالتالي يمكن الاحتفاظ بها دون اللجوء لأي شكل من أشكال الحماية.

ولا ينظر أنصار الصرف الحقيقي اللجوء إلى الإحلال محل الاستيراد إلا في هذا الإطار، إلا إذا تم اللجوء للإحلال الإجباري الذي سترافقه لا محالة تكاليف التوتر حسب تأكيدهم، وعلى خلاف ذلك يحدث رفع قيمة العملة بشكل مفرط أثرا سلبيا على تخصص الموارد وعكس ميزان المدفوعات هذا الأثر، وينافى هذا الأثر سياسة الاستدانة التي تفرض ضرورة تحقيق فائض تجاري على المدى البعيد، وإذا حاولنا هذه الآثار بوضع قيود في مجال الصرف وسياسات تعريفية، فإننا نساهم بذلك في انتشار السوق الموازية وهروب رؤوس الأموال، ومن المفروض أن انخفاض قيمة العملة يسمح مبدئيا بوضع حد لهذه الحالة، ولقد انخفضت قيمة الدينار بنسبة كبيرة سنة 1994 مما

[1] تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثانية عشر، مرجع سبق ذكره، ص65.

أدى بالجزائر إلى تصفية مؤسساتها الاقتصادية إما بالغلق النهائي أو الخوصصة، مما أدى إلى عدم بعث استثمارات جديدة أو الاستثمارات القديمة بسبب العجز المالي مما أدى إلى تسريح كبير من العمال وارتفعت نسبة البطالة .[1]

ثانيا:أثر برنامج التعديل الهيكلي على مستوى التشغيل

نتج عن برامج التعديل الهيكلي مجموعة من الآثار نذكر منها ما يلي:

1-أثر سياسة الإصلاح في القطاع العام والخوصصة على مستوى التشغيل

لقد أدى التطور في العلاقات الاقتصادية والدولية وإجراء اتفاقيات الجزائر وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى خلق جو جديد بالنسبة للقطاع العام، حيث وجد نفسه أمام محيط جديد دون تهيئة المناخ المناسب لهذا القطاع وخاصة قضية التمويل لهذه المؤسسات العمومية والاقتصادية مما أدى إلى تفككها حيث زادت مديونياتها وتعقدت وضعية خزينتها بعدما كانت إيجابية في كثير من السنوات قبل تطبيق عملية الإصلاح حيث أن القطاع الصناعي كان يتوفر على خزينة إيجابية تقارب 8 ملايير دينار جزائري سنة 1993، ولعل من أهم زيادة مديونية المؤسسات العمومية الاقتصادية تحرير الأسعار وارتفاع أسعار الفائدة وتخفيض قيمة الدينار وسياسة الانفتاح الاقتصادي والجدول التالي يبين وضعية خزينة المؤسسات العمومية خلال فترة تطبيق سياسة التعديل الهيكلي[2].

[1] عند دراسة المراجعة الثالثة لبرنامج الإنفاق الموسع

[2] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره ، ص 181.

جدول رقم (9): وضعية حزينة المؤسسات العمومية (10^6دج)

	الخزينة في 95/12/31	الخزينة في 96/12/31	الخزينة في 98/12/31	خزينة رقم 69 الأعمال	خزينة رقم 98 الأعمال
الحديد/الصلب	5.665	-6.135	-9.294	1.9 شهر	3.5 أشهر
الميكانيك/الصناعة المعدنية	- 17.146	-43.291	-141.03	14.8 شهر	5.5 أشهر
الكهرباء/الإلكترونيك	-12.642	-17.846	-86.21	9 أشهر	3.4 أشهر
مواد البناء/الزجاج	2.840	-4.743	29.28	1.4 أشهر	-
الخشب/الورق وغيرها	-7.190	-8.744	-224	7.3 أشهر	2 أشهر
الصناعات الغذائية	-1.831	6.836	13.923	0.5 أشهر	-
المنسوجات/الجلود	-14.794	-18.242	-4.084	12.6 أشهر	2.7 أشهر
الكيمياء/الأنسجة/الصيدلة	-3.937	-2.072	-2.495	1 أشهر	-
مجموع الإنتاج	-73.525	-84.751	-16.981	2.9 أشهر	0.5 أشهر
الخدمات-التوزيع	-19.620	-28.288	3.791	6.8 أشهر	3.2 أشهر
المجموع	-90.724	-113.288	-20.771	3.4 أشهر	0.6 أشهر

المصدر: تقرير حول الأثار الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي،المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، الجزائر، نوفمبر 1998، مصدر سبق ذكره ص83.

من خلال هذا الجدول يتضح أن الركود و الكساد الاقتصادي أصاب مختلف قطاعات الاقتصادية وبدرجة متفاوتة، و القطاع الصناعي قد أخذ حصة الأسد في ذلك حيث سجل إنتاجها انخفاضا متواصلا وظلت معدلات استغلال قدراته متدنية للغاية وتدهورت خزينته بشدة ، وبقي القطاع الوحيد الذي يتوفر على ميزانية إيجابية هو قطاع مواد البناء والزجاج، وذالك بتبني سياسة جديدة في عملية الإسكان، كان القطاع وذلك وإذا يضم أكبر الشركات الصناعية والمؤسسات والتحويلية فإن الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية هي التي تحملت أكثر من غيرها أثار التعديل الهيكلي،وبالتالي نجد أن المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام، واجهت أحد الاحتمالات النمطية إما التصفية الكاملة أو الخوصصة وإعادة الهيكلة، وتبقى عملية إعادة الهيكلة المطبقة على المؤسسات

الصناعية عديمة الفعالية رغم الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة سواء في الحكومة سواء في إطار مخططات التطهير المالي للمؤسسات العمومية التي كلفت الخزينة العمومية 840 مليار دينار، أو من خلال عمليات التقويم الداخلي للمؤسسات التي خلفت خلال فترة نهاية 1996 ونهاية 1998 تسريح 60 ألف عامل من القطاع الصناعي لوحده، أو حتى بعد تطبيق آلية البنوك والمؤسسات، مما جعل المؤسسات الصناعية لم تجد طريقها نحو النمو الدائم،وأرجع بعض الخبراء،[1] عدم قدرة المؤسسات الصناعية على تحقيق الإنعاش، إلى تميزه بهياكل تنافسية و كثرة احتياجاتها ومشاريعها فيم قابل نقص مصادر تمويلها، بالإضافة إلى أن مقاييس اتخاذ القرار تعد معقدة مع أن الإطار الاقتصادي الكلي لاسيما عند كثير من المؤسسات لتطوير إمكانياتها الذاتية وبالتالي نجد أن حصيلة مختلف مراحل إعادة الهيكلة التي شهدها الاقتصاد الجزائري بداية من سنة 1981إلى غاية سنة 1998 كانت تفتقد لإستراتيجية واضحة لرسم الأهداف المراد الوصول إليها.

لقد أثرت هذه الترتيبات والإجراءات التي اتخذتها الجزائر بداية من سنة 1996 سواء بسياسة التقارب بين البنوك والمؤسسات بتخفيض مستوى الديون المترتبة عليها، أو إعادة جدولة ديونها الخارجية وتحويلها إلى قروض متوسطة الأجل بشكل سلبي على مستوى التشغيل، حيث أن التصفية الكاملة تؤدي إلى الاستغناء كلية عن العمال، أما إعادة الهيكلة فتعتمد على الأساليب الإنتاجية الحديثة الكثيفة رأس المال قليلة العمل، مما يستدعي التخلص من العمالة الزائدة أما الخوصصة وهي عملية تحول الوحدات الإنتاجية إلى تحقيق أكبر ربح ممكن عن طريق رفع درجة الكفاءة الاقتصادية بعيدا عن الاعتبارات الاجتماعية، وتشير الإحصاءات التي تم إعدادها في جوان 1998،[2] ويبين الجدول التالي المؤسسات المنحلة بين سنتي 1994م و1998م.

[1] الملتقى حول تقييم عملية إعادة الهيكلة، وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، 2و 3 مارس1999، الجزائر.

[2] تقرير حول الصرف الاقتصادي السداسي الأول من سنة 1998الدورة الثانية عشر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،نوفمبر1998 ص96.

جدول رقم (10): حصيلة العمال المسرحين حسب قطاع النشاط(السداسي الأول1998م)

القطاع القانوني قطاع النشاط	مؤسسة اقتصادية عمومية	النسبة المئوية	مؤسسة اقتصادية محلية	النسبة المئوية	مؤسسة خاصة	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
الفلاحة	2205	1.7	1234	1.5	370	35.6	3819	1.8
البناء والأشغال	76514	59.6	51557	61.7	195	18.8	128266	60.2
الخدمات	19345	15.1	24522	29.3	150	14.5	44017	20.7
الصناعة	12829	23.6	6310	7.5	323	31.1	36868	17.3
المجموع	9	100	83623	100	1038	100	212970	100

المصدر: تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي،المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، مصدر سبق ذكره ص92.

كما يبين الجدول التالي حصيلة العمال المسرحين حسب قطاع النشاط

جدول رقم (11): توزيع المؤسسات حسب قطاع نشاطها إلى غاية 30جوان 1998م

القطاع	مؤسسة اقتصادية عمومية	مؤسسة اقتصادية محلية	مؤسسة خاصة	المجموع
الفلاحة	5	18	2	25
الصناعة	60	383	-	443
البناء والأشغال العمومية	54	195	-	249
خدمات	15	83	-	98
المجموع	134	679	2	815

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،الجزائر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتعديل الهيكلي ص93.

لقد أثرت مرحلة التعديل الهيكلي على الشغل بما يعادل 6بالمئة من مجمل السكان المشتغلين في القطاع الهيكلي المنظم عام 1997م، أما سياسة الخوصصة فقد شملت العديد من السياسات التي تستهدف المؤسسات التابعة للقطاع العام، وهذه السياسات تنطوي على تغيرات في تنظيم العمل، الإدارة المالية،سياسة العمل والتشغيل و إعادة هيكلة هذه المؤسسات، الاستثمار ونقل الملكية.

قد بدأت الحكومية الجزائرية في تنفيذ سياسة الخوصصة منذ 1995م بمفهوم نقل الملكية إما بالتنازل عن جزء من رأس المال الاجتماعي أو البيع لمن يريد اقتناء أسهم من الأصول المادية أو الاستقلال المخصص عن طريق إيجار الأداة أو المؤسسة مدعمة بمجموعة من النصوص التشريعية،[1] بترخيص عملية الخوصصة أو بيع أصول بعض المؤسسات التابعة للدولة،[2] والتي اعتبرت أن الخوصصة تمثل شكلا من الأشكال الضرورية لإعادة الهيكلة.[3]

نجد أن الخوصصة في الجزائر قد سارت ببطء شديد مما كان يتوقعه برنامج التعديل الهيكلي وهو ما جعل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يقدم انتقادات لاذعة للجزائر للتباطؤ في تنفيذ البرنامج، رغم هذا فهناك كثير من الآثار الإيجابية التي يمكن أن تعود على الاقتصاد الجزائري من جراء عملية الخوصصة إذا ما أحسن استغلالها، غير أن عملية التطبيق كشفت عن العديد من الآثار السلبية على مستوى التشغيل، مما أدى إلى زيادة، حدة مشكلة البطالة حيث عملية إعادة الهيكلة وحل المؤسسات ساعدت على تفاقم البطالة التي تزايدت نسبتها حيث انتقلت من 24%سنة 1993م إلى أكثر من 29%سنة1997.

إن عملية الخوصصة لا تقتصر على الجانب الاجتماعي والاقتصادي للمسرحين فحسب وإنما إلى ما ينطوي عليه من هدم في قيمة العمل الإنساني، خاصة وأن جانبا كبيرا من العاملين المستغنى عنهم من المؤهلين والفنين وعمال مهارة ونصف مهارة وقد تحملت الدولة في سبيل تعليمهم وتدريبهم جانبا هاما من الموارد ويعني تعطيلهم هدر للموارد المحدودة وبالتالي يظهر أثر الخوصصة السلبي على العمالة ويكون ذلك قد أثر على سياسة التشغيل كما يمكن أن تكون الخوصصة إيجابية في العمالة إذا كانت ستترتب عنها خلق مناصب و فرص عمل بمعدل أكبر مما كان يخلقه القطاع العام وهذا الافتراض من الصعب قبوله منطقيا لأن خلق فرص عمل جديدة أصعب في القطاع الخاص نظرا

[1] الأمر المتعلق بالخوصصة أوت 1995.

- تسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة،أكتوبر 1995.

- الأمر المكمل للأمر الصادر في شهر أوت المتعلق بالخوصصة

[2] قانون المالية التكميلي لعام1998،حاصة المادة 24و25.

[3] تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي،المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثانية عشر،مرجع سبق ذكره ص105.

لاستثماراته المحدودة بسبب سياسة الانكماش العام الذي يسود الاقتصاد الجزائري في ظل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي[1].

2-أثر سياسة تحرير الأسعار على مستوى التشغيل

لقد ساعد تدهور قطاع التشغيل في الجزائر وغياب تحسين الظروف المعيشية وتطبيق سياسات التعديل الهيكلي والإنعاش الاقتصادي من زيادة أسعار المواد، حيث شهد المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك ارتفاعا كبير، والجدول التالي يبين المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك ومؤشر الأسعار للمواد الغذائية خلال سنتي إعادة الجدولة (1994-1995).

جدول رقم (12): تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، ومؤشر أسعار المواد الغذائية 1993-1997 الأساس100 في 1989

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
أسعار عند الاستهلاك	235.5	303.5	394.4	468.1	494.9
أسعار المواد الغذائية	230.4	325.6	426.9	510.8	539.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء،مجموعة إحصائيات مستخرجة من نشرة الإحصائيات للديوان.

إن التدابير المتخذة في مجال التعديل الهيكلي وخاصة إجراء خوصصة الأراضي الفلاحية التي تكاد تكون شبه كاملة مع نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وتخلي الدولة عن تدخلها في هذا المجال، نظرا لطبيعة اقتصاد السوق جعلت تكاليف إنتاج بعض المزروعات يرتفع، مما أدى إلى تخلي بعض الفلاحين عن إنتاجها، وهذا يعني ارتفاع نسبة البطالة وهدر مناصب الشغل، بالإضافة للحالة الأمنية التي عرفتها الجزائر حينها والتي أدت إلى نزوح الفلاحين من الأرياف إلى المدن زيادة عن الجفاف الذي ميز الجزائر هذه السنوات.

3-أثار سياسة تحرير التجارة الخارجية على مستوى التشغيل

تهدف سياسة تحرير التجارة إلى جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد مفتوح قليل الحماية الجمركية والعمل على الحد من عجز الميزان التجاري وبالتالي الحد من عجز ميزان المدفوعات .

[1] جسمين عبد الرحمن قدوس، الصورة في مواجهة المخاطر الاجتماعية، الاستقرار القانوني لعلاقات العمل، وتحويل الهيكل القانوني لقطاع الأعمال، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، جمهورية مصر العربية ص- ص 3-4.

وينطوي برنامج الإصلاح الاقتصادي على تخفيض الرسم الجمركي وإلغاء الحضر الذي كان مفروضا على بعض السلع، فضلا على تحرير سعر الصرف الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية، وأثرت هذه السياسات بشكل كبير على التشغيل، حيث أن تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطية يؤدي إلى انخفاض إنتاج السلع النهائية، ومن ثم تنخفض أسعارها وتزداد قدرة المؤسسات على المنافسة وتزداد أرباحها، وبالتالي يزداد الطلب على اليد العاملة وتنخفض نسبة البطالة.

أما إذا كان تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع النهائية فإنه يؤدي إلى انخفاض أسعارها، مما يؤثر سلبا على الصناعات المحلية المنتجة للسلع المماثلة، وهو ما يهدد الإنتاج المحلي بالتوقف لعدم قدرته على منافسة المنتجات الأجنبية ذات الجودة العالية، مما يؤدي إلى زيادة البطالة. [1]

إن تأثير خفض الرسوم الجمركية وتخفيض الدينار على زيادة الصادرات مرهون بدرجة مرونة الطلب الخارجي على صادرات الجزائر من جهة وبدرجة مرونة الجهاز الإنتاجي من جهة أخرى بالإضافة إلى القيود والحماية التي تفرضها الدول الأجنبية على وارداتها، والظاهر أن الهدف من تحرير التجارة الخارجية هو تمكين الدول الرأس مالية الصناعية من تصدير منتجاتها للعالم الثالث ومنه الجزائر مما يؤدي إلى إضعاف الإنتاجية المحلية وزيادة عجز الميزان التجاري وارتفاع معدلات البطالة.

[1] أحمد محمد مندور، انعكاسات برنامج الإصلاح الإقتصادي على أسواق العمل في مصر، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص 102.

المبحث الثالث: مواجهة البطالة وأسباب انتشارها في الجزائر

تعد البطالة ظاهرة اجتماعيّة واقتصاديّة خطيرة، حيث تعود بآثارٍ سلبيّة على الفرد والمجتمع معا، مما يتسبب بكثير من المشاكل التي تهدّد استقرار الدول والمجتمعات، وتؤثّر على وحدّة التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، وتسبب الركود الاقتصاديّ للدولة والمجتمع، وهي مشكلة تتفاقم وتتزايد مع مرور الوقت، وتختلف في نسبتها وحدّتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر، وتُعرَف بأنها عدم توفّر فرص العمل للفرد في سوق العمل، بالرغم من قدرته على العمل ورغبته فيه وبحثه المستمرّ عنه، مقابل أجر مادي معين، وسوف يتمّ التطرّق في هذا المبحث إلى الحديث عن أسباب البطالة والحلول والتدابير لمواجهة البطالة في دولة الجزائر وآفاق التشغيل بها .

المطلب الأول: أسباب ظاهرة البطالة في الجزائر

يمكن أن نجمع أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار البطالة بين الفئات النشطة في نقطتين رئيسيتين، تشمل النقطة الأولى العوامل الخارجة عن نطاق الحكومة أما النقطة الثانية فتشمل العوامل الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة.

أولا: أهم العوامل الخارجة عن نطاق سيطرة الحكومة

إن الأسباب التي تعتبر محددا أساسيا في انتشار البطالة بالدول النامية تتفاوت من بلد لآخر لكنها تشترك في كونها ناتجة عن جملة من العوامل بعضها لا تتحمل فيه الحكومات أي مسؤولية والبعض الآخر ناتج عن سوء تسيير أسواق العمل بما، نتيجة لعدم العناية بالشكل الكافي بسياسة التشغيل والتخطيط المستقبلي لها على المدى الطويل بشكل دائم ومستمر، بغض النظر عن تغيير الحكومات، ويقصد بذلك اختلاف وجهات نظر المكلفين بهذا الملف، والتي قد تتصادم فيما بينها أحيانا .لعل من بين أهم العوامل التي تقف وراء هذه الأسباب ما يلي[1]:

1- باعتبار أن عددا كبيرا من الدول النامية تعتمد في صادراتها الخارجية على المحروقات أو بعض المعادن والموارد الفلاحية الطبيعية، التي تشكل الجزء الأكبر منها، وبالتالي فإن إيراداتها من العملة الصعبة مرتبطة بشكل أساسي بعائدات هذه الصادرات، وبما أنه يصعب التحكم بأسعارها، بالرغم من جهود هذه الدول وعلى مستوى منظمة الأوبك التي تعتبر الجزائر أحد أعضائها، فترتب عن ذلك انكماش الاقتصاد الجزائري بشكل خاص والدول المصدرة للنفط بصفة عامة من النصف الثاني من الثمانينيات، الشيء الذي أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي بسبب تراجع المصدر الأساسي للدخل الوطني، المؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي وفرص التوظيف بالتبعية، وقد كان من الطبيعي أن يؤثر ذلك عكسا على حجم تجارتها الخارجية، ومن المعروف

[1] مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره، ص 52.

أيضا أن انخفاض حصيلة الصادرات يكون له آثار انكماشية مضاعفة على مستوي الدخل والعمالة، خاصة في قطاعات التصدير والأنشطة المرتبطة بها.

2- تخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي في مواجهة العملات الأخرى، وعليه إضعاف القوة الشرائية للموارد المتاحة من العملات الأجنبية، لأن أغلبها في شكل دولار، وبالتالي تقييد قدرتها على الاستيراد بتلك العملات، في دعم الواردات ض كما سيترتب عن هذا انكماش في دعم الواردات من السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية، وأي انخفاض في الواردات له تأثير سلبي على حجم الإنتاج، والعمالة في المؤسسات التي تستورد مستلزمات إنتاجها من الخارج.

3- النمو الديموغرافي، باعتبار أن هذا العنصر يؤثر مباشرة في زيادة حدة البطالة خصوصا إذا كانت الزيادة في عدد الوظائف لا تتناسب ومعدلات النمو السكانية التي تميل إلى الارتفاع في الدول النامية، فقد أدت الزيادة السكانية إلى تزايد العروض من طالبي العمل في السوق، ونظرا لارتباط قضية السكان بعوامل متباينة يصعب السيطرة عليها، لذا اعتبرت من ضمن العوامل الخارجة عن سيطرة الدولة.

4- نقص مصادر التمويل لإنعاش وتمويل المشاريع الاقتصادية، وهذا راجع الضعف أداء الجهاز الإنتاجي وضآلة الادخار لمختلف الأعوان الاقتصاديين بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعائلات، وكذلك بسبب نظام الفوائد المطبق في البنوك الذي لا يشجع على الادخار.

5- أزمة المدفوعات الخارجية التى عرفتها الجزائر بداية من ثمانينيات القرن الماضي، إضافة إلى مدى تأثير خدمات الديون والشروط القاسية التي تفرضها المؤسسات الدولية بموجب الإصلاح والإنعاش الاقتصادي، والتي تتميز بارتفاع التكلفة الاجتماعية وما يصاحبها من تسريح جزئي وجماعي للعمال نتيجة لهيكلة الاقتصاد الوطني، وعليه فان مستويات التشغيل لليد العاملة تكون في تناقص ويرتفع معدل البطالة أليا.

ثانيا: العوامل الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة

تشمل تلك العوامل التي يمكن للدولة أن تتدخل فيها، وتؤثر عليها بشكل أو بآخر، وتتعلق في مجملها بالاختلالات الهيكلية للوحدات الاقتصادية وللتوزيع السكان الذي يتركز في مناطق الشمال، ومن بين هذه العوامل أيضا الجانب المتعلق بدرجة تأهيل اليد العاملة.

1- **عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق** هناك زيادة كبيرة في عرض خريجي المدارس ومراكز التكوين، المعاهد والجامعات دون أن يقابلها طلب على هذه الفئة، مما يحول دون توافق العرض مع الطلب، ويرجع ذلك إلى عدم مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات السوق[1]

2- **البعد المكاني للسياسة السكانية** إن التركز السكاني في المناطق الشمالية يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية على المساحات المأهولة بسبب النزوح من الريف إلى المدينة، ومما لاشك فيه أيضا أن هذا الخلل التوزيعي يخلق ضغطا على المؤسسات، بحيث يصعب عليها امتصاص العمالة، وهو ما يستوجب ضرورة إنشاء مشاريع كالمجمعات الصناعية الاقتصادية، والزراعية القادرة على خلق القيمة المضافة وتوفير فرص عمل أخرى.

3- **الإختلالات الهيكلية** تعود مشكلة التشغيل و البطالة إلى تشابك الإختلالات الهيكلية في فترة الثمانينات من القرن الماضي وما قبلها، وخاصة التشابك الغير متوازن بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تراجع معدلات نمو الناتج مقارنة بالزيادة السكانية، الشيء الذي حال دون توفير فرص التوظيف القادرة على احتواء اليد العاملة.

فالأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر يمكن تصنيفها إلى ثلاثة عناصر أساسية:[2]

- ✓ نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو زراعيا، اذ لم يستطع القطاعين إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي، الذي لم يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجه للاستثمار ولتوسيع طاقاته الإنتاجية الحالية من جهة، ولم يتمكن حتى من ضمان نشاطات الصيانة وخدمات ما بعد البيع والتي كان بإمكانها أن تمتص جزءا من البطالة الحالية جهة أخرى.
- ✓ انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية وتوقفها في بعض الحالات منذ سنوات، خصوصا أن حجم الإعانات يشكل إحدى السبل الناجعة لضمان استمراريتها، لما يعنيه ذلك من مناصب عمل جديدة يمكنها التخلص من حالة البطالة والعطل نتيجة لسوء تسير الموارد المالية لهذه المشاريع، فقد ظلت الجزائر تعاني من أزمة التمويل، إذ كانت ندرة رؤوس الأموال إحدى العقبات التي حالت دون توجيه بعض النشاطات الاقتصادية إلى مسارها الصحيح.

[1] محمد عثمان إسماعيل حميد،إدارة الموارد البشرية، دار النهظة العربية، القاهرة، مصر،1993.

[2] كمال بوصافي، تقدير أثار النشاط الإقتصادي على البطالة في الجزائر خلال المرحلة 1990-2002، مجلة الإصلاحات الإقتصادية واندماج الإقتصاد الجزائري في الإقتصاد الغالمي، المدرسة العليا للتجارة-الجزائر، عدد 01، ص 206.

- ✓ عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل باعتبار أن الأول أصبح مجرد مصنع بشري يقوم بالتكوين الكمي أكثر منه النوعي، وبدون التكفل بمصير المتخرجين(توفير مناصب شغل)، في إطار التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسات المكونة.

ثالثا: العوامل المباشرة للبطالة

تتمثل هذه العوامل في :

1- ميل سياسة التشغيل إلى الصيغة التعاقدية، مما يعني انخفاض مناصب العمل الدائمة إن لم نقل انعدامها في بعض الأنشطة الاقتصادية بسب تحميد آلية التوظيف الدائم، خاصة في قطاع الإدارة والخدمات.

2- تباطؤ نمو المشاريع الاقتصادية وتأخر آجال تسليمها يشكل أيضا أن هذه العوامل، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف التي يصعب تحملها، وسيفضي في النهاية إلى حل أو غلق المؤسسات المعنية، وما عنها سينتج من حالات التسريح الفردي أو الجماعي للعمال .

كل هذه العوامل تؤدي إلى بطالة إجبارية وتبقي البطالة الاختيارية في شكل حالات الاستقالة التي يقدمها العمال بسبب وجود منصب شغل أكثر أهمية وبامتيازات مادية أفضل من حيث الأجور، شروط العمل وغيرها من الإغراءات التي تشجع على هذا النوع من السلوك.

ويبين الجدول التالي أسباب البطالة قبل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي(1990)

جدول رقم (13): أسباب البطالة في الجزائر لسنة 1990 الوحدة (%)

أسباب البطالة	نهاية الأشغال	نهاية عقد العمل	التسريح الفردي	التسريح الجماعي	نهاية نشاط المؤسسة	حالات الإستقالة
النسبة المئوية	20.5	15.74	14.82	4.89	12.10	32.4

المصدر:D.Alghemat.cit .p55

يبين الجدول الأخير أن البطالة الإجبارية هي الأكثر انتشارا حيث نتجت عن الإصلاحات الهيكلية لوحدات القطاع العام بنسبة 52% و 48% للقطاع الخاص.[1]

[1] مختار الجمال، دور الصندوق الوطني الإجتماعي للتنمية في دعم سياسة التشغيل في ظل الإصلاح الاقتصادي، منظمة العمل العربية، القاهرة،1994

3- بالإضافة إلى ما سبق يمكن أن نصنف العاملين التاليين ضمن الأسباب المباشرة للبطالة في الجزائر:

أ- غياب تخطيط القوى العاملة: وهذا راجع لعدة مشاكل نختصرها في ما يلي

- ✓ وجود تناقض وتباين في المعلومات المصرح بها بين مختلف الهيئات.
- ✓ التزايد السكاني بوتيرة سريعة.
- ✓ عدم توفير البيانات والدراسات الإحصائية بشكل دقيق.

ب- عدم قدرة القطاع العام على احتواء البطالة

لقد استطاع القطاع العام احتواء البطالة وتوفير مناصب الشغل في السنوات السابقة التي تميزت بحركية الاستثمار وانتعاش الاقتصاد الوطني، ولكنه عجز عن ذالك بمرور الزمن نتيجة لعدم مراعاته لعامل المردودية الاقتصادية واهتمامه بالجانب الاجتماعي من خلال توفير مناصب الشغل للعمال غير المهرة، ولكن هذه السياسة انقلبت سلبا على المدى البعيد.

المطلب الثاني: الإجراءات المرافقة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي للتخفيف من حده البطالة

لقد كان لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر الأثر الكبير في تفاقم حده البطالة نتيجة السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها الدولة، حيث اختارت بعد ذلك أدوات وأساليب سياسية واقتصادية لمواجهة هذا الوضع مشكلة تفاقم حده البطالة، وفي هذا الشأن أخذت مجموعة من التدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت تلك من قبل الوزرة المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب، إضافة إلى برامج لدعم النمو الاقتصادي،و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

أولا: الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل

نذكر منها ما يلي:

1- برنامج تشغيل الشباب

يتمثل هذا البرنامج في تشغيل الشباب المتراوح أعمارهم مابين 16 و 30 سنة، بشكل مؤقت في ورشات منفعة عامة المنظمة من قبل الجماعات المحلية والوزارات المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات وقطاع البناء

والأشغال العمومية وفي تكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل خاصة المقصيين من النظام التربوي لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية وكان من أهداف برنامج تشغيل الشباب:

- ✓ تخفيض البطالة وإدماج أكبر عدد ممكن من الشباب العاطل على العمل.
- ✓ إعادة الاعتبار للعمل.
- ✓ تطور الحركة التعاونية.

إلا إن تطبيق هذا البرنامج كشف عن بعض النقائص منها :[1]

- ✓ إن الإدماج في مناصب العمل المؤقتة غير محفزة وغير مؤهلة بارتباطها بالأجر الوطني الأدنى المضمون.
- ✓ مركزية نظام تسيير وتخصص موارد صندوق دعم تشغيل الشباب.
- ✓ التنظيم والإجراءات الهامشية على مستوى المحلي بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه وتنسيق نشاطات مختلف المتدخلين ومتابعته.

ونتيجة لفشل هذا الجهاز في مضمونه لجأت الجزائر إلى إنشاء جهاز جديد مع بداية سنة 1990، لاستخلاف برنامج تشغيل الشباب[2].

2- **جهاز الإدماج المهني للشباب**: يهدف هذا البرنامج إلى إدماج الشباب في الحياة المهنية، إذ تم تطبيقه منذ سنة 1990بهدف التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية وهي عبارة عن مناصب عمل مؤقتة مدتها سنة واحدة، ومنذ سنة 1996 أصبحت تمول من طرف صندوق مساعدة تشغيل الشباب.

يستفيد منها الشباب العاطل عن العمل الذي لا يتمتع بمؤهلات كبيرة كذلك يهدف هذا البرنامج إلى الإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو جماعية وتكوين مستثمري التعاونيات لمدة 16 أشهر داخل مؤسسات التكوين المتخصصة، وكان هدف الجهاز إزالة وتصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب والتركيز على المبادرة والشراكة المحلية، إن حصيلة جهاز الإدماج المهني بالشباب لم ترقى إلى طموح السلطات فيما يخص وجود صفة عمل دائم حيث لم يستفيد من هذه الصفة إلا نسبة

[1] مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره، ص 275.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 90-143، المؤرخ في 22 مارس 1990، المعدل والمتضمن جهاز الإدماج المهني للشباب والمحدد لقانون مندوب تشغيل الشباب.

ضئيلة تتراوح ما بين 3 إلى 4 % من عدد الشباب المستفيدين، وقد استفاد قرابة 33200 من منصب عمل لمدة 6 أشهر في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والإداري.

إن الجهاز الإدماج المهني لم يعطي النتائج المرجوة منه وذلك لاعتبارات التالية :[1]

- ✓ اقتصرت الوظائف المأجورة بمبادرة محلية على الأشغال غير المنتجة وذات تأهيل ناقص.
- ✓ غياب معايير اقتصادية ملائمة لتنظيم القروض الممنوحة في إطار إنشاء النشاطات وصعوبة الحصول عليها من قبل البنوك مع ارتفاع نسب الفائدة وغياب الضمانات الكافية لحماية المستفيدين.
- ✓ الجهاز لم يتمحور بما فيه الكفاية حول الشراكة ما بين المؤسسات والهيئات المالية والمستثمرين الشباب وطالبي العمل.
- ✓ إن استهداف فئة الشباب لم يسمح بإدراج إنشاء النشاطات في إطار منطق اقتصادي نظرًا لضعف تأهيل المترشحين الذين لا يتمتعون بكفاءات مهنية واضحة .

ثانيا: أجهزة تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية

إن مكافحة البطالة وخاصة لدى البالغين السن القانوني للعمل والعاطلين عن العمل وامتصاص جزء منهم فكرت الجزائر في حلول مؤقتة تمثلت في إنشاء أجهزة تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية أنشأت عام 1996 ، تتمثل مهامها الأساسية في:

- ✓ ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة.
- ✓ تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في إنجازها عمالة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع.

و تتمثل هذه البرامج التابعة للوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية في:

1- التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة

هي عملية تشغيل ضمن الشبكة الاجتماعية في ورشات البلديات مقابل تعويض محدد ب3000 دج لكل شهر تكون الاستفادة منه شخصًا واحدًا لكل عائلة دون أي شرط محدد عدا الأشخاص البالغين السن القانونية

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، 276.

للعمل والعاطلين عن العمل، وأن طريقة تشغيلهم تتم وفق القوانين الخاصة بالتشغيل العادي، ولا يشكل هذا النوع من الشغل أو العمل علاقة عمل بل هو حل مؤقت وشكل من أشكال التضامن.

لقد سمح هذا الجهاز بالتخفيف من حده البطالة ولو بصفة ضئيلة، وخلال فترة التثبيت والتعديل الهيكلي تراجع عدد المستفيدين وذلك لعدة عوامل أهمها:

- ✓ انخفاض عدد ورشات البلديات المفتوحة.
- ✓ صعوبة اختيار شخص لكل عائلة.
- ✓ صعوبة الأعمال المنجزة وحرمان فئة النساء من المشاركة.
- ✓ عدم وضوح الأهداف المرجوة منه، بالإضافة لضعف الجوانب التنظيمية الخاصة به .
- ✓ تحديد التعويض بالأجر.

2- الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:

أنشأ هذا الجهاز على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1997، ويهدف هذا البرنامج إلى تنمية وتطوير المجتمعات السكانية الأقل نموًا بهدف إنشاء عدد معتبر من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرقات والمحافظة على البيئة والغابات ومشاريع أخرى خاصة بالإصلاحات الحضرية، وما يميز هذه الأشغال بأنها لا تتطلب تأهيل عالي ولا معدات ضخمة.

وجد هذا الجهاز بغرض التخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية على الفئات السكانية المحرومة ولدعم تحسين النشاط الاجتماعي للدولة، وتم تطبيق هذا برنامج على مرحلتين: [1]

أ- المرحلة الأولى 1997 2000

هي مرحلة نموذجية يسمح بانطلاق الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة بإحداث مناصب عمل مؤقتة في القطاعات الخاصة بالطرق، الغابات والأشغال البسيطة في مجال الري حيث خصصت الجزائر قيمة 4.13 مليار دينار أي ما يعادل 50 مليون دولار ثلث المبلغ الممنوح من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وذلك من أجل إنشاء 3846 ورشة خصت عدة مشاريع أغلبها تم إنجازها خلال سنتي 1998- 1999 أما بالنسبة

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 282.

لسنة 2000 لم يبقى إلاّ الأشغال التكميلية في إطار الأموال المتبقية التي لم تصرف مما أدت إلى تشغيل 140000 شخص ومنه تم إنشاء 42000 منصب شغل دائم .

ب- المرحلة الثانية 2000-2004

تخص المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على المرحلة 2001- 2004 من أجل إنشاء 22000 منصب ثابت سنويًا لغلاف مالي تكميلي قدره 9 مليار دينار، إن جهاز الأشغال ذات المنفعة العامة والاستعمال المكثف لليد العاملة سمح بتوفير مناصب عمل مؤقتة بتكلفة متوسطة تقدر ب 108406 دج سنويا.

إن هذا الجهاز تميز بنقائص رغم ما وفره من مناصب عمل مؤقتة وبتكلفة زهيدة نوجزها فيما يلي:

- ✓ عدم تشجيع البلديات في الاشتراك في اختيار القطاعات للمشاريع المؤثرة في الحياة اليومية للمواطن.
- ✓ التعقيدات الإدارية في تمويل ورشات هذا الجهاز من مندوب التشغيل إلى البنك إلى المستفيد.
- ✓ اقتصار هذا البرنامج فقط على المستوى المحلي دون جعله جهوي أو وطني.
- ✓ المساهمة الضعيفة في ترقية القطاع الخاص لاسيما المقاولة والمؤسسة المصغرة.

3- عقود ما قبل التشغيل

نتيجة تزايد عدد خريجي الجامعات والمعاهد المتخصصة وقلة مناصب العمل سواء المؤقتة منها أو الدائمة ضمن مختلف مجالات الأنشطة الإدارية والاقتصادية، وللحد من ظاهرة تفشي البطالة لدى فئة حاملي الشهادات العليا وضعت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل في شهر جويلية من سنة 1989م.[1]

يهدف هذا الجهاز إلى التكفل بعروض العمل وتشجيعها وتشجيع إدماج الشباب حاملي الشهادات الجامعية أو التقنين السامين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة و 35 سنة، ويهدف كذلك إلى تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم في سوق العمل. [2]

ويلتزم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل ودفع أجور المستفيدين من هذه العملية وفق ما يعادل 6000دج للجامعيين و4500 بالنسبة للتقنين السامين خلال المرحلة الأولى لمدة سنة وابتدءًا من سنة 2004 عرف

[1] المرسوم 98-402، المؤرخ في 2 ديسمبر1998، المتضمن الإدماج المهني لضمان الحاملين لشهادات التعليم العالي والمهنيين الساميين،، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 91 بتاريخ 06 ديسمبر 1998.

[2] منشور رقم 08 مؤرخ في 20 جوان عام 1998 يتعلق بإجراءات تطبيق جهز الإدماج المهني للشباب في اطار عقود ما قبل التشغيل، الصادر عن وزارة العمل والحماية الاجتماعية .

هذا الجهاز إعادة تثمين الأجور الذي انتقل مبلغهم من 6000دج إلى 8000 دج شهريًا بالنسبة للجامعين ومن 4500دج إلى 6000دج شهرياً بالنسبة للتقنيين الساميين.

4- برنامج القرض المصغر

دخل هذا الجهاز حيز التنفيذ سنة 1999 ويعتبر أداة لمكافحة الفقر والبطالة ذلك أنه موجه لكل شخص عاطل عن العمل، يتراوح سنه بين 18و 60 سنة وهو يتمثل في منح قرض بنكي لدعم عملية إنشاء نشاط يختاره صاحب الطلب، ويتراوح المبلغ الممنوح بين 50000 و350000 بنسب فوائد منخفضة وتقوم وكالة التنمية الاجتماعية بتسيير القروض المصغرة حيث تقوم بتنسيق البرامج وضبط الإجراءات ومنح قرار المطابقة الذي يسمح للمقاول بتقديم مشروعه للبنك كما أنها تقوم بدور الوسيط بين الخزينة العمومية والبنوك، وتتدخل الهيئات التالية وفق المخطط التالي: [1]

- ✓ تقوم مديرية تشغيل الشباب باستقبال المرشحين ومساعدتهم في تكوين الملف وتلعب دور الوسيط بين المرشح ووكالة التنمية الاجتماعية.
- ✓ تقوم الوكالة الوطنية للشغل باستقبال المرشحين وتوجيههم نحو مديريات تشغيل الشباب.
- ✓ تقوم مديرية الشؤون الاجتماعية بتحديد المشاريع المؤهلة للاستفادة من القروض المصغرة التي تمنحها البنوك.
- ✓ يقوم الصندوق الوطني للمكافحة البطالة بتسيير صندوق التأمين من الأخطار الناجمة عن هذه القروض مع منح الضمانات.

ثالثا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

إن ارتفاع مستوى البطالة نتيجة تطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي الذي نتج عنه ضعف مستوى الاستثمار وخاصة العمومي ونقص التشغيل وزيادة الطلب على العمل، والتقليص المتزايد للعاملين مضافًا إليه البطالة التقنية الناجمة عن غلق المؤسسات العمومية حيث تقلص الشغل الدائم.

[1] شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2004 ، مذكرة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004، ص 103.

يعتبر هذا الصندوق الأول على مستوى العربي، والثاني على المستوى الإفريقي بعد جنوب إفريقيا وجاء الصندوق بإضافات جديدة تتمثل في تعبة البطالين المترقيين عن طريق مستشارين منشطين يكمن دورهم في تعبئة البطال المرقى حول المسار الذي ينتظره وتقوية كفاءاته البشرية وقدراته الذهنية.

إن فكرة التشغيل بموجب هذا الصندوق أنها تحافظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل والمساهمة في التقليل من حده البطالة، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية.

فهذا الصندوق يحوز كفاءات وقدرات مالية في مجال التسيير وقد أصبح بصفة طبيعة بمثابة آلية عمومية لمحاربة البطالة للفئة الشبانية 35-50 سنة والتي لم يوجد لها حل من طرف إجراءات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وذلك بعامل السن، فبعد تعويضات العمل الذين فقدوا مناصب شغلهم لأسباب اقتصادية تمكن الصندوق من تقديم المساعدة عبر التكوين المستمر لهؤلاء العمال إضافة إلى إيجاد مراكز البحث عن الشغل ومراكز المساعدة على العمل ومراكز دعم العمل الحر ومنظمة لأطوار التكوين والتكييف وآليات مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات.[1]

رابعا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

هي هيئة ذات طابع خاص، يتابع نشاطها وزير القطاع، أنشأت هذه الوكالة سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 6 سبتمبر 1996، وهي تعد بمثابة جهاز لدعم تشغيل الشباب، باعتبار ذلك يشكل أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري وتسعى هذه الوكالة إلى تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات، وإلى تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

فهذا الجهاز موجه لفئة الشباب البطال من أصحاب المبادرات الذين يظهرون استعدادًا وميولا للاستثمار في مؤسسة مصغرة، ويملكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه ولديهم كذلك الاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع، كما أن أعمارهم تتراوح ما بين 19 و 35 سنة.

[1] مدني بن شهرة مرجع سبق ذكره، 294.

أما بالنسبة للمهام الموكلة لهذا الجهاز، فهي تتمثل فيما يلي:[1]

- ✓ تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات المتعلقة بإنشاء مؤسسات مصغرة.
- ✓ تمكين المستثمرين أصحاب المبادرات من فهم واستيعاب القوانين المتعلقة بممارسة نشاطهم وهذا عن طريق تفعيل وظيفة الإعلام والاتصال.
- ✓ إعلام أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم، والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة .
- ✓ ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تعتبر الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تابعة مباشرة لرئيس الحكومة، حيث يقوم وزير المساهمات وتنسيق الإصلاحات بمتابعة مجمل نشاطات الوكالة من مهام الوكالة في إطار الاستثمار، وبالتعاون مع الإدارات والتنظيمات المعنية القيام بما يلي:

- ✓ ضمان ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية .
- ✓ استقبال، إعلام ومساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين في إطار تنفيذ المشاريع.
- ✓ منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- ✓ تسهيل استكمال شكليات إنشاء المؤسسات وتحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزي.[2]

خامسا: برامج دعم النمو الاقتصادي

قد اتسمت السياسة الاجتماعية المعتمدة خلال التسعينيات بانخفاض النفقات العمومية وإنشاء أجهزة مؤقتة وعدم مرافقتها بنمو اقتصادي، مما أدى إلى عجز هذه السياسة ماليًا نظرا لارتفاع عدد المحتاجين، لكن ابتدءًا من سنة 2000 ومع ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وتحسن مداخيل الدولة، تدعمت الأجهزة السابقة ببرنامج الإنعاش الاقتصادي حيث يهدف إلى رفع وتيرة النمو وخفض نسب البطالة.

[1] الداوي الشيخ، تحليل هياكل وبرامج التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر، جامعة الجزائر، 25-26 جوان، ص- ص 90-91.

[2] عقيلة خرباشي، سياسة التشغيل في الجزائر بين الحماية الاجتماعية والتضامن الوطني، مجلة دراسات اقتصادية ، مركز البصيرة، العدد 16، الجزائر ، 2010، ص 32.

1- محتوى برنامج دعم الإنعاش

شرعت الحكومة الجزائرية سنة 2001 نتيجة للوضعية السابقة الذكر في تطبيق برنامجاً لدعم النمو الاقتصادي، خصص له غلاف مالي قدر 525 مليار دج على امتداد أربع سنوات من 2001 إلى غاية 2004 مدعمًا برنامج آخر مكمل لدعم النمو الممتد من 2005 الى2009 ورصد له 50 مليار دولار.

الهدف من برنامج الإنعاش الاقتصادي هو تفعيل الطلب الكلي وترقية الأنشطة التي بإمكانها توفير مناصب الشغل وتهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني وفق التحولات التي تميز المسار التنموي، وبالتالي الربط بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي بحيث يرتكز البرنامج الإنعاش الاقتصادي على المحاور التالية:

- ✓ مكافحة الفقر.
- ✓ إنشاء مناصب الشغل.
- ✓ التوازن الجهوي وإعادة إحياء بعض المناطق.

2- تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وآثاره على التشغيل

ساهم هذا المخطط بامتصاص البطالة، بحيث منذ انطلاقه سمح بإنشاء 751812 منصب شغل منها 464930 منصب دائم و 292882 منصب مؤقت، وقد استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر بحيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004 منها 96 % مؤسسات خاصة وهذا العدد يفوق عدد المناصب الشغل التي كانت متوقعة من هذا البرنامج خلال الفترة 2001-2004 والمقدر ب 713150منصب شغل وبالتالي هذا البرنامج قد حقق أهدافه في مجال التشغيل وبزيادة قدرها 38662 منصب شغل عن المتوقع.

من نتائج تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر تفاقم مشكلة البطالة التي وصلت نسبتها إلى أكثر من 26% حيث نجد أن مصدر البطالة يكمن 52 % في القطاع العمومي و 48% في القطاع الخاص وذلك كنتيجة حتمية لتراجع مخصصات الاستثمار وترشيد الإنفاق العام مما جعل الجزائر تنظر في إعادة نشاطها الاجتماعي وهكذا عملت من أجل التخفيف من الانعكاسات السلبية المتمخضة خاصة عند تحرير الأسعار وتقليص عدد المستخدمين وأثارها على القوة الشرائية ومدخول الفئات الاجتماعية المحرومة

المطلب الثالث: أفاق التشغيل في الجزائر

سنتطرق في هذا العنصر إلى تصور التشغيل في بلادنا للسنوات القادمة في ظل متغيرات الساحة الاقتصادية الراهنة.

أولا: فرضيات التنبؤ

تختلف فرضيات التنبؤ باختلاف الأطراف المكلفة بذلك، سواء تعلق الأمر بالحكومة وأجهزتها أو الهيئات المستقلة عنها لكنها تسعى دائما إلى تقدير العمالة المستقبلية وتندرج هذه الفرضيات فيما يلي:

1- الإطار العام

ويتضمن مجموعة من الفرضيات لتحديد الأفاق المستقبلية للتشغيل للحد من البطالة ونختصر هذا الإطار فيما يلي :

- ✓ تطور الإنتاج الداخلي الخام بوتيرة بطيئة على المدى المتوسط وتبدأ في التسارع على المدى الطويل.
- ✓ أن يكون معدل الإنتاج الداخلي الخام أكبر من معدل تطور الفئة النشيطة والذي يصل إلى 4% سنويا في المتوسط.
- ✓ الوصول إلى استقرار اقتصادي يتطور بطريقة تسمح برفع حجم الاستثمارات التي من شأنها خلق مناصب شغل جديدة.
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار الموارد المالية الضرورية لتغطية تكلفة إنشاء مناصب العمل من خلال ترشيد النفقات العمومية وتخصيص جزء منها لتوفير مناصب متزايدة من سنة لأخرى.
- ✓ ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص ليكون قادرا على استحداث مناصب شغل جديدة.

2-الفرضيات المعتمدة

وتتمثل في ثلاثة جوانب وهي:

أ- تتوقع الوزارة المنتدبة للتخطيط في المدى المتوسط إلى إمكانية رفع نسبة النمو السنوي للتشغيل بوتيرة 3% مما يسمح بتثبيت البطالة عند مستواها الحالي في انتظار انتعاش الاستثمارات الوطنية.

ب- لقد وضع المخطط الوطني لمكافحة البطالة مجموعة من الفرضيات للوصول بمعدلها إلى 14% خلال سنة 2010 واعتمد في ذالك على ما يلي:

- ✓ زيادة الناتج الداخلي الخام بنسبة 4%.

- ✓ استمرار الشغل غير الرسمي في احتواء 31% من السكان.
- ✓ تطور العمل الرسمي خارج الإدارة بنفس وتيرة العمل الرسمي أي 2.8% سنويا.
- ✓ استقرار معدل تطور السكان القادرين على العمل عند 4%.
- ✓ ثبات مرونة العمل الرسمي خارج الإدارة للناتج الداخلي الخام عند 0.7%.
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار تكلفة إنشاء منصب العمل الواحد لمختلف القطاعات اعتمادا على أسعار سنة 1996م.

ج- يربط الخبراء الدوليين تقديرات التنبؤ فيما يتعلق بتوسيع دائرة التشغيل وتخفيض معدلات البطالة، بمدى تطور معدل النمو الاقتصادي واستقرار الأجور الحقيقية وضرورة رفع معدل النمو، مع الأخذ بعين الاعتبار استقرار الأجور الحقيقية.

3- مناصب الشغل المنتظرة:

كان للمخطط الوطني للبطالة طموحا في أهدافه وتقديراته، إلا أنه يصعب تحقيق ذلك في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسة السائدة حاليا، من حيث توفير شروط انطلاق التنمية الاقتصادية الطموحة، التي تعتمد على الاستقرار السياسي لتوفير مناخ ملائم للاستثمار المحلي والأجنبي، والذي من شأنه أن يوفر الغلاف المالي القادر على تغطية تكاليف البرامج، بشرط أن تخضع أساليب القطاعات الاقتصادية إلى صرامة أكثر واعتماد المعايير العلمية والمحاسبية وتقنيات مراقبة التسيير بها، بالموازاة مع ذلك فانه من الضروري تفعيل دور سياسة التشغيل في الجزائر والتي ظلت غائبة في اغلب الأحيان، إذا أنها اعتمدت على تسيير أزمة البطالة بتبني طرق وقائية ظرفية عن طريق إجراءات وقرارات غير ثابتة وتتغير الحكومات والأشخاص القائمين عليها.

وتراهن الجزائر في المستقبل على مشروع المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وكذا تسهيل عملية تمويل مشاريع الشباب في إطار برنامج القرض المصغر وبالرغم من ذلك يبقى هذا البرنامج بعيدا عن الطموحات والتطلعات المنتظرة للتخفيف من شدة البطالة ولعل السبب يعود إلى مايلي:

- ✓ سوء التأطير الذي تواجهه التعاونيات الشبابية.
- ✓ انعدام التجربة لدي الشباب الذين استفادوا منه.
- ✓ التوجه نحو المشاريع الغير الإنتاجية (الخدمية) سعيا وراء تحقيق الربح في أسرع وقت ممكن.

والجدول التالي يبين مناصب الشغل المنتظرة في الجزائر لأفاق سنة 2025.

جدول رقم (14) يبين مناصب الشغل المنتظرة في الجزائر لأفاق سنة 2025.

السنة	2005	2010	2015	2020	2025
الذكور	48.3	50.7	51.1	50.4	49.6
الإناث	8.8	11.1	13.5	16.1	18.9
النسبة	28.8	30.9	32.3	33.25	34.25

Source : bachier boulahbal. Besoins sociaaux à lhorizon 2025 lAlgèrie de chemin dècombre 2008. P7

4- إمكانية استحداث وظائف جديدة

إن التصور المستقبلي لعالم الشغل والبطالة في الجزائر عليه أن يراعي النقاط التالية على سبيل المثال لإمكانية استحداث مناصب شغل جديدة[1]:

- ✓ ضرورة إعادة التفكير في دور الدولة بالموازات مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.
- ✓ إنشاء وظائف جديدة عن طريق تكثيف مبادرات الجماعات المحلية، وإصلاح نظم حماية الشغل.
- ✓ العمل على تنمية الاستثمارات التي لا يمكن للقطاع الخاص دخولها ،بالإضافة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشغيل كل أشكال التشغيل الذاتي.
- ✓ ضرورة تبني سياسة تشغيل طويلة المدى تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات الضرورية.

[1] قانون المالية التكميلي لسنة 2001

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى تحليل نظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ومراحل تطبيقها ومدى تأثيرها على البطالة، أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد قمنا دراسة مختلف برامج الاستقرار الاقتصادي وأثرها على مستوى التشغيل أما المبحث الأخير فتطرقنا أسباب البطالة بالإضافة إلى أجهزة التشغيل وأفاقة في الجزائر.

الفصل الثالث

الدراسة القياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في الجزائر

تمهيد

بعد الدراسة النظرية لظاهرة البطالة ودراسة واقعها في الاقتصاد الجزائري في الفصلين الاول والثاني، سنحاول أولا في هذا الفصل الثالث تقديم إطار نظري خاص بالاقتصاد القياسي، من حيث مفهومه، أهدافه، ومنهجية البحث فيه، ودراسة نماذج الانحدار الخطي سواء البسيط أو المتعدد، ويتضمن أيضا جانب تطبيقي في محاولة بناء نموذج لدراسة تأثير بعض المتغيرات على معدل البطالة، وذلك استخدام الطرق القياسية و الاحصائية التي تعتبر وسيلة هامة في تحليل الظواهر الاقتصادية، وفي هذا السياق يتم أولا تحديد أو الكشف عن المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على البطالة وصياغة النموذج وتقديره، ثم الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية، وتحليل نتائج خلال الفترة الممتدة 1970 الى2016.

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد القياسي

من خلال هذا المبحث سنحاول إعطاء لمحة عن الاقتصاد القياسي من خلال التطرق الى مفهومه وأهدافه ومنهجية البحث فيه وعلاقتة بالعلوم الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي وأهدافه

يهتم الاقتصاد القياسي بتحليل الظواهر الاقتصادية وصياغة الفرضيات الاقتصادية بعبارات رياضية بحيث يمكن اختبارها إحصائيا، وهو يشكل أساسا لقسم كبير من النظريات الخاصة بالاقتصاد والأعمال، ويستخدم الاقتصاد الرياضي لإبراز عوامل وطبيعة الارتباط والعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية مثل التكاليف والأسعار وسواها وتأثيرها على بعضها البعض.

أولا: نبذة تاريخية عن الاقتصاد القياسي

يعد علم الاقتصاد علما حديث النشأة نسبيا إذا ما قارناه مع العلوم الاقتصادية الأخرى، فعلى الرغم من المحاولات التي ظهرت في القرن التاسع عشر والتي كانت ذات طابع اقتصادي قياسي، كعمل الإحصائي الألماني إنغل (1821-1896) الذي وضع قوانينه الخاصة بالدخل والاستهلاك في ضوء بيانات ميزانية الأسرة، كما استعمل مصطلح الاقتصاد القياسي أول مرة من طرف الاقتصادي النرويجي فريش .

كما تم إنشاء جمعية الاقتصاد القياسي Econometric سنة 1930م[1]، ومن ثم إصدار المجلة الدورية Econometrica سنة 1933م، حيث نشر رانكر فريش في هذه المجلة مقالا حدد فيه الإطار والطرائق التي تستخدم في الاقتصاد القياسي[2]، وقد أكد فيها على أن النظرية الاقتصادية والطرائق الإحصائية والعلوم الرياضية هي الأركان الرئيسية في الاقتصاد القياسي.

[1] تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999، ص 2.

[2] وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون، ،أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، عمان، الطبعة الأولى،2006، ص21.

ثانيا: بعض تعريفات الاقتصاد القياسي

1- الاقتصاد القياسي: هو تطبيق الطرق الإحصائية التقييم العملي للعلاقات الاقتصادية، يستخدم تحليل الاقتصاد القياسي على نطاق واسع في الاقتصاد الدولي لتقدير أسباب وآثار التجارة الدولية وأسعار الصرف وحركات رأس المال الدولية.

2- الاقتصاد القياسي: هو أحد فروع علم الاقتصاد، ويهتم بقياس وبتحليل الظواهر الاقتصادية الواقعية تحليلاً كميا مستخدما في ذلك:

- ✓ النظرية الاقتصادية.
- ✓ الإحصاء الرياضي والاقتصادي.
- ✓ أساليب الاستقراء الإحصائي المناسبة وذلك بهدف تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة من ناحية، والمساعدة في رسم السياسات واتخاذ القرارات والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل من ناحية أخرى.

3- ويمكن اعتبار الاقتصاد القياسي: على أنه التطبيق العملي لكل من النظريات الاقتصادية والاقتصاد الرياضي، وذلك من خلال توظيف محتوى النظريات الاقتصادية والعلاقات الرياضية على الظواهر الاقتصادية في أرض الواقع، ومن هنا تبرز أهميته القصوى لكل طالب أو باحث اقتصادي.

والمتتبع للدراسات والأبحاث في مجال الاقتصاد المنشورة في المجلات العلمية المحلية والدولية لا يكاد يجد دراسة أو بحث خالية من تطبيقات الاقتصاد القياسي، والمتعارف عليه اليوم أن من لا يعرف فن الاقتصاد القياسي فإنه لا يعد اقتصادياً بالمفهوم المعاصر.

ثالثا- أهداف الاقتصاد القياسي

تعتبر العناصر التالية من أهم الأهداف الرئيسية للاقتصاد القياسي:

1- اختبار النظرية الاقتصادية

قام الاقتصاديون ببناء النظرية الاقتصادية على مجموعة من الفرضيات وتم استخدام فيها السببية والتحليل المنطقي لدعم نظرياتهم وإثباتها من واقع الظواهر الاقتصادية المدروسة، وبدون محاولة اختبار صحة تلك النظريات

واتساقها، لهذا يهدف الاقتصاد القياسي إلى اختبار مدى صحة تلك النظرية عن طريق التقييم والتحليل للوصول إلى قيم عددية لاختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوكية المتغير التابع.[1]

2- اتخاذ القرارات ورسم السياسات

يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره للصيغ وأساليب مختلفة لتقدير قيم تلك المعلمات التي تساعد في عملية المقارنات، واتخاذ القرار المناسب.[2]

3- التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية

يقوم الاقتصاد القياسي على إيجاد القيم العددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية التي تساعد متخذي القرار في رسم السياسات والتنبؤ عن اتجاهات هذه المتغيرات مستقبلا.[3]

المطلب الثاني : علاقة الإقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى

يرتبط الاقتصاد القياسي بثلاث أنواع من العلوم، و هي:

- ✓ الإحصاء.
- ✓ الرياضيات.
- ✓ النظرية الاقتصادية.

حيث تتكامل هذه الفروع من أجل توفير قيم عددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية المختلفة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أولا:الاقتصاد القياسي والإحصاء

ينقسم الإحصاء إلى إحصاء اقتصادي وإحصاء رياضي، ويختلف كل منهما عن الاقتصاد القياسي، فالإحصاء الاقتصادي يتناول الجانب الوصفي الذي يتعلق بجمع بيانات واقعية عن المتغيرات الاقتصادية،

[1] وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل،مرجع سبق ذكره، ص28.

[2] حسين علي بخيت وسحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي، دار الايزوري، عمان، الأردن،2007، ص 20.

[3] وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل ، مرجع سبق ذكره، ص 28.

وجدولتها ومحاولة وصف التطورات الحاصلة فيها خلال فترة زمنية معينة، واشتقاق بعض العلاقات بين المتغيرات بدون اللجوء إلى تقيم المتغيرات الاقتصادية.[1]

في حين نجد الاقتصاد القياسي يستخدم البيانات التي يقدمها الإحصاء الاقتصادي في قياس تلك المعلمات الاقتصادية إضافة إلى ذلك يقدم تفسيرًا للتغير في سلوك المتغيرات الاقتصادية مستخدمًا هذه المتغيرات.[2]

أما عن الإحصاء الرياضي فهو يقوم باستخدام طرق تقييم مؤشرات التغيرات الاقتصادية التي تم الحصول عليها من التجارب المختبرية، بعد تثبيت العوامل المؤثرة بها، في حين يبحث التحليل الإحصائي في الوسائل المناسبة لتقييم العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية غير المحددة وغير المختبرة.

يستخدم الاقتصاد القياسي الطرق الإحصائية بعد تكيفها مع المشاكل والعلاقات الاقتصادية التي تتحول إلى الطرق القياسية تتلاءم مع طبيعة العلاقات الاقتصادية بعد إدخال العنصر العشوائي عليها ويهتم بالمتغيرات العشوائية المحددة باستخدام العينات العشوائية.

ثانيا: الاقتصاد القياسي والرياضيات

يمثل الاقتصاد الرياضي الانعكاس الكمي للعلاقات الاقتصادية التي تتناولها النظرية الاقتصادية ولهذا فهما متطابقان، فكل منهما يعكس ويقيس العلاقات الاقتصادية بصورة كمية وبصورة لفضية وكلاهما علم دقيق ليس للعنصر العشوائي مكانًا بينهما.

لكن الاقتصاد الرياضي لا يهتم بقياس معلمات العلاقات الاقتصادية بل يتناولها على أنها معطاة أو مستخرجة بطرق إحصائية أو قياسية، كما يوجد في هذا الأخير العنصر العشوائي، لأنه في الرياضيات لا يوجد عنصر عشوائي إن كان ذلك في منحنى أو دالة، حيث لا مجال لانحراف المشاهدات الظاهرة عن القيم المعتمدة، الفرق بينهما إن وجد فيمثل العنصر العشوائي[3].

[1] وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005 ص4.

[3] وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون،مرجع سبق ذكره ،ص 25.

ثالثا:الاقتصاد القياسي و النظرية الاقتصادية

يعتبر الاقتصاد القياسي انعكاس كمي للنظرية الاقتصادية اللفظية، فهو لا يختلف عن النظرية الاقتصادية إلا في تقنية تعبيره عن العلاقات الاقتصادية بين الظواهر وتحويلها إلى علاقات كمية يمكن قياسها بالتقنيات الرياضية والإحصائية، فالتعابير اللفظية لا يمكن التعبير عنها عددياً إلا عبر تحويلها.[1]

المطلب الثالث: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي

يهتم الاقتصاد القياسي بقياس معلمات النموذج المستخدم في التقدير والتنبؤ، وهذا يتطلب إتباع منهجية معينة في البحث لأن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية سببية أي بمعنى أن التغير في بعض المتغيرات يحدث أثرًا في المتغيرات الأخرى، وتمر عملية بناء النموذج على المراحل التالية:

أولا: المرحلة الأولى مرحلة تعيين النموذج

تعد مرحلة صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، ويتم صياغة النموذج انطلاقاً من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير فيما بينها.

من أجل تحديد أنسب الصيغ الرياضية التي تعبر عن هذه العلاقة بين هذه المتغيرات تعبيرا دقيقا يجب إتباع الخطوات التالية:

1- إجراء تحليل تمهيدي بتعريف الظاهرة الناتجة أو المفسرة y ثم تحديد العوامل المؤثرة فيها.

2- التأكد من أن هناك علاقة جدلية واضحة بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها.

3- جمع المعومات الأولية مثل جمع المعطيات عن كل العوامل المرتبطة بالظاهرة المدروسة.

4- اختيار أنسب صيغ الرياضية التي تتلائم مع الشكل الانتشاري فقد تكون العلاقة خطية أو غير خطية، في شكل معادلة من الدرجة الثانية أو ثالثة، معادلة واحدة أو عدة معادلات.

5-بعد استكمال تحديد النموذج الرياضي، يتم إدخال المتغير μ_i لتقدير الأخطاء المعيارية للمعادلة ولصياغة النموذج القياسي.

[1] وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون،مرجع سبق ذكره، ص 24.

ثانيا: المرحلة الثانية تقدير النموذج

في هذه المرحلة يتم معالجة البيانات المتوفرة واستخراج قيم المعلمات والمتغير العشوائي وتحويل الدالة إلى معادلات رياضية وتقديرها بقيم عددية، و تتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

1- تجميع البيانات: يتم تجميع البيانات التي تكون في إما شكل سلاسل زمنية تعطي قيم المتغيرات في فترات زمنية متتالية، أو بيانات مقطعية تعطي قيم معلومات عن المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بوحدات اقتصادية مختلفة في نقطة زمنية معينة، أو قد تكون بيانات مقطعية زمنية تحتوي على بيانات السلسلة الزمنية وعلى البيانات المقطعية في نفس الوقت، إضافة إلى وجود بيانات أخرى، أين توجد بعض المتغيرات النوعية التي تؤثر على المتغير التابع ويتم تكميمها بإعطائها قيماً عددية عادة ما تكون الصفر أو الواحد الصحيح وتعرف بالمتغيرات الصورية أو ما يسمى بالمتغيرات الصماء.[1]

2- اختيار طريقة القياس المناسبة

تتعدد الطرق القياسية التي يمكن استخدامها في قياس العلاقات الاقتصادية، ومن بين تلك الطرق نجد طريقة المربعات الصغرى وهي أشهر طريقة والأكثر استعمالا.[2]

ثالثا:لمرحلة الثالثة اختبار النموذج المقدر

بعد تقدير المعلمات لابد من تقييم تلك المعطيات واختبار دقة تقديرها باستخدام الوسائل والأدوات والوسائل الاحصائية وهناك ثلاث معايير أساسية التي تأخذ كأساس لعملية التقييم:

- ✓ معايير اقتصادية.
- ✓ معايير إحصائية.
- ✓ معايير القياسية.

1- معايير اقتصادية: تتحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، وتتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة.

2- معايير إحصائية: تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية بالتقديرات الخاصة بمعلمات النموذج.

---

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 23.

[2] حمودي حاج صحراوي، قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية باستعمال النماذج القياسية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007 ،ص 217.

3- معايير قياسية : هدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة في الواقع، حيث أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار المعايير الإحصائية نفسها، لهذا سميت باختبارات من الرتبة الثانية ومن بين هذه المعايير نجد معايير الارتباط الذاتي، ومعايير الامتداد الخطي المتعدد، ومعايير التعرف، ومعايير الثبات التباين وغيرها.

رابعا: المرحلة الرابعة التنبؤ

هي اخر مرحلة من مراحل بناء النموذج يتم تطبيق النتائج التي تم التوصل لها على الواقع واستخدامها في عملية التنبؤ، و يمكن توضيح منهجية البحث في الاقتصاد القياسي كما هو مبين في الشكل:

شكل رقم (4) منهجية البحث في الاقتصاد القياسي

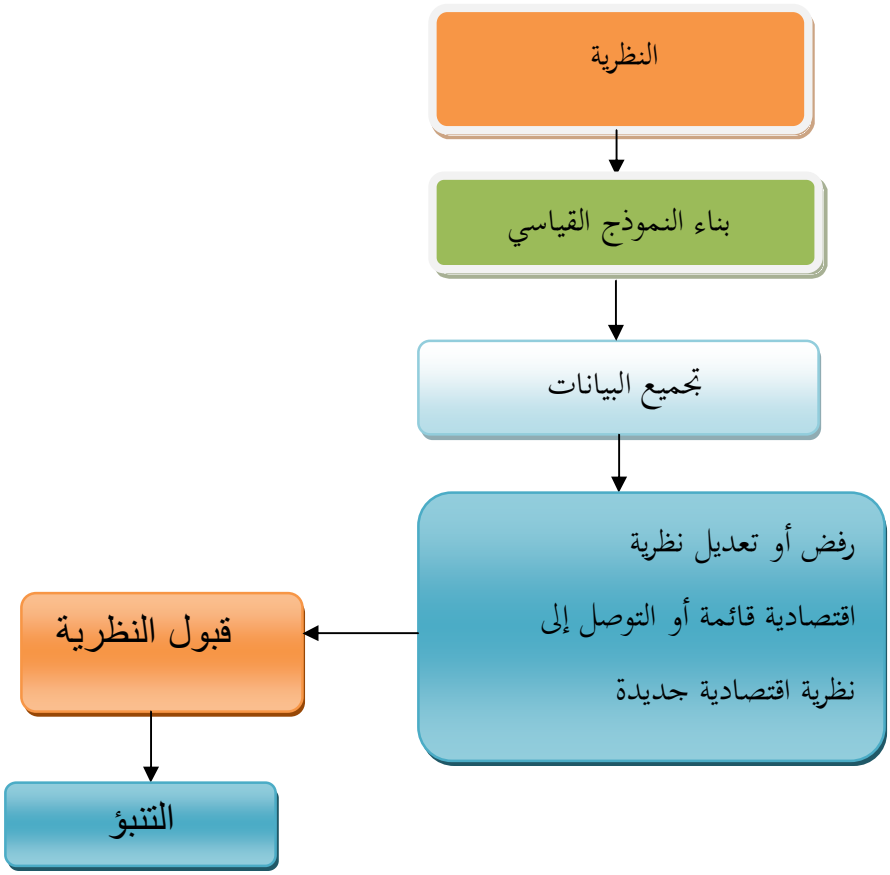

المصدر: حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن،2007، ص 20.

المبحث الثاني: نماذج الانحدار البسيط والمتعدد

تنقسم نماذج الانحدار بصفة عامة الى قسمين نماذج الانحدار البسيط، ونماذج الانحدار المتعدد، فالنسبة الى نموذج الانحدار البسيط فهو عبارة عن نموذج يتكون من متغير مستقل واحد، قد يكون هذا خطي إذا كانت العلاقة بين المتغيرين المدروسين معبر عنها في شكل معادلة خط مستقيم، ويكون غير خطي إذا كانت العلاقة من نوع آخر، أما نموذج الانحدار المتعدد هو تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

المطلب الأول: نماذج الانحدار البسيطة

يعتبر الانحدار الخطي البسيط أبسط أنواع نماذج الانحدار، بحيث يوجد العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها باستخدام هذا الأسلوب، مثل علاقة الإنفاق الاستهلاكي والدخل المتاح، وعلاقة الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها، وأيضا مستوى البطالة مع معدل التضخم.

أولا: مفهوم نموذج الانحدار الخطي البسيط

هو نموذج قياسي يصف العلاقة الخطية بين المتغيرين التابع y_i والمتغير المستقل x_i ويأخذ الشكل الرياضي التالي: $y = \alpha + bx_i + u_i$ ويمكن كتابته بالعلاقة العامة $y = f_{(x)} + \mu$

حيث:

y: المتغير التابع.

x: المتغير المستقل.

μ: الحد العشوائي أو حد الخطأ.

$\alpha\ b$: معلمات النموذج.

يعود إدخال حد الخطأ μ_i أو كما يطلق عليه بعنصر التشويش أو خطأ المعادلة ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:[1]

[1] مكي علي، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 17.

- ✓ حذف أو إهمال بعض المتغيرات الاقتصادية.
- ✓ صعوبة التنبؤ بسلوك الأفراد فتصرفاتهم تتخذ طابع عشوائي.
- ✓ خطأ صياغة الشكل الرياضي للنموذج.
- ✓ خطأ في تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية.

1- فرضيات النموذج الخطي البسيط

لتقدير العلاقة بين المتغيرات بالدقة المرغوبة من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط، فإن الأمر يتطلب فروضًا علمية واجبة التحقق، تتمثل فيما يلي: [1]

أ- توزيع حد الخطأ يخضع للتوزيع الطبيعي

$$u_i \sim N(0.\delta^2)$$

بمعنى: μ_i هو متغير عشوائي حقيقي، أي أن كل قيمة من قيم في فترة زمنية تعتمد على الصدفة.

ب- عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء المرتكبة:[2]

$$cov\,(u_i u_j) = E(u_i u_j) = 0 \quad j \neq i$$

ج- تجانس تباين الأخطاء:

$$var(u_i) = \mathrm{E}\left(\mathrm{ui} - \mathrm{E}(\mathrm{ui})\right)^2$$

$$E(u_i^2) = \delta^2$$

ويعني هذا ان قيم التباين u_i حول متوسطها يكون ثابت في كل فترة زمنية بالنسبة لجميع قيم المتغير المستقل.

[1] عوض منصور عزام صبري، مبادئ الاحصاء ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 229.

[2] أموري هادي كاضم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2002، ص 12.

2- تقدير معاملات النموذج الخطي البسيط

هنالك عدة طرق لتقدير أو حساب نموذج الانحدار الخطي البسيط وكل الطرق تعتمد على حساب قيم معاملات، إلا أن أبرزها وأكثرها شيوعًا هي طريقة المربعات الصغرى، وقد شاع استخدام هذه الطريقة في التحليل والبحوث الإحصائية والقياسية انطلاقًا من المعالجة الرياضية لدالة الهدف لنموذج الانحدار الخطي البسيط.

أ- أسباب استخدام طريقة المربعات: من بين أسباب الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى ما يلي

- ✓ سهولة حساب القيم العددية لهذه المقدرات.
- ✓ منطقية النتائج المستخلصة بطريقة المربعات الصغرى.
- ✓ معظم الأساليب القياسية مبنية على طريقة المربعات الصغرى باستثناء طريقة المعقولية العظمى.

ب- خصائص مقدرات المربعات الصغرى: إن معلمات النموذج القياسي المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى تتميز بالخصائص الإحصائية التالية:

- ✓ **خاصية عدم التحيز :** التحيز هو ذلك الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها، فإذا كان هذا الفرق يختلف عن الصفر نقول عن ذلك المقدر بأنه متحيز.
- ✓ **أفضل مقدر خطي غير متحيز BLEU:** تنطلق هذه الفكرة من نظرية غوس Gauss-Markov والتي تقول من بين المقدرات الخطية وغير المتحيزة تكون مقدرتي المربعات الصغرى العادية b وa أفضل مقدرتين خطيتين وغير متحيزتين حيث أن لها تباين أقل ممكن مقارنة مع بقية المقدرات الخطية وغير المتحيزة الأخرى.
- ✓ **خاصية الاتساق :** يحدث دائما عندما يكون المتغير المستقل x عبارة عن متغير تابع ومتأخر بفترة زمنية ما ونقول عن $\hat{B}$ بأنه غير متسق لـ B كلما اقترب توزيع المعاينة لـ $\hat{B}$ من القيمة الحقيقية لـ B .

3- اختبار فرضيات النموذج الخطي البسيط

يوجد نوعان من الاختبارات في الاقتصاد القياسي، اختبارات إحصائية وأخرى قياسية وسنعتمد في تقييم معلمات النموذج الخطي البسيط على الاختبارات الإحصائية وتتمثل في اختبارات معنوية لقياس درجة الثقة في المعلمات المقدرة من العينة كأساس جيد للوصول إلى معلمات المجتمع من خلال اختبار قيمة t واختبار احصائية

F حدود الثقة لمعلمات الانحدار، واختبار جودة الارتباط للحكم على مدى المقدرة التفسيرية للنموذج بواسطة R^2

أ- اختبار المعنوية

✓ **معامل التحديد البسيط R^2**

يشير معامل التحديد إلى النسبة المئوية بين التغير الكلي في المتغير التابع (y) التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغير المستقل.

$$R^2 = \frac{\sum(\hat{Y}_i - \bar{Y})^2}{\sum(Y - \bar{Y})^2}$$

✓ **اختبار فيشر F**

يستخدم في تقييم جودة النموذج تتمثل معادلة الانحدار المقترحة واختبار موضوعية معامل التحديد يتمثل ذلك في اختبار الفرضية (H_0) لمقياس فيشر حول المعنوية الاحصائية لمعادلة النموذج المقترح ومدى موضوعية قيمة معامل التحديد المتحصل عليها فرضية ان يكون F=1 من اجل ذلك نقوم بمقارنة القيمة الفعلية F_{cal}و القيمة المجدولة F_{tab} المستخرجة من جدول إحصائية فيشر وقيمة F الفعلية تستخرج من العلاقة التالية:

$$F_{cal} = \frac{R^2 \ (n-m-1)}{(1 - R^2)m}$$

حيث أن:

m هو عدد المتغيرات المستقلة.

n هو عدد المشاهدات.

R^2 هو معامل التحديد.

إذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة المجدولة فيتم رفض الفرضية الصفرية (H_0).

✓ **اختبار ستودنت**

ولأجل اختبار ما إذا كانت $b = 0$ $a = 0$ أولا يستخدم اختبار (T) عند مستوي معنويه معينة ودرجة حرية (n_2) والصيغ الرياضية لهذا الاختبار هي:

بالنسبة لـ $\hat{b}$

$$t_{\hat{b}} = \frac{\hat{b}}{\delta(\hat{b})}$$

حيث أن

$$\delta\hat{b} = \sqrt{\delta_b^2}$$

$$\delta_{\hat{b}}^2 = \frac{\delta_{ei}}{\sum x_i^2}$$

$$\delta_{ei}^2 = \frac{\sum ei^2}{n-2}$$

t : هو اختبار عند مستوى معنوية ودرجة حرية $(n-k)$ حيث n عدد المشاهدات في العينة و k هو عدد المعالم .

$\hat{b}$:القيمة التقديرية لـ b الحقيقية.

$\delta\hat{b}$:الانحراف المعياري للمعلمة المقدرة لـ $\hat{b}$.

$\delta_{\hat{b}}^2$:تباين $\hat{b}$.

δ_{ei}^2 :تباين الخطأ.

النسبة لـ $\hat{a}$

$$t_{\hat{a}} = \frac{\hat{a}}{\delta \hat{a}}$$

$$\delta \hat{a} = \sqrt{\delta_a^2}$$

$$\delta_{\hat{a}}^2 = \delta_{ei}^2 \left[\frac{1}{n} + \frac{\bar{x}^2}{\sum x_i^2}\right]$$

$$\delta_{ei}^2 = \frac{\sum ei^2}{n-k}$$

وبعد احتساب قيمة t تقارن مع قيمتها المجدولة عند درجة حرية $n-2$ ومستوى معنوية 5%و 1% لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t المجدولة ترفض فرضية العدم وتحتل الفرضية البديلة، بمعنى أن المعلمة ذات معنوية إحصائية وبالعكس في حاله كون t المحسوبة اقل من قيمتها المجدولة حيث تقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة أي عدم معنوية المعلمة المقدرة

4- التنبؤ في النموذج البسيط

إن أحد الأهداف الرئيسية لتطبيق بحث الاقتصاد القياسي هو استخدام النموذج المقدر للتنبؤ بقيمة المتغيرات التابعة استناداً إلى قيم المتغيرات المستقلة من أجل التعرف على مسار الظاهرة موضوع البحث في المستقبل، حيث يعرف التنبؤ بأنه تحليل بيانات الماضي وتطبيق نتائجها على المستقبل من خلال استخدام نموذج رياضي مناسب، أي أن $\hat{y}_i$ تستخدم في التنبؤ بقيمة y_i الجديدة و لتكن y_{t+1} في حالة الاعتماد على قيمة $\hat{x}_i$ الجديدة و لتكن x_{t+1}.

للتنبؤ أخطاء وقد ينشأ بسبب:

خطأ التقدير $Y_{t+1} - E(y_{i+1})$

خطأ المعاينة $E(y_{i+1}) _ yp_{t+1}$

وعليه فإن الخطأ الحاصل في التنبؤ عن قيمة المفردة الواحدة هو مجموع نوعين من الانحراف أي:

$$Y_{t+1} - yp_{t+1} = |Y_{t+1} - E(y_{i+1})| + |E(y_{i+1}) - yp_{t+1}|$$

مع افتراض أن قيمة المراد التنبؤ بها تقع خارج قيم x_i الموجودة في العينة أي:

$$y = \alpha + bx_i + u_i$$

المعادلة التقديرية بها: $\widehat{y_1} = \hat{a} + \hat{b}x_i$

المعادلة الحقيقية في الفترة $t+1$ هي: $yp_{t+1} = \hat{\alpha}\,\hat{b}x_{t+1}$

وعليه فان خطأ التنبؤ يكون:

$$Y_{t+1} - yp_{t+1} = \alpha + bx_{t+1} + \mu_{t+1} - \hat{\alpha} - \hat{b}x_{t+1}$$

المطلب الثاني : نموذج الانحدار الخطي المتعدد

يعتبر نموذج الانحدار الخطي المتعدد نوع من أنواع نماذج الانحدار، أما النوع الثاني فيتمثل في نماذج الانحدار البسيط، ويعتبر نموذج الانحدار الخطي المتعدد أوسع وأشمل من نموذج الانحدار الخطي البسيط، لأنه يتكون من أكثر من متغير مستقل، وفيما يلي سوف نتطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية حول هذا النموذج.

أولا:مفهوم نموذج الانحدار الخطي المتعدد وصياغة نموذجه

إن واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية مبني بشكل عام على تأثر أية ظاهرة بأكثر من متغير مستقل، وهذا ما أدى إلى الاعتماد على نماذج الانحدار المتعددة بدلا من نماذج الانحدار الخطية البسيطة لأنها تشمل على انحدار المتغير التابع y مع متغير مستقل x واحد فقط ، لذلك كان لابد من توسيع هذه النماذج لتشمل انحدار المتغير التابع y مع العديد من المتغيرات المستقلة، $x_1\ x_2\ \ldots x_k$ ويسمى هذا النموذج بنموذج الانحدار الخطي المتعدد أو العام.

يسند نموذج الانحدار المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع y_i وعدد من المتغيرات المستقلة $x_1\ x_2\ \ldots x_k$ وحد عشوائي u_i ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة ل n من مشاهدات و k من المتغيرات المستقلة بالشكل الآتي:

$$Y_i = B_0 + B_1x_{i1} + B_2x_{i2} + \ldots\ldots B_kx_{iK} + u_i$$

ومجمل هذه المعادلات تكون نموذج الانحدار الخطي المتعدد، ونوضحها في شكل مختزل كما يلي:

$$Y_1= B_0 +B_1x_{11} +B_2x_{12} +\dots\dots B_kx_{1K} +u$$

$$Y_n = B_0 +B_1x_{n1} +B_2x_{n2} +\dots\dots B_kx_{nK} +u_n$$

ويمكن استعمال هذه المعادلات في شكل مصفوفات كما يلي:

$$\begin{pmatrix} y_1 \\ \vdots \\ y_2 \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & x_{11} & x_{12} & \cdots & x_{1k} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \cdots & \vdots \\ 1 & x_{n1} & x_{21} & \cdots & x_{nk} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} B_0 \\ \vdots \\ B_n \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} u_1 \\ \vdots \\ u_n \end{pmatrix}$$

ويمكن كتابة الصيغة المصفوفية السابقة باختصار كما يلي:

$$Y_{(n\ ,1)} =x_{(n,k+1)}.\ B_{(k+1,1)} +u_{(n+1)}$$

حيث أن:

Y: شعاع عمودي أبعاده $(n\ ,1)$ يحتوي على **n** مشاهدات للمتغير التابع.

X: مصفوفة أبعادها $(n,k+1)$ تحتوي على مشاهدات المتغيرات المستقلة يحتوي عمودها الأول على قيم الواحد الصحيح ليمثل الحد الثابت.

B: شعاع عمودي أبعاده $(k+1,1)$ يحتوي على المعالم المطلوب تقديرها.

U: شعاع عمودي أبعاده $(n+1)$ يحتوي على الأخطاء العشوائية.

إن الصيغة السابقة تعبر عن العلاقة الحقيقية والمجهولة والمراد تقديرها، باستخدام الإحصاءات المتوفرة عن المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة، ومن أجل تقدير هذه العلاقة يجب تحقيق الفرضيات التالية

- ✓ وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- ✓ يجب أن يكون عدد المعلمات المطلوب تقديرها أقل من عدد المشاهدات.
- ✓ تكون قيم المتغيرات المستقلة غير عشوائية أي أنها تحتوي على قيم ثابتة.
- ✓ القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي معدومة.
- ✓ ثبات تباين المتغيرات العشوائية.

- ✓ عدم وجود ارتباط بين المتغير العشوائي والمتغيرات المستقلة،أي التباين معدوم $cov(u_i,x_{ij}) = 0$
- ✓ الأخطاء العشوائية u_i تتبع توزيعا طبيعيا.

ثانيا: طرق تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد

بعد تحديد وكتابة النموذج تأتي بعدها خطوة تقدير معلماته المتعددة، بناءا على طرق وقواعد معينة، الطريقة التي اعتمدنا عليها في عملية التقدير هي طريقة المربعات الصغرى العادية MCO، حيث يتم تقدير الشعاع B يتم بتدنية مجوع مربعات الأخطاء العشوائية أي:

$$Min \sum_{t=1}^{n} \varepsilon_t^{\,2} = Min\acute{\varepsilon}\varepsilon = Min(y - XB\acute{)}(y - XB\ ) = Mins$$

مع أن $\acute{\varepsilon}$ هو منقول الشعاع ε .

للبحث عن الحد الأدنى لهذه الدالة يتم اشتقاق S بالنسبة لB

$$\frac{\partial s}{\partial B} = -2\acute{X}Y + 2\acute{X}X\widehat{B} = 0$$

$$\widehat{B} = (\acute{X}X)^{-1}\acute{X}Y$$

ومنه يمكن كتابة النموذج المقدر بالشكل التالي

$$\hat{y}_t = \widehat{B}_0 + \widehat{B}_1 x_{1t} + \widehat{B}_2 x_{2t} + \cdots + \widehat{B}_k x_{kt} + e_t$$

حيث أن: $e_t = y_t - \widehat{\ }_t$، وهو يمثل الباقي.

1- **خصائص المقدرات:** تتميز مقدرات المربعات الصغرى العادية بالخصائص التالية

أ-خاصية عدم التحيز: وهي من أهم الخصائص الواجب توفرها وهي موضحة كما لي

$$E(\widehat{B}) = \widehat{B} + (\acute{X}X)^{-1}\acute{X}E(\varepsilon) = B$$

وحسب الفرضيات السابق فإن $E(\varepsilon) = 0$، إذن المقدر $\widehat{B}$ يتميز بعدم التحيز $E(\widehat{B}) = B$

ب- خاصية التقارب: إن مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة لمعاملات الانحدار تعطى بالصيغة التالية:

$$\gamma_{\hat{B}} = \frac{\sigma^2{}_{\varepsilon}}{n}\left(\frac{\acute{X}X}{n}\right)^{-1}$$

وعليه عندما $n \to \infty$ فان $Lim\gamma_{\hat{B}} = 0$ إذن المقدر $\hat{B}$ متقارب.

ج- أفضل مقدر خطي غير متحيز: تنطلق هذه الفكرة من نظرية Gausse Markov والتي تقول من بين المقدرات الخطية والغير متحيزة يكون مقدر المربعات الصغرى العادية $\hat{B}$ أفضل مقدر خطي غير متحيز، حيث أن له اقل تباين ممكن مقارنة مع بقية المقدرات الخطية وغير المتحيزة الأخرى.

ثالثا: تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد

يتم تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد من خلال اختبار الفرضيات التي يقوم عليها نموذج الانحدار الخطي المتعدد، ويتم ذلك بمجموعة من المعايير الإحصائية والقياسية، ويتم التركيز هنا على المعايير القياسية التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، من خلال اختبار ستودنت، فيشر، معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل، وسنتطرق إلى كل هذه الاختبارات بجزء من التفصيل في ما يلي:

1- اختبار معنوية المعالم

تستخدم إحصائية ستودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع، بعبارة أخرى يجب اختبار فيما إذا كان معامل الانحدار الخاص بهذا المتغير يختلف معنوي عن الصفر عند مستوى معنوية a محدد.

ويتم إجراء هذا الاختبار وفق العلاقة التالية: $T_{cal} = \frac{\widehat{B_j} - B_j}{SE(Bj)}$

حيث أن: $SE(\widehat{Bj}) = \sqrt{Var(\widehat{Bj})}$

$$= \sqrt{\delta^2(\acute{X}X)^{-1}}$$

$$= \delta^2\sqrt{(\acute{X}X)^{-1}}$$

تستعمل هذه الإحصائية لإجراء اختبارات الفروض لكل معلمة، وبما أن تساوي الصفر تصبح:

$$T_{cal} = \frac{\widehat{B_\iota} - \hat{B}_j}{SE(\widehat{B}j)} = \frac{\hat{B}_i}{\delta^2\sqrt{(\acute{X}X)^{-1}}} \sim T_{n-k}$$

ومن أجل هذا الاختبار نقوم بصياغة الفرضيات الخاصة بالمعلمات على النحو التالي:

فرضية العدم: $H_0 : B_i = 0$

الفرضية البديلة: $H_1 : B_i \neq 0$

إذن نقوم بحساب قيمة T_{cal} يتم مقارنتها مع قيمتها المجدولة T_{tab} لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت $T_{cal} > T_{tab}$ عند مستوى معنوية معين وعند درجة حرية (n-k) نرفض فرضية العدم أي أن $\widehat{B}j$ لها معنوية احصائية، وبالتالي فان المتغير المستقل X يؤثر على المتغير التابع Y ، أما إذا كانت $T_{cal} < T_{tab}$، نقبل فرضية العدم أي أن $\widehat{B}j$ ليست لها معنوية إحصائية وبالتالي فان المتغير المستقل X ليس له تأثير على المتغير التابع Y.

2- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

يستعمل معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F لاختبار جودة توفيق النموذج الخطي العام ولقياس القوة التفسيرية للنموذج، وبمعنى أخر اختبار المعنوية لكلية للنموذج.

أ- معامل التحديد R^2 : يشرح هذا المعامل العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة مرة واحدة، كما انه يبين العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة أخرى، يسمى عندئذ بمعامل الارتباط المتعدد، إذن معامل التحديد نعتمد عليه لمعرفة النسبة المؤوية التي تفسر بها المتغيرات المستقلة المتغير التابع،ويعرف بأنه عبارة عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية ويمكن اشتقاق صيغته باستخدام المصفوفات كما يلي

$$Y = X\hat{B} + U$$
$$U = Y - X\hat{B}$$
$$U\acute{U} = \acute{Y}Y - \hat{B}\grave{X}Y$$

إذن معادلة الانحراف الكلية تكتب من الشكل

$$\acute{Y}Y = \hat{\acute{B}}\grave{X}Y - U\acute{U}$$

حيث أن:

$\acute{Y}Y$:مجموع مربعات الانحرافات الكلية للمتغير التابع عن وسطه، ويرمز لها بالرمز SCT أي $\sum Y_i$.

$\hat{\acute{B}}\grave{X}Y$: مجموع مربعات الانحرافات المفسرة للمتغير التابع المقدر $\hat{Y}$ عن وسطه الحسابي ويرمز له بالرمز SCE

$U\acute{U}$: مجموع مربعات البواقي $\sum {e_i}^2$ ويمز لها بالرمز SCR

ومنه فان العبارة السابقة يمكن كتابتها كما يلي:

$$SCT = SCE + SCR$$

ومنه فان الصيغة الرياضية لمعامل التحديد تكتب كما يلي:

$$R^2 = \frac{SCR}{SCT} = 1 - \frac{SCE}{SCT}$$

علما أنه: $0 \leq R^2 \leq 1$

إذا كان: $R^2 = 0$: هذا يعني عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة.

$R^2 = 1$:هذا يعني وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة.

مقدر المربعات الصغرى يقوم على تدنئة مجموع مربعات البواقي كما رأينا سابقا، وبالتالي يعظم قيمة معامل التحديد R^2 ولكن هذه الإحصائية تزيد مع زيادة عدد المتغيرات الخارجية.

ب- معامل التحديد المعدل $\overline{R^2}$: والذي يأخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات المفسرة الظاهرة في النموذج، ويكتب بالعلاقة التالية: $\overline{R^2} = 1 - \frac{n-1}{n-k-1}(1 - R^2)$

حيث: $\overline{R^2} < R^2$ وإذا كان n كبير $\overline{R^2} \simeq R^2$

ج- اختبار فيشر F : يعمل اختبار فيشر على اختبار المعنوية العامة أو الشاملة لنموذج الانحدار يعني اختبار فيما إذا كانت مجموعة المتغيرات المفسرة (المستقلة) تؤثر على المتغير التابع، ومن اجل ذلك يتم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية العديمة: $H_0 \ : \ B_0 = B_1 = \cdots B_k = 0$ جميع المعاملات معدومة.

الفرضية البديلة: $H_1 \ : \ B_j \neq 0 \qquad j = 1 - k$ هناك معامل واحد على الأقل غير معدوم.

ولإجراء هذا الاختبار يتم استخدام الإحصائية التالية:

$$F = \frac{\sum \hat{Y}_i^{\,2}/k}{\sum e_i^{\,2}/(n-k-1)}$$

يتم مقارنة قيمة F المحسوبة مع القيمة المجدولة عند درجات حرية k و (n-k-1)، حيث إذا كانت $F > {}^{k}_{(n-k-1)}$ يتم رفض الفرضية 0 ، وبالتالي فان النموذج له معنوية بصفة عامة.

أما إذا كانت $F < {}^{k}_{(n-k-1)}$ يتم قبول الفرضية H_0 وهذا يعني انه لا توجد أي علاقة خطية معنوي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

المطلب الثالث : مشاكل الانحدار المتعدد

قد تعاني طريقة المربعات الصغرى من مشاكل ولهذا السبب عدم التزام أو عدم التحقق أو أكثر من هذه الفروض الخاصة بهذه الطريقة وتتمثل هذه المشاكل في:

- ✓ مشكل التعدد الخطي.
- ✓ مشكل الارتباط الذاتي.
- ✓ مشكل عدم ثبات التباين الأخطاء.

أولا: مشكل التعدد الخطي

يشير مصطلح التعدد الخطي المتعدد إلى وجود ارتباط خطي بين عدد من المتغيرات التفسيرية في نموذج الانحدار، وبذلك يتم خرق أحد فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد أي أن لا يكون هناك ارتباطًا خطيًا متعددًا بين المتغيرات المستقلة، ومن ثم فإن مشكلة الامتداد الخطي المتعدد لا توجد في حالة الانحدار البسيط، وإنما توجد فقط في حالة الانحدار المتعدد، تظهر مشكلة التعدد الخطي عندما تكون قيمة أحد المتغيرات المستقلة متساوية في كافة المشاهدات أو عندما تعتمد قيمة أحد المتغيرات المستقلة على قيمة أحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة في النموذج، علمًا بأن مثل هذه المشكلة تواجه الباحث سواء في ظل تحقق فرضية التجانس أو عدم التجانس وسواء أخذت البيانات شكل سلاسل الزمنية أو المقطعيه.[1]

1- أسباب مشكل التعدد الخطي

ينشأ التعدد الخطي من عدة أسباب نذكر أهمها:

- ✓ تميل المتغيرات الاقتصادية لأن تتغير معًا عبر الزمن نظرًا لأنها تتأثر جميعها بنفس العوامل.
- ✓ استخدام متغيرات ذات فترة إبطاء في المعادلة المراد تقديرها.
- ✓ التغير المتداخل لعدم جمع بيانات كافية من عينات كبيرة.
- ✓ التحرك باتجاه واحد أو متعاكس بمعدل متزامن أو واحد ولنفس الفترة الزمنية.
- ✓ عدم إمكانية التحكم ببيانات المشاهدات لأنها لا تخضع للسيطرة والتجربة .
- ✓ زيادة تباين وتغاير مقدرات الانحدار لدرجة كبير .

[1] حسين على بخيت، وسحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي ، مرجع سبق ذكره ، ص- ص 229 -238 .

2- طرق معالجة مشكل التعدد الخطي

تتمثل طرق معالجة مشكل التعدد الخطي فيما يلي:

- ✓ محاولة توسيع حجم العينة من خلال إضافة بيانات كافية عن متغيرات الظاهرة المدروسة.
- ✓ استخدام اسلوب الدمج بين البيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية.
- ✓ تحويل مشكل الدالة باستعمال النسب و الفروقات عوضا عن المتغيرات الاصلية.
- ✓ حذف المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة التي تتسبب في ظهور المشكلة.

ثانيا: مشكلة الارتباط الذاتي

من بين الفرضيات التي تم وضعها من قبل لتقدير معلمات نموذج الانحدار هو استقلال القيم المفسرة لحد الخطأ في الفترة زمنية معينة عن القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية سابقة أي أن $cov(u_t u_{t-1}) \neq 0$ وهي كثيرة الحدوث في بيانات السلاسل الزمنيه.

1- أسباب الارتباط الذاتي

يمكن حصر أسباب ظهور ارتباط الذاتي في النقاط التالية:

- ✓ إهمال بعض المتغيرات المستقلة من النموذج المراد تقدره.
- ✓ الصياغة الرياضية غير الدقيقة لنموذج الانحدار المراد تقديره.
- ✓ سوء توصيف المتغير العشوائي.
- ✓ عدم دقة بيانات السلاسل الزمنية.

2- طرق الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي: للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي هناك مجموعة من الاختبارات أهمها:

- اختبار ديربن واتسون.
- اختبار فون نيومان.

أ- اختبار ديربن واتسون

يعتبر اختبار داربن واتسن من أكثر الاختبارات الخاصة بالارتباط الذاتي شيوعا ودقة، حيث يستعمل للتأكد من وجود أو عدم ارتباط ذاتي للأخطاء من الرتبة الأولى، وهو عبارة عن النسبة بين مجموع مربع هذه الأخطاء[1] .

ويفترض الاختبار فرضيتين اساسيتين هما :

_ **فرضية العدم:** وتنص على انعدام الارتباط الذاتي: $H_0 : \rho = 0$

_ **الفرضية البديلة:** وتنص على وجود الارتباط الذاتي: $H_P : \rho \neq 0$

ويفترض هذا الاختبار أن الارتباط الذاتي للقيم U يتخذ نمط الانحدار الذاتي من الدرجة الاولى

$$U_t = \rho u_{t+1} + et$$

ويتم احتساب الأخطاء العشوائية للنموذج أعلاه كالتالي:

$$e_t = y_t - \hat{y}_t$$

ومن أجل ذلك يتم حساب داربن واتسون:

$$D \cdot W = \frac{\sum_{i=2}^{n} (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{u=1}^{n} e_t^2}$$

حيث

e_t :القيمة المقدرة لمعامل المتغير العشوائي

إن قيمة دربن واتسون الاختيارية مجدولة بقيمتين تشير احدهما إلى الحد الأدنى ويرمز لها بالرمز (dl) وأخرى الى الحد الأعلى (du) حسب درجات الحرية n و k ولمستوي معنوية معين.

n :تمثل عدد المشاهدات في العينة.

k :تمثل المتغيرات المستقلة.

يتم مقاربة داربن واتسون بقيم dl وdu المجدولة لاتخاذ القرار.

[1] جيلالي خلاطو، الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، دار الخلدونيه الجزائر، 2007، ص 103.

كما هو مبين في الشكل التالي:

0	dL	dU	2	4-du	4-dl	4
P>0	P=0		P=0		P<0	
ارتباط ذاتي سالب	منطقة غير محدد	عدم وجود ارتباط ذاتي	عدم وجود ارتباط ذاتي	منطقة غير محدد	ارتباط ذاتي سالب	

Source : Bourbonnais R.<< Econométrie >> Doad paris 5ème édition 2004.p123 .

_ عندما تكون $0 < D\,W > dl$ نرفض H_0 ونقبل H_1 اي هناك ارتباط ذاتي موجب

_ عندما تكون $dl < D\,W > du$ يكون الاختبار غير معدوم تترك الحريه للباحث بقبول أو رفض فرضية العدم.

_ عندما تكون $du < D\,W > u - du$ نقبل H_0 أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

_ عندما تكون $u - dl < D\,W > u$ نرفض H_0 ونقبل H_1 اي هناك ارتباط ذاتي سالب[1].

ب- اختبار فون نيومان: Test de Von - Neuman

ينص اختبار معدل فان نيومان على الصيغة التالية

$$\frac{\sigma^2}{\delta^2} = \frac{\sum_{i=2}^{n} (u_t - u_{i-1})^2}{\sum_{1}^{n} u_t^2} * \frac{n}{n-1}$$

حيث

$\frac{\sigma^2}{\delta^2}$ هو النسبة بين متوسط مجموع مربعات الفروقات والتباين.

σ^2 تباين حد الخطأ.

δ^2 تباين البواقي .

[1] حسين على بخيت، وسحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي ، مرجع سبق ذكره ، ص- ص 229 – 238.

2- طرق معالجة الارتباط الذاتي:

هناك عدة طرق للتخلص من الارتباط الذاتي أهمها طريقة التحويل والطرق التكرارية

أ- طريقة التحويل لكوكران-أوركات Cochrane-Orcutt

و هي من أسهل الطرق استخداما ويمكن توضيحها باستخدام النموذج الخطي البسيط لتوضيح المعالجة القياسية للارتباط الذاتي، حيث يقترح كوكران-أوركات إجراء انحدار ذاتي من الدرجة الأولى على البواقي كما يلي:

- ✓ افتراض وجود نموذج خطي بسيط :

$$y_i = B_0 + B_1 x_i + u_i$$

- ✓ افتراض u_t تخضع للارتباط الذاتي من الدرجة الأولى أي أن:

$$u_t = \rho u_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث ان

$$\rho \geq 1$$

ε_iمتغير العشوائي له الفرضيات التالية :

$$E(\varepsilon_t) = 0, E(\varepsilon_t \varepsilon_{t-1}) = \delta_t^2$$

- ✓ من أجل التخلص من الارتباط الذاتي نقوم بتحويل بياناته كما يلي: [1]

$$y_t = B_0 + B_1 x_t + u_t$$

نأخذ التباطؤ الزمني:

$$y_{t-1} = B_0 + B_1 x_{t-1}$$

[1] وليد إسماعيل السيفو وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 185.

ب- طريقة التكرار: بموجب هذه الطريقة يتم التقدير

✓ تقدير معادلة الانحدار البسيط:

$$y_t = \alpha + Bx_t + u_t$$

✓ ومن ثم تقدير البواقي $\widehat{e_1} \cdot \widehat{e_2} \cdots \widehat{e_t}$

ثالثا: مشكلة عدم تجانس التباين للأخطاء

من بين فرضيات نموذج الانحدار الخطي هو ثبات التباين لحدود الخطأ $E(U_i^2) = \sigma^2$ ويترتب على إسقاط هذا الفرض حدوث عدم ثبات تباين حد الخطأ ومن أهم أسباب الى مشكله عدم التجانس نذكر منها :

✓ وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات المستقلة.

✓ استخدام البيانات المقطعة بد لا من بيانات السلسلة الزمنية.

✓ استخدام بيانات جزئية بدلاً من البيانات التجميعية، فعند استخدام بيانات تجميعية تختفي الاختلافات بين المفردات حيث يلي بعضها البعض فلا يكون هناك مجال لتشتت القيم بدرجة كبيرة، أما في حالة البيانات الجزئية كذلك المتاحة عن الأفراد أو المنشآت الفردية فعادة مايكون تشتت كبير بين القيم للاختلافات الكبيرة بين سلوك المفردات.

1- اختبارات الكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين للأخطاء

يتم اختبار عن مشكلة عدم تجانس التباين بعدة اختبارات نذكر منها :

أ-اختبار جولد فيلد وكواندت Gold feld et Quandt

يعد من الاختبارات المهمة لفرض الكشف عن مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ، ويتم تحديد استخدامه في حالة العينات الكبيرة، حيث يجب أن تكون عدد المشاهدات أكبر بمرتين من عدد المتغيرات المطلوبة تقديرها، ويتم ذلك:

✓ ترتيب المشاهدات الخاصة بالمتغير المستقل ترتيباً تصاعديا من اصغر قيمة إلى اكبر قيمة.

✓ حذف المشاهدات الوسيطية من بيانات العينة وبفصل حذف ¼ المشاهدات .

- ✓ تقسيم المشاهدات الباقية إلى عينتين جزئيتين متساويتين تنطوي الأولى على قيم X_i الصغيرة والثانية على قيم X_i الكبيرة.
- ✓ يتم تقدير معلومات العلاقات الخطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل لكل عينة جزئية على حدى
- ✓ يتم احتساب تباين الخطأ للعينة الجزئية الأولى $\delta_{i\,1}^2$ والعينة الجزئية الثانية $\delta_{i\,2}^2$ بموجب الصيغة التالية:

- بالنسبة للعينة الأولى

$$\delta_{i\,1}^2 = \frac{\varepsilon e_{\mathrm{i}}^2}{\mathrm{T}_1 - 2}$$

حيث أن

$\varepsilon e_{\mathrm{i}}^2$مجموع مربعات البواقي في العينة الجزئية الأولى.

T_1حجم العينة الجزئية الأولى.

2 ثوابت النموذج.

- بالنسبة للعينة الثانية

$$\delta_{i\,2}^2 = \frac{\varepsilon e_{\mathrm{i}}^2}{\mathrm{T}_2 - 2}$$

احتساب إحصائية F^* وفق العلاقة التالية:

إذا كانت $F > F^*$ المجدولة عند مستوى معنوية معين ودرجة حرية قدرها $T_2 - 2$ للبسط و $T_1 - 2$ للمقام، بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين الخطأ

ب- اختبار وايت: تتمثل خطوات إجراء هذا الاختبار فيما يلي:

- ✓ تقدير انحدار e_{i}^2 مساعد بين من ناحية والمتغيرات $x_{1\mathrm{t}}^2, x_{2\mathrm{t}}^2, , , , x_{n\mathrm{t}}^2 \mathrm{X}_1 , , , \mathrm{X}_{\mathrm{kt}}$ من ناحية اخرى أي تقدير الصيغة التالية:

$$e_{\mathrm{i}}^2 = \mathrm{B}_0 + B_1 x_{1t} + \mathrm{B}_2 x_{2t} + , , B_k x_{kt} + \mathrm{B}_1^{\sim} \mathrm{x}_{1\mathrm{r}}^2 + \mathrm{B}_2^{\sim} \mathrm{x}_{2\mathrm{t}}^2 + , , , , + \mathrm{B}_{\mathrm{n}}^{\sim} \mathrm{x}_{\mathrm{nt}}^2$$

- ✓ حساب معامل التحديد R^2

نقوم باختبار فرضية العدم

$$H_0 = B_0 = B_1,,,,B_K = B_1 = B_2 = B_n = 0$$

نقوم بمقارنة القيمة $(WH = r^2)$ مع x_k^2 عند مستوى معنوية 5% أو 1 % ودرجة حرية K عدد المعلمات الانحدارية إذا كان $nr^2 > x_{k0.05}^2$ وجود مشكلة عدم ثبات التباين ويكمن الحل في تحويل النموذج الأصلي بطريقة ما تضمن الحصول على نتائج جيدة تضمن تباين ثابت ومتجانس ويتم التحويل على أساس نوع عدم التجانس ومنه على علاقة البواقي e_{ui}^2 مع المتغير حيث أنه دالة لهدا المتغير.

المبحث الثالث:الدراسة القياسية

نقوم في هذا المبحث باجراء دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر.

المطلب الاول : دراسة وصفيه لمتغيرات الدراسة

لدراسة ظاهرة البطالة وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر قمنا بحصر عدد من المتغيرات التي رأينا أنها تؤثر بشكل كبير في المتغير التابع وهي الناطح المحلي الإجمالي، التضخم، سعر الصرف، الزيادة السكانية.

أولا: حجم السكان الاجمالي

يقصد بها عدد السكان المقيمين إقامة معتادة من التعداد بغض النظر عن فئة الجنسية أو الوضع القانوني و يمكن أن نقول أن هناك علاقة طردية بين حجم البطالة وزيادة السكان في الجزائر، والجدول التالي يبين حجم السكان الاجمالي في الفترة 1970- 2016.

جدول رقم (15) :حجم السكان الاجمالي في الفترة 1970- 2016.

السنوات	حجم السكان الاجمالي	السنوات	حجم السكان الاجمالي
1970	2,83	1994	2,05
1971	2 ,78	1995	1,90
1972	2,75	1996	1,74
1973	2,74	1997	1,60
1974	2,76	1998	1,50
1975	2,80	1999	1,41
1976	2,84	2000	1,35
1977	2,87	2001	1,30
1978	2,91	2002	1,27
1979	2,97	2003	1,27
1980	3,03	2004	1,31
1981	3,08	2005	1,39
1982	3,12	2006	1,46
1983	3,12	2007	1,54
1984	3,09	2008	1,62
1985	3,02	2009	1,72
1986	2,95	2010	1,82
1987	2,87	2011	1,92
1988	2,78	2012	2,00
1989	2,67	2013	2,04
1990	2,56	2014	2,00
1991	2,44	2015	1,92
1992	2,33	2016	1,82
1993	2,20		

المصدر: www.ons.dz

ثانيا: الناتج المحلي الإجمالي

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما، خلال فترة زمنية معينة، ويحتوي على قيمة السلع المنتجة، و يتبين لنا أن هذا التعريف النقدي يعطي قيمة السلع المنتجة والخدمات، إما بالأسعار الجارية ويعرف بالناتج المحلي الاسمي، أو يقاس بالأسعار الثابتة ويعرف بالناتج المحلي الحقيقي كما يمكن القول أنه كلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي وارتفع معدله أدى وفقًا لمنطق النظرية الاقتصادية إلى زيادة مستوى التشغيل والتوظيف نتيجة لخلق مزيد من فرص العمل الجديدة، مما يترتب عليه انخفاض في حجم البطالة ومعدلها، ويتحقق ذلك في ظل ظروف الرواج أو الانتعاش الاقتصادي، ويحدث العكس في ظل ظروف الركود أو الكساد أي أن العلاقة المتوقعة بين معدل البطالة وحجم الناتج الإجمالي الحقيقي هي علاقة عكسية، والجدول التالي يبين الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1970 - 2016

جدول رقم(16) : يبين الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1970 2016

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	الناتج المحلي الاجمالي
1970	1,20	1994	2 ,73
1971	1,06	1995	2,84
1972	1,35	1996	2,95
1973	1,40	1997	2,99
1974	1,51	1998	3 ,14
1975	1,58	1999	2 ,24
1976	1 ,71	2000	3,36
1977	1 ,80	2001	3,46
1978	1 ,97	2002	3 ,66
1979	2,11	2003	3,92
1980	2 ,13	2004	4 ,09
1981	2,196	2005	4 ,33
1982	2 ,34	2006	4,40
1983	2,47	2007	4 ,55
1984	2 ,60	2008	4,66
1985	2,67	2009	4 ,73
1986	2 ,71	2010	4 ,91
1987	2,69	2011	5 ,05
1988	2,62	2012	5,22
1989	2,78	2013	5,37
1990	2,80	2014	5,57
1991	2,77	2015	5,78
1992	2 ,82	2016	5 ,99
1993	2,76		

المصدر : www.ons.dz

ثالثا: معدل التضخم

هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وفقًا للمنطق التقليدي ومنحنى فيلبس، حيث أنه في ظروف الرواج الاقتصادي يزداد الطلب الكلي، وترتفع مستويات الأسعار، ويقترن ذلك بزيادة الطلب على العمل، ويرتفع مستوى التشغيل، ومن ثم يقل معدل البطالة، ويحدث العكس في حالات الركود، غير أن الفكر الاقتصادي الحديث قدم ما يعرف بظاهرة الركود التضخمي، حيث يزداد كل من حجم ومعدل البطالة مع ارتفاع معدلات التضخم، وتغزى هذه العلاقات إلى وجود عديد من التشوهات السعرية وإختلالات الأسواق، وخاصة سوق العمل، وهو السائد حاليًا في اقتصاديات عديدة، لذا فإنه يمكن القول إن العلاقة بين كل من معدل التضخم ومعدل البطالة غير واضحة الاتجاه، والجدول التالي يبين معدل التضخم في الفترة 1970- 2016

جدول رقم (17): يبين معدل التضخم في الفترة 1970 2016

السنوات	معدل التضخم %	السنوات	معدل التضخم%
1970	6,6	1994	29 ,05
1971	2 ,63	1995	29,78
1972	3,66	1996	18,68
1973	6,17	1997	5 ,73
1974	4,6	1998	4.,95
1975	8,23	1999	2, 65
1976	9 ,43	2000	0,34
1977	11 ,99	2001	4,22
1978	17 ,52	2002	1,418
1979	11.35	2003	4 ,27
1980	9,52	2004	3 ,97
1981	14 ,66	2005	1,39
1982	6,55	2006	2 ,31
1983	5 ,97	2007	3,68
1984	8 ,11	2008	4,87
1985	10 ,49	2009	5,74
1986	12,37	2010	3,91
1987	7,44	2011	4,52
1988	5,91	2012	8.9
1989	9 ,30	2013	3.3
1990	16.66	2014	2.9
1991	25 ,89	2015	4 ,78
1992	31 ,67	2016	6 ,4
1993	20 ,54		

المصدر : www.ons.dz

رابعا: سعر الصرف

هو عبارة عن مجموعة من الوحدات من عملة معينة التي يجب دفعها للحصول على عملة أخرى، ويعبر عنه انه أيضا بأنه سعر عملة بعملة أخرى، حيث ان هذه القيمة تؤثر على قيمة الصادرات والواردات لتلك الدولة بالإضافة إلى المداخيل الكلية لها، وهذا قد يؤثر حتما على حجم البطالة ومعدلها.

جدول رقم(18) :يبين سعر الصرف في الفترة 1970 2016

السنوات	سعر الصرف	السنوات	سعر الصرف
1970	4,98	1994	35 ,058
1971	4,91	1995	47,662
1972	4,48	1996	54,748
1973	3 ,96	1997	57,71
1974	4,18	1998	58 ,74
1975	3 ,95	1999	66.57
1976	4,16	2000	75,26
1977	4 ,15	2001	77,21
1978	3,96	2002	79,68
1979	3,85	2003	77,39
1980	3,84	2004	72,06
1981	4,31	2005	73,28
1982	4,60	2006	72,65
1983	4,79	2007	69,29
1984	4,99	2008	64,58
1985	5,03	2009	72,65
1986	4,70	2010	74,38
1987	4,85	2011	72,94
1988	5,92	2012	77,54
1989	7,61	2013	79,37
1990	8,96	2014	80,58
1991	18,48	2015	100,70
1992	21,83	2016	109,44
1993	23,35		

المصدر : www.ons.dz

المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي وتقديره

تتمثل صياغة وتقدير النموذج القياسي كما يلي:

أولا: صياغة النموذج القياسي

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وذلك من تحديد المتغيرات التي يحتوي علية النموذج وهنا يمكن أن نشير إلى رموز بعض المتغيرات وهي كالتالي:

- ✓ **المتغير التابع:** يتمثل في معدل البطالة ويرمز له الرمز : TCHO.
- ✓ **المتغيرات المفسرة:** تتمثل في
  - الناتج المحلي الإجمالي PIB.
  - حجم السكان الاجمالي POP.
  - سعر الصرف ER.
  - التضخم TINF.

بعد التعرف على المتغير التابع والمتغيرات التي يحتويها النموذج، وبعد تجميع البيانات سنقوم بتحديد الشكل الرياضي للنموذج حيث يتمثل شكل الدالة فيما يلي:

$$TCHO = f(\text{PIB POP ER TINF})$$

ولإيجاد الصيغة الرياضية المناسبة لتقدير هذا النموذج سنقوم بإختبار نوعين من الصيغ ،وهي الصيغة الخطية والصيغة اللوغارمية وتكون هذه الصيغ لكل نموذج على النحو التالي:

1- النموذج الأول: النموذج الخطي

$$TCHO = B_0 + B_1 PIB_i + B_2 POP_i + B_3 ER_i + B_4 TINF_i + u_i$$

حيث:

(i): تمثل الزمن قيمة المتغير.

PIB : الناتج المحلي الجمالي

POP : حجم السكان الاجمالي:

ER: سعر الصرف

TINF: التضخم.

U_I: متغير عشوائي.

B_1 B_2 B_3 B4 : تمثل معلمات النموذج.

2- النموذج الثاني النموذج اللوغاريتم:

$$logTCHO = logB_0 + logB_1PIB_i + logB_2POP_i + logB_3ER_i + logB_4TINF_i + u_i$$

ثانيا: تقدير النموذج القياسي

يتم تقدير النماذج القياسية الاقتصادية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتاز به من خصائص، ويتم ذالك باستعمال البرنامج الإحصائي eviews 9.

أ_ نتائج تقدير النموذج الخطي

وبعد إدخال البيانات في البرنامج تظهر نتائج تقدير النموذج الخطي.

جدول رقم(19): نتائج تقدير النموذج الخطي

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: TCHO
Method: Least Squares
Date: 09/05/18 Time: 11:12
Sample (adjusted): 1970 2016
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	47.66834	5.701892	8.360093	0.0000
TINF	0.164862	0.069457	2.373570	0.0223
POP	-6.153103	2.242904	-2.743365	0.0089
PIB	-7.03E-12	1.05E-12	-6.673322	0.0000
ER	0.131382	0.068448	1.919427	0.0617

R-squared	0.759063	Mean dependent var	18.13043
Adjusted R-squared	0.736117	S.D. dependent var	6.495932
S.E. of regression	3.336930	Akaike info criterion	5.348268
Sum squared resid	467.6743	Schwarz criterion	5.545092
Log likelihood	-120.6843	Hannan-Quinn criter.	5.422334
F-statistic	33.07993	Durbin-Watson stat	0.941390
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews9

وفقا للجدول السابق كانت معادلة النموذج الخطي كما يلي:

$$TCH=47.66 + 0.164TINF – 6.153POP – 7.03PIB + 0.131ER$$

$$N=47 \qquad R^2 = 0.75 \qquad F=33.07$$

حيث أن :

R^2 : معادل التحديد

F: إحصائية فيشر.

T: إحصائية ستودنت.

R^2 : معامل التحديد.

N : عدد المشاهدات.

ب- نتائج تقدير النموذج اللوغارتمي

قمنا بتقدير النموذج اللوغاريتمي باستخدام برنامج Eviews9 تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (20): نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي لمعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016.

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: LOG(TCHO)
Method: Least Squares
Date: 09/05/18 Time: 11:41
Sample (adjusted): 1970 2016
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	32.43359	4.510866	7.190102	0.0000
LOG(ER)	0.082817	0.104522	0.792343	0.4326
LOG(PIB)	-1.018935	0.169393	-6.015208	0.0000
LOG(POP)	-1.048910	0.350290	-2.994402	0.0046
LOG(TINF)	0.102003	0.047165	2.162676	0.0363

R-squared	0.667347	Mean dependent var	2.829253
Adjusted R-squared	0.635666	S.D. dependent var	0.381682
S.E. of regression	0.230383	Akaike info criterion	0.002145
Sum squared resid	2.229215	Schwarz criterion	0.198969
Log likelihood	4.949594	Hannan-Quinn criter.	0.076211
F-statistic	21.06442	Durbin-Watson stat	0.844427
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews9

$$logTCH=log\ 32.433+ log\ 0.102TINF –log\ 1.048POP –log\ 1.018PIB + log\ 0.082\ ER$$

$N=47$ $R^2 = 0.66$ $F=21.06$

ج- المفاضلة بين النماذج

بالاعتماد على معنوية المعاملات(T.statistic) ومعامل التحديد (R^2) واختبار فيشر (T.statistic) نختار النموذج الخطي الذي له أكبر معامل تحديد بقيمة 0.759 واختبار فيشر الذي يساوي 33.07 ما يعني أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة مستقلة.

1 - تحليل نتائج النموذج الخطي

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر والخاص بمعدل البطالة في الجزائر، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية كل نموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية، ويتم بعد ذلك انتقاء أفضل نموذج للقيام باختباره من الناحية القياسية.

أ- الدراسة الاقتصادية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- ✓ بالنسبة لمعامل التضخم (tinf) (B1) فإن إشارته موجبة أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المفسر (معدل التضخم). وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير معدل التضخم بوحدة واحدة فإن معدل البطالة سيتغير ب 7.03 وحدة، إذن معامل (B1) يحتوي على معنوية اقتصادية.
- ✓ بالنسبة لمعامل حجم السكان الإجمالي (pop) (B2)فإن إشارته سالبة أي أن العلاقة سلبية بين المتغير التابع لمعدل البطالة والمتغير المفسر (لمعامل حجم السكان الإجمالي). ولا تتفق هذه النتيجة مع التوقعات سابقة الذكر ومنطق النظرية الإقتصادية حيث إذا تغير حجم السكان الإجمالي بوحدة واحدة فإن معدل البطالة سيتغير ب6.153 وحدة. إذن معامل (B2) ليس لها معنوية اقتصادية.
- ✓ بالنسبة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي (pib) (B3) فإن إشارته سالبة أي أن العلاقة سلبية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المفسر (لمعامل الناتج المحلي الإجمالي). وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فإن معدل البطالة سيتغير ب 7.03E-12 وحدة إذن معامل (B3) لها معنوية اقتصادية .
- ✓ بالنسبة لمعامل سعر الصرف (er) (B4) فإن إشارته موجبة أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المفسر (سعر الصرف)، ولا تتفق هذه النتيجة مع التوقعات سابقة الذكر ومنطق

النظرية الاقتصادية حيث إذا تغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن معدل البطالة سيتغير ب 0.131 وحدة، إذن معامل (B4) ليس لها معنوية اقتصادية .

ب_ دراسة إحصائية

✓ **اختبار معنوية المعالم للنموذج الخطي**

نستخدم إحصائية ستودنت لتقييم معنوية المعا لم وذلك انطلاقا من الفرضيتين الآتيتين

فرضية العدم : $H_0 : B_0 = B_1 = \cdots B_k$

الفرضية البديلة: $H_1 : B_0 \neq 0;\ B_1 \neq 0;\ \cdots B_k \neq 0$

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج الأول من خلال الجدول الموالي الذي يوضح من خلاله القيم المحسوبة T_{cal} للمعلمات المقدرة بالقيمة المطلقة والقيم الجدولية T_{tab} أدنى مستوى معنوية prob وذلك عند مستوى معنوية 5٪.

القيمة الجدولية T_{tab} نستخرجها من جدول ستودنت عند نفس مستوى معنوية أي 5٪ و بدرجة حرية (n-k) وتساوي 42=5-47 أي : $T^{\alpha}_{n-k} = T^{0.05}_{42} = 1.9599$

جدول رقم (21) : قيم جدول ستودنت المحسوبة والمجدولة

المتغيرات	المعاملات	القيم المحسوبة	القيم الجدولية	القيمة الاحتمالية
الثابت c	B_0	8.360093	1.9599	0.0000
Tinf	B_1	2.373570	1.9599	0.0223
POP	B_2	2.743365	1.9599	0.0089
PIB	B_3	6.673322	1.9599	0.0000
ER	B_4	1.919427	1.9599	0.0617

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews9

من خلال الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B_0) نلاحظ أن القيمة المحسوبة لستودنت اكبر من القيمة الجدولية أي $T_{tab} < T_{cal}$ ، وبهذا نرفض فرضية العدم H_0 أي أن B_0 معنوي، وحيث أن القيمة الجدولية prob تساوي 0.0000 ما يدل على أنه يمكن قبول الثابت في النموذج عند مستوى معنوية 5٪.
- بالنسبة لمعامل معدل التضخم (B_1) نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} اكبر من القيمة المجدولة T_{tab} أي أن $T_{tab} < T_{cal}$ وبهذا نرفض فرضية العدم H_0 أي أن B_1 معنوي، وحيث أن القيمة الجدولية prob تساوي 0.0223 ما يدل على أنه يمكن القول أن معدل التضخم له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5٪، وبالتالي فان المتغير المستقل والذي هو معدل التضخم يؤثر على معدل البطالة (المتغير التابع).
- بالنسبة لمعامل حجم السكان الإجمالي (B_2) نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} اكبر من القيمة المجدولة T_{tab} أي أن $T_{tab} < T_{cal}$ وبهذا نرفض فرضية العدم H_0 أي أن B_3 معنوي، وحيث أن القيمة الجدولية prob تساوي 0.0089 ما يدل على أنه يمكن القول أن معامل حجم السكان الإجمالي له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5٪، وبالتالي فان المتغير المستقل والذي هو لمعامل حجم السكان الإجمالي يؤثر على معدل البطالة (المتغير التابع).
- بالنسبة لمعامل حجم الناتج المحلي الإجمالي (B_3) نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} اكبر من القيمة المجدولة T_{tab} أي أن $T_{tab} < T_{cal}$ وبهذا نرفض فرضية العدم H_0 أي أن B_3 معنوي، وحيث أن القيمة الجدولية prob تساوي 0.0000 ما يدل على أنه يمكن القول أن معامل حجم الناتج المحلي الإجمالي له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5٪، وبالتالي فان المتغير المستقل والذي هو لمعامل حجم الناتج المحلي الإجمالي يؤثر على معدل البطالة (المتغير التابع).
- بالنسبة لمعامل سعر الصرف (B_4)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة cal أقل من القيمة المجدولة T_{tab} أي أن $T_{tab} > T_{cal}$ وحيث أن ادني مستوى معنوية prob تساوي 0.0617 بهذا نقبل فرضية العدم H_0 أي أن B_3 غير معنوي، ما يدل على أنه يمكن القول أن معامل سعر الصرف ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5٪ في تفسير معدل البطالة خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل (سعر الصرف) ليس له تأثير على المتغير التابع (معدل البطالة).

- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج**

يستخدم معامل التحديد R^2 ومعامل التحديد المعدل واختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه.

- **معامل التحديد:** إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب $R^2 = 0.7590$ وهذا يعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم ب 75.90٪ من التغيرات التي تحدث على معدل البطالة، مما يدل على أن هناك ارتباط جيد بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة، أما ما نسبته 24.1٪ تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ العشوائي u_t
- **معامل التحديد المعدل:** أن قيمة معامل التحديد المعدل تقدر ب $\overline{R}^2=0.7361$ وهذا يعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم ب 73.61٪ من التغيرات التي تحدث على معدل البطالة، مما يدل على أن هناك ارتباط جيد بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة، و أن قيمة معامل التحديد $\overline{R}^2 < R^2$
- **اختبار فيشرF:** كما ذكرنا سابق هذا الاختبار يهدف إلى اختبار معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين

فرضية العدم: تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

$$H_0 : B_0 = B_1 = \cdots B_k = 0$$

الفرضية البديلة: تنص على وجود على الأقل معامل من بين المعاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم.

$$H_1 : B_i \neq 0 \quad \text{i= 1 2 3 ::::::K}$$

يتم مقارنة القيمة المحسوبة والمقدرة ب T_{cal} =33.07 مع القيمة الجدولية حيث يتم استخراجها من جدول فيشر F ، عند مستوى معنوية 5٪ ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$F^{k}_{n-k-1} = F^{4}_{47-4-1} = F^{4}_{42} = 2.87$$

ومنه نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة ، وعلية سوف نرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر، ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا

يساوي إلى الصفر، ما يذل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج له معنوية.

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي المقدر نلاحظ أن سعر الصرف ليس لها معنوية إحصائية بينما معدل التضخم و حجم السكان الإجمالي و الناتج المحلي الإجمالي لها معنوية إحصائية من هذه النتيجة نقوم بحذف المتغيرة غير معنوية في النموذج (سعر الصرف)

جدول رقم: (22) نتائج تقدير النموذج الخطي بعد إزالة ER

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: TCHO
Method: Least Squares
Date: 09/09/18 Time: 10:11
Sample (adjusted): 1970 2016
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	56.03835	3.786623	14.79903	0.0000
TINF	0.126789	0.068611	1.847943	0.0715
POP	-9.970468	1.068829	-9.328407	0.0000
PIB	-5.26E-12	5.25E-13	-10.02135	0.0000

R-squared	0.737929	Mean dependent var	18.13043
Adjusted R-squared	0.719645	S.D. dependent var	6.495932
S.E. of regression	3.439505	Akaike info criterion	5.389797
Sum squared resid	508.6983	Schwarz criterion	5.547257
Log likelihood	-122.6602	Hannan-Quinn criter.	5.449050
F-statistic	40.35915	Durbin-Watson stat	0.851428
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews9

$$TCH=56.038 + 0.126TINF - 9.97POP - 5.26E\text{-}12PIB$$

$$N=47 \qquad R^2 = 0.73 \qquad F=40.35$$

من خلال الجدول رقم (22) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي و حجم التضخم لهم معنوية اقتصادية وحجم السكان الإجمالي ليس له معنوية اقتصادية.

أما من الناحية الإحصائية نسجل ما يلي:

✓ **بالنسبة لاختبار معنوية المعلمات** :المتمثلة في اختبار ستودنت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (23) قيم اختبار جدول ستودنت المحسوبة و المجدولة

المتغيرات	المعاملات	القيم المحسوبة	القيم الجدولية	أدنى مستوى احتمالية
الثابت c	B_0	14.79903	1.9599	0.0000
Tinf	B_1	1.847943	1.9599	0.0715
POP	B_2	9.328407	1.9599	0.0000
PIB	B_3	10.02135	1.9599	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews9

من الجدول نلاحظ أن معامل الثابت (B_0) ومعامل حجم السكان الإجمالي (B_2) و معامل حجم الناتج المحلي الإجمالي (B_3) أن القيمة المحسوبة T_{cal} اكبر من القيمة المجدولة T_{tab} أي أن $T_{tab} < T_{cal}$ وبهذا نرفض فرضية العدم H_0 أي أن B_0 B_2 ،B_3 معنوية، وحيث أن ادني القيمة الجدولية prob تساوي 0.0000 ما يدل على أنه يمكن القول أن معامل الثابت، معامل حجم الناتج المحلي الإجمالي، ومعامل حجم السكان الإجمالي لهم معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5٪، وبالتالي فان هذه المتغيرات المستقلة يؤثر على معدل البطالة(المتغير التابع).

أما بخصوص معامل معدل التضخم (B_1)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} أقل من القيمة المجدولة T_{tab} أي أن $T_{tab} > T_{cal}$ وحيث أن القيمة الجدولية prob تساوي 0.0715 بهذا نقبل فرضية العدم B_0 أي أن B_3 غير معنوي، ما يدل على أنه يمكن القول أن معامل التضخم ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5٪ في تفسير معدل البطالة خلال فترة الدراسة.

✓ **بالنسبة لاختبار المعنوية الكلية** متمثلة فيما يلي:

- **معامل التحديد:** إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب R^2= 0.7379 وهذا يعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم ب 73.79٪ من التغيرات التي تحدث على معدل البطالة، مما يدل على أن هناك ارتباط جيد بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة، أما ما نسبته 24.1٪ تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ العشوائي u_t

- **معامل التحديد المعدل**: أن قيمة معامل التحديد المعدل تقدر ب $\overline{R}^2$=0.7196 وهذا يعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم ب 71.96٪ من التغيرات التي تحدث على معدل البطالة، مما يدل على أن هناك ارتباط متوسط بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة
- **اختبار فيشر F**:إن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر هي T_{cal} =33.07 =33.07 أما القيمة الجدولية فهي تأخذ قيمة T_{tab} = 3.10 ومنه نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة ، وعلية سوف نرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر، ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي إلى الصفر،هذا ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج له معنوية .

2 - تقدير النموذج الخطي بعد إزالة(Tinf)

بعد تقديرنا للنموذج عن طريق برنامج Eviews9 تحصلنا على النتائج التالية

جدول رقم (24) نتائج تقدير النموذج الخطي بعد إزالة (Tinf)

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: TCHO
Method: Least Squares
Date: 09/12/18 Time: 09:58
Sample (adjusted): 1970 2016
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	57.24229	3.831150	14.94128	0.0000
POP	-9.785958	1.092967	-8.953569	0.0000
PIB	-5.41E-12	5.33E-13	-10.15264	0.0000

R-squared	0.717116	Mean dependent var	18.13043
Adjusted R-squared	0.704258	S.D. dependent var	6.495932
S.E. of regression	3.532631	Akaike info criterion	5.423664
Sum squared resid	549.0971	Schwarz criterion	5.541759
Log likelihood	-124.4561	Hannan-Quinn criter.	5.468104
F-statistic	55.77039	Durbin-Watson stat	0.723173
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews9

أ_ تحليل النموذج

نقوم بتحليل النموذج اقتصاديا واحصائيا كالتالي

✓ **من الناحية الاقتصادية**

نلاحظ أن حجم السكان الإجمالي غير معنوي من الناحية الاقتصادية وربما هذا راجع لعدم دقة الإحصائيات ولعوامل مختلفة أخرى يمكن أن تؤثر فيه . وهذا عكس حجم الناتج المحلي الإجمالي له معنوية اقتصادية .

✓ **من الناحية الإحصائية**

- **معنوية المعالم**

_ بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B_0) نلاحظ أن القيمة المحسوبة لستودنت اكبر من القيمة الجدولية أي $T_{tab} < T_{cal}$ ، وبهذا نرفض فرضية العدم H_0 أي أن B_0 معنوي، وحيث أن ادني مستوى معنوية prob تساوي 0.0000 ما يدل على أنه يمكن قبول الثابت في النموذج عند مستوى معنوية 5٪.

_ بالنسبة لمعامل حجم السكان الإجمالي (B_1) نلاحظ أن القيمة المحسوبة cal اكبر من القيمة المجدولة T_{tab} أي أن $T_{tab} < T_{cal}$ وبهذا نرفض فرضية العدم H_0 أي أن B_3 معنوي، وحيث أن ادني

مستوى معنوية prob تساوي 0.0000 ما يدل على أنه يمكن القول أن معامل حجم السكان الإجمالي له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5٪، وبالتالي فان المتغير المستقل والذي هو لمعامل حجم السكان الإجمالي يؤثر على معدل البطالة (المتغير التابع).

_ بالنسبة لمعامل حجم الناتج المحلي الإجمالي (B_2) نلاحظ أن القيمة المحسوبة cal اكبر من القيمة المجدولة T_{tab} أي أن $T_{tab} < T_{cal}$ وبهذا نرفض فرضية العدم H_0 أي أن B_3 معنوي، وحيث أن ادني مستوى معنوية prob تساوي 0.0000 ما يدل على أنه يمكن القول أن معامل حجم الناتج المحلي الإجمالي له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5٪، وبالتالي فان المتغير المستقل والذي هو لمعامل حجم الناتج المحلي الإجمالي يؤثر على معدل البطالة (المتغير التابع).

- **الاختبارات الاحصائية**

- **معامل التحديد:** إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب $R^2 = 0.7171$ وهذا يعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم ب 71.71٪ من التغيرات التي تحدث على معدل البطالة، مما يدل على أن هناك ارتباط جيد بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة، أما ما نسبته 28.29٪ تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ العشوائي u_t

- **معامل التحديد المعدل:** أن قيمة معامل التحديد المعدل تقدر ب $\overline{R}^2=0.7042$ وهذا يعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم ب 70.42٪ من التغيرات التي تحدث على معدل البطالة، مما يدل على أن هناك ارتباط جيد بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة، ونلاحظ أن قيمة معامل التحديد $\overline{R}^2 < R^2$

- **اختبار فيشرF:** يتم مقارنة القيمة المحسوبة والمقدرة ب T_{cal} =55.77 مع القيمة الجدولية حيث يتم استخراجها من جدول فيشر F ، عند مستوى معنوية 5٪ ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$F^{k}_{n-k-1} = F^{2}_{47-2-1} = F^{2}_{45} = 3.49$$

ومنه نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة ، وعلية سوف نرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر، ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا

يساوي إلى الصفر، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج له معنوية.

✓ **- الدراسة القياسية**

بعدما تأكدنا من صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى استجابته وتطابقه مع الفرضيات الخاصة بالنموذج، ويتعلق الأمر بمعالجة المشاكل الاقتصادية كمشكل الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين الأخطاء، ومشكل التعدد الخطي وحل هذه المشاكل ناتجة عن اختلال إحدى فرضيات طريقة المربعات الصغرى OLS.

- **اختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء:**

نستخدم اختبار داربين واتسون (test de durbin watson) للكشف عن وجود الارتباط الذاتي للأخطاء .

_ فرضية العدم : التي تنص إلى انعدام الارتباط $H_0 : p=0$

_الفرضية البديلة :التي تنص على وجود الارتباط الذاتي $H_1 : p \neq 0$

نقوم بالمقارنة بين القيمة المحسوبة DW التي تساوي 0.72 ونستخرج قيمة DW المجدولة مع الأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات n=47 وعدد المتغيرات المستقلة K=2 فتتحصل على كل من القيمة الدنيا dl=1.46 والقيمة العليا du=1.63 وتتحدد هذه القيمتين في المجال من (0) إلى (2) كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (6): مناطق القبول والرفض لداربين واتسون

0	dU=1.63	dL=1.46	2	2-dU=0.37	2-dL=0.54	4
P>0		P=0	P=0		P<0	
ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي سالب	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الشكل أن قيمة داربن واتسون المحسوبة تقع ضمن منطقة du و dl وهي منطقة غير محددة ومنه نستنتج أن اختبار داربين واتسون غير صالح للكشف عن وجود الارتباط الذاتي.

- **اختبار وجود التعدد الخطي**

للكشف عن وجود مشكلة التعدد الخطي من عدمها يتم استخدام اختبار فيشر حيث يشير الاختبار إلى أن خطورة تعتمد على درجة الارتباط بين X_1 و X_2 فضلا عن معامل التحديد R_2 حيث يقوم هذا الاختبار على إجراء انحدار بين كل متغيرتين من بين المتغيرات المستقلة على حدى.

من خلال إجرائنا لدراسة العلاقة بين المتغيرات المفسرة للنموذج المتحصل عليه تبين لنا أن جميع العلاقات بين المتغيرات المفسرة ذات درجة ارتباط ضعيفة ومنه نستنتج انه لا توجد مشكلة التعدد الخطي.

- **مشكلة عدم تجانس التباين**

نعتمد في هذا الاختبار للكشف عن وجود عدم تجانس التباين على اختبار وايت ويعتمد هذا الاختبار على تقدير انحدار مساعد بين e_i^2 من ناحية والمتغيرات المفسرة من ناحية أخرى أي تقدير:

$$e_i^2 = B_0 + B_1X_{1t} + B_2X_{2t} + B_3X_{3t} + B_4X_{4t} + \grave{B}_1X_{1t}^2 + \grave{B}_2X_{2t}^2 + \grave{B}_3X_{3t}^2 + \grave{B}_4X_{4t}^2$$

نقوم باختبار فرضية العدم:

$$U_0 = B_0 = B_1 = \cdots\cdots B_k = \grave{B}_1 = \grave{B}_2 = \cdots\cdots = \grave{B}_n$$

من خلال استعمال الاختبار نحصل على التقدير التالي :

جدول رقم (25) نتائج تقدير اختبار وايت

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.985408	Prob. F(5,41)	0.1012
Obs*R-squared	9.161556	Prob. Chi-Square(5)	0.1028
Scaled explained SS	4.671587	Prob. Chi-Square(5)	0.4573

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 09/12/18 Time: 11:32
Sample: 1970 2016
Included observations: 47

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-291.9940	118.8104	-2.457646	0.0183
PIB^2	-5.52E-24	2.01E-24	-2.744642	0.0089
PIB*POP	-2.14E-11	8.61E-12	-2.490294	0.0169
PIB	8.84E-11	3.14E-11	2.812952	0.0075
POP^2	-14.94409	10.01454	-1.492240	0.1433
POP	138.2617	65.97288	2.095735	0.0423

R-squared	0.194927	Mean dependent var	11.68292
Adjusted R-squared	0.096747	S.D. dependent var	12.73882
S.E. of regression	12.10692	Akaike info criterion	7.944176
Sum squared resid	6009.681	Schwarz criterion	8.180365
Log likelihood	-180.6881	Hannan-Quinn criter.	8.033055
F-statistic	1.985408	Durbin-Watson stat	1.501627
Prob(F-statistic)	0.101177		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews9

من خلال الجدول نقوم استخراج القيمة WH عند مستوى معنويه 5 % ودرجه حرية تساوي $k = 5$ فنحصل على العلاقة التالية : $\chi^2_{2\ 0.05} = 11.07$ ثم نقارنها مع WH التي تساوي $WH > \chi^2_{2\ 0.05}$ نقبل فرضية العدم أي عدم وجود مشكلة التجانس تباين الخطأ.

خلاصة الفصل الثالث

قمنا في هذا الفصل بدراسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر وذلك باستخدام الاقتصاد القياسي بهدف التوصل من خلالها إلى معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في معدلات البطالة في الجزائر، وذلك بإتباع منهجية الاقتصاد القياسي ، تحدثنا في المبحث الاول حددنا المتغيرات المفسرة وهي الناتج المحلى، سعر الصرف ، الزيادة السكانية ، والتضخم وتم بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة بعد ذلك تمت معالجة النموذج بضيغ مختلفة حيث استخدمنا معايير احصائية للمفاضلة بينهما حيث اخترنا الصيغة الافضل التي تمثلت في الخطية ، ثم تمت معالجته استخدام معايير اقتصادية وإحصائية حيث توصلنا على أن متغير سعر الصرف والتضخم لا يؤثران على معدل البطالة فقمنا بحذفهما من النموذج كما قمنا باختباره من الناحية القياسية ، فوجدنا أن النموذج لا يعاني من مشاكل الانحدار الذاتي .

الخاتمة

تعتبر البطالة من بين أهم المشاكل التي تعاني منها كل الدول، آخذة حيزا كبيرا من أفكار واهتمامات وجهود الاقتصاديين والسياسيين و برامجهم الهادفة لمعاجتها.

من هذا المنطلق جاء البحث على دراسة ظاهرة البطالة في الجزائر وفقاً لمنهجية تحليلية قياسية، ومحاولة معرفة الظواهر المؤثره على معدل البطالة و قياس أثر المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة 1970- 2016.

لقد تناولنا في الفصل الأول من هذه الدراسة الإطار النظري لظاهرة البطالة من خلال دراسة مفهوم البطالة والتطرق إلى مختلف أنواعها واسبابها، هذا من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى أثار البطالة وأساليب معالجتها وطرق قياسها، وتم تخصيص المبحث الثالث الى دراسة النظريات المفسرة للبطالة.

أما بالنسبة الى الفصل الثاني فتناولنا فيه واقع البطالة في الجزائر وذلك بقسيمه الى ثلاثة مباحث يتمثل الأول سياسة الاصلاحات الإقتصادية على مستوى البطالة والتشغيل، اما المبحث الثاني فقد خصص الى التعرف الى برامج الاسقرار الاقتصادي وفي الاخير تم التعرف على مختلف التدابير والإجراءات للتخفيف من حدة البطالة.

سنحاول في الفصل الثالث لدراسة الإطار النظري للاقتصاد القياسي من خلال التطرق إلى مفهومه وأهدافه ومنهجية البحث فيه، بالإضافة إلى إلى دراسة نماذج الانحدار الخطي سواء البسيط أو المتعدد وأخيرا سيتم صياغة النماذج القياسية وتقديرها واختبار مدى صلاحيتها من الناحية الاقتصادية والإحصائية واختيار أفضل نموذج، ثم اختباره من الناحية القياسية و تحليل النتائج المتحصل عليها.

ويمكن حصر أهم النتائج المتوصل اليها:

- تبين لنا من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة أن هناك جدلاً واختلافاً بين وجهات نظر الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم، فيما يتعلق بظاهرة البطالة، سواء النظرية الكلاسيكية أو النظرية الكينزية.

قامت الجزائر بمجموعة من الاصلاحات خلال تطبيق مرحلة الاصلاح الاقتصادي وذلك لعلاج جميع الاختلالات التي يعاني منها الإقتصاد ، وكان لها أثار جانبيه من بينها تفاقم مشكلة البطالة.

- وضعت الجزائر مجموعة من الاجراءات وبرامج لمكافحة والحد من البطالة والتي حققت نتائج إيجابيه فعالة، هذا من جهة ومن جهة أخرى المناصب التي تم توفيرها هي مناصب عمل غير دائمة وبالتالي يمكن القول أنها معرضة للزوال إذا تعرضت الدولة إلى نقص في المداخيل، كون أن كل هاته الاجراءات تعتمد على النفقة العمومية التي مصدرها الوحيد هو العائدات من المحروقات.

من خلال الدراسة القياسية لمشكلة البطالة في الجزائر ما بين الفترة 1970- 2016

توصلنا الى مايلي:

- تتأثر معدلات البطالة في الجزائر بكل من الناتج المحلي الاجمالي و حجم السكان الاجمالي.
- بالنسبة الى سعر الصرف و معدل التضخم ليس لهما علاقة بمعدل البطالة ولا يؤثران عليه.

اقتراحات

من خلال بحثنا وعلى ضوء النتائج المتوصل ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة للتخفيف من حدة البطالة وهي على النحو التالي:

- اهتمام الدولة بفئة الشباب عن طريق إيجاد المشاريع التي تستوعب طاقاتهم، ويستطيعون من خلالها الإبداع في عملهم.
- الاستغناء عن العمالة الوافدة القادمة من الدول النامية، وتوظيف العمالة المحلية بدلاً منها تطوير التعليم في الدول إلى مستوياتٍ تناسب احتياجات ومتطلبات السوق المتطورة والمتلاحقة لتواكب متطلبات العصر.
- تصميم برامج لمساعدة الشباب على إنشاء مشروعات صغيرة وتعليم الشباب كيفية إدارتها وحل مشاكلها وتسويقها.
- العمل على توفير قاعدة بيانات وإحصاءات دقيقة عن سوق العمل حتى يتم تحليل كل قطاع.
- ضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على معدل وحجم البطالة، ودراسة تطورها والتنبؤ بقيمها في الفترات المستقبلية لاتخاذ مختلف التدابير اللازمة التي من شأنها التخفيف من حده البطالة.

- ضرورة الاهتمام بالأساليب الرياضية والإحصائية والقياسية للظواهر الاقتصادية مثل ظاهرة التضخم والبطالة، وذلك بتكميمها وبناء نماذج قياسية لها من أجل تحليلها والتنبؤ بقيمها.

أفاق البحث

حاولنا من خلال هذا البحث بناء نموذج قياسي لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر وذلك خلال الفترة 1970 2016 وذلك بعد تقديم تحليل لواقع هذه الظاهرة إلا أنه تبقى بعض النقاط الغامضة تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة، من بينها:

- القيام بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم بشكل تحليلي.
- دراسة البطالة بمتغيرات جديده.
- القيام بدراسة تحليلية قياسية بين البطالة والفقر.

المراجع

- **المراجع باللغة العربية**

1- أموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.

2- البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية خلال عقد التسعينات مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول سداسي الثاني، جامعة الشلف.

3- تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر،1999.

4- جيلالي خلاطو، الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، دار الخلدونيه الجزائر، 2007.

5- حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2005.

6- حسين عجلان حسين، اقتصاديات العمل، الاردن، 2008.

7- حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار الايزوري، عمان، الأردن،2007.

8- خالد وصفي الوزني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع،الاردن، 2002.

9- دانيال أرلوند، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، تحليل الأزمات الإقتصاديةللأمس واليوم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1992.

10- رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة، مطابع الرسالة، الكويت، 1997.

11- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، ط1، 2008.

12- صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 1999.

13- صلاح محمود الحجار، السحابة الدخانية، المشكلة لاثر الحل، دار الفكر العربية، مصر، 2003.

14- عارف دليلة واسماعيل سفر، تاريخ الأفكار الإقتصادية، مطبعة جامعة حلب، الطبعة الأولى، سوريا، 1970.

15- عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

16- عبد الرحمان يسري، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الاسكندرية، بدون طبعة، 2009.

17- عبد الرحمان يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2004.

18- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005 .

19- عدون ناصر دادي عبد الرحمان العايب، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكيلي للإقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

20- عوض منصور عزام صبري، مبادئ الاحصاء ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

21- ليلى الخواجة، دراسة تحليل لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بسوق العمل في مصر، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989.

22- محمد الشريف المان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر، 1994.

23- محمد عثمان إسماعيل حميد، إدارة الموارد البشرية، دار النهظة العربية، القاهرة، مصر، 1993.

24- محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004 .

25- مختار الجمال، دور الصندوق الوطني الإجتماعي للتنمية في دعم سياسة التشغيل في ظل الإصلاح الاقتصادي، منظمة العمل العربية، القاهرة، 1994.

26- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن ، 2009.

27- مصطفى الفيلالي، مجتمع العمل، مركز دراسات الوحدة العربية، للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2006.

28- مكي علي، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعبة، 2007.

29- ناضم محمد نوري الشمري ومحمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2006.

30- نزار سعد الدين عيسى وابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،2007 .

31- نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002.

32- وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن 2003

33- وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، عمان، الطبعة الأولى، 2006.

34- جسمين عبد الرحمن قدوس، الصورة في مواجهة المخاطر الاجتماعية، الاستقرار القانوني لعلاقات العمل، وتحويل الهيكل القانوني لقطاع الأعمال، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.

- الرسائل العلمية

1- حمودي حاج صحراوي، قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية باستعمال النماذج القياسية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007.

2- رهام حسن عبد الحكيم، أثر سياسة الاصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعه عين شمس، مصر، 2000.

3- شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 ، مذكرة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

-المجلات

1- أحمد محمد مندور، انعكاسات برنامج الإصلاح الإقتصادي على أسواق العمل في مصر،مجلة البحوث القانونية والإقتصادية،جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

2- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، عدد 6، الكويت،1997.

3- عقيلة خرباشي، سياسة التشغيل في الجزائر بين الحماية الاجتماعية والتضامن الوطني، مجلة دراسات اقتصادية ، مركز البصيرة، العدد 16، الجزائر ، 2010.

4- كمال بوصافي، تقدير أثار النشاط الإقتصادي على البطالة في الجزائر خلال المرحلة 1990-2002، مجلة الإصلاحات الإقتصادية واندماج الإقتصاد الجزائري في الإقتصاد الغالمي، المدرسة العليا للتجارة-الجزائر، عدد 01.

5- ليلي الخواجة، أسواق العمل في الدول النامية في ضل برنامج الإصلاح الإقتصادي، مجلة مصر المعاصرة، العدد 431، مصر، 1993.

6- محمد عبد الله البكر، اثر البطالة في البناء الاجتماعي ، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 32، العدد2، 2004.

- الملتقيات:

1- أحمد بن بيتور، ندوه حول الموسسات الدولية والمالية، ألقى الكلمة أمام نواب حركة مجتمع السلم في إطار الجامعة الصيفية، بوسماعيل، العاصمة الجزائرية، يوم 1999/08/19.

2- خبابة عبد الله، الاستراتيجيات التوفيقية بين التنمية المستدامة والبطالة، ملتقي دولي تحت عنوان استرتجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2016.

3- الداوي الشيخ، تحليل هياكل وبرامج التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر، جامعة الجزائر، 25-26 جوان.

4- الملتقى حول تقييم عملية إعادة الهيكلة،وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، 2و 3 مارس1999، الجزائر.

- التقارير:

1- تقرير حول الأثار الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، الدورة الثانية عشر.

2- تقرير حول الاثار الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي،المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، الدورة الثانية عشر، الجزائر.

3- تقرير حول الظرف الاقتصادي السداسي الأول من سنة، 1998، الدورة الثانية عشر، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، نوفمبر،1998.

- المراسيم والقوانين:

1- قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

2- قانون المالية التكميلي لعام 1998 ،خاصة المادة 24 و 25.

3- منشور رقم 08 مؤرخ في 20 جوان عام 1998 يتعلق بإجراءات تطبيق جهز الإدماج المهني للشباب في اطار عقود ما قبل التشغيل، الصادر عن وزارة العمل والحماية الاجتماعية.

4- المرسوم التنفيذي رقم 90-143، المؤرخ في 22 مارس 1990، المعدل والمتضمن جهاز الإدماج المهني للشباب والمحدد لقانون مندوب تشغيل الشباب.

5- المرسوم 98-402، المؤرخ في 2 ديسمبر1998، المتضمن الإدماج المهني لضمان الحاملين لشهادات التعليم العالي والمهنيين الساميين،، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 91 بتاريخ 06 ديسمبر 1998.

- **المواقع الإلكترونية:**

1- www.ons. dz

- **المراجع باللغة الفرنسية:**

1- Bachier boulahbal, Besoins sociaaux à lhorizon 2025 lAlgèrie de chemin dècombre 2008.

2- Maamar boudersa, la ruine de l économie algérienne sous chadli.